جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور المراجعة الخارجية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية (دراسة ميدانية)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة:

محامي زليخة

تحت إشراف الأستاذ:

د. مولوج كمال

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. حمادي نبيل	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
د. مولوج كمال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	مقرراً
أ د. مزيود إبراهيم	أستاذ	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
د. بوعرار شمس الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المدية	عضواً ممتحنا
د. سيد مُحَمَّد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضواً ممتحنا
د. بوركايب عبد المجيد	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة خميس مليانة	عضواً ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

كلمة شكر وعرفان

" وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب" سورة هود الآية (88).

الشكر والثناء أولا وأخيرا لله تعالى الذي وفقنا وسددنا لأداء هذا العمل.

ثم الشكر إلى الأستاذ المشرف **"مولوج كمال"** والذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه، وتوجيهاته السديدة، وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل، فدمتم ذخرا للعلم بحول الله.

كما نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير والعرفان الجميل إلى:

* الأساتذة الذين قبلوا تحكيم الاستبيان، ولم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم.

* رئيس التخصص، وكل أساتذة جامعة المدية والذين لهم الفضل فيما وصلنا إليه بعد الله سبحانه وتعالى.

* كما لا يفوتنا توجيه كلمة شكر وعرفان إلى كل المحاسبين والخبراء ومحافظي الحسابات وكل من أجاب على الاستبيان وخصص لنا البعض من وقته فشكرا على الاهتمام والمساعدة.

* كل أعضاء لجنة المناقشة، والتي تكرمت بتقييم هذا العمل وتصويبه، جزاكم الله خيرا.

* و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

الإهداء

بداية نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في انجاز العمل المتواضع.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى العائلة الكريمة.

إلى صديقاتي كل واحدة باسمها.

إلى كل الزميلات والزملاء.

المستخلص:

كان الغرض الرئيسي من هذا البحث هو تحليل أثر استقلالية المراجع الخارجي؛ التخصص الصناعي للمراجع الخارجي؛ والتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي في كشف التلاعب بالقوائم المالية في البنوك التجارية. ولتحقيق هذا الغرض تم جمع البيانات الأولية باستخدام استبيان وزع على عينة ملائمة مشكلة من 81 مفردة من محافظي الحسابات، خبراء المحاسبة والأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق. أظهرت النتائج أن هناك أثر إيجابي ودال إحصائيا لاستقلالية المراجع الخارجي؛ التخصص الصناعي للمراجع الخارجي؛ والالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك (التلاعب الذي تقوم به الإدارة، موظفوا البنك، أو طرف ثالث)، ومع ذلك لم يكن هناك أثر دال إحصائيا لاستقلالية المدقق الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية الذي تقوم به أطراف خارجية عن البنوك.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الخارجية، التلاعب المحاسبي، القوائم المالية، استقلالية المراجع، التخصص الصناعي للمراجع، الالتزام الأخلاقي للمراجع.

Abstract:

The main purpose of this research was to analyze the impact of independence of the external auditor; industrial specialization of the external auditor; and external auditor's commitment to the ethics of the profession on detect commercial banks financial statement manipulation. So in order to achieve this purpose, using a questionnaire and convenience sampling method, the data were collected from 81 auditors, accounting experts, and university professors' specialists in the field of accounting and audit. The results revealed that there is a positive and statistically significant impact of independence of the external auditor; industrial specialization of the external auditor; and ethical commitment of external auditor on detects banks financial statement manipulation (manipulation carried out by made by the management, employees of the bank, or third party). While there was no significant impacts of independence of the external auditor on detect financial statement manipulation carried out by external parties from the banks.

Key words: External audit, Accounting manipulation, Financial statements, Auditor independence, Auditor's specialty, Auditor's ethics.

فهرس المحتويات:

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	.IV
الإهداء.....	.IV
المستخلص.....	.IV
فهرس المحتويات.....	.IV
قائمة الأشكال.....	IV
قائمة الجداول.....	. IV
قائمة الملاحق.....	.IV
مقدمة.....	**أ – ش**
الفصل الأول: **المراجعة الخارجية والمراجعة الخارجية في البنوك التجارية.**	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.....	3
المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية.....	3
المطلب الثاني: أهمية وأهداف وأنواع المراجعة الخارجية.....	5
المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها.....	9
المبحث الثاني: مسار تنفيذ عملية المراجعة.....	17
المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.....	17
المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات.....	20
المطلب الثالث: تقرير مراجع الحسابات.....	33
المبحث الثالث: المراجعة الخارجية في الجزائر ومراجعة حسابات البنوك.....	36
المطلب الأول: المراجعة الخارجية في الجزائر.....	36

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.....	41
المطلب الثالث: المراجـــــعة الخارجية في البنوك.....	44
المطلب الرابع: إجراءات المراجعة في البنوك.....	47
خلاصة الفصل.....	60
الفصل الثاني: **التلاعب المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية.**	61
تمهيد.....	62
المبحث الأول: القوائم المالية للبنوك التجارية.....	63
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.....	63
المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية والاعتبارات العامة المتعلقة بعرضها.....	64
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية للبنوك التجارية.....	67
المبحث الثاني: التلاعب المحاسبي.....	78
المطلب الأول: مفهوم التلاعب المحاسبي.....	78
المطلب الثاني: أنواع وعوامل التلاعب بالحسابات.....	83
المطلب الثالث: أساليب التلاعب المحاسبي.....	92
المطلب الرابع: أشكال وأساليب التلاعب في البنوك.....	98
المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية كأحد أهم أشكال التلاعب في الحسابات.....	106
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية.....	106
المطلب الثاني: دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية وأسباب ظهورها.....	108
المطلب الثالث: الخدع المالية التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية.....	111
المطلب الرابع: أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.....	116
خلاصة الفصل.....	120
الفصل الثالث: **منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات).**	121

تمهيد.....	122
المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.....	123
المطلب الأول: متغيرات، مجتمع وعينة الدراسة.....	123
المطلب الثاني: أداة الدراسة.....	125
المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة، وأساليب/مصادر جمع البيانات.....	128
المبحث الثاني: اختبار الصدق والثبات، والمعالجة الإحصائية.....	135
المطلب الأول: اختبار الصدق.....	135
المطلب الثاني: ثبات الاستبيان والتوزيع الطبيعي.....	140
المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية.....	142
خلاصة الفصل.....	144
الفصل الرابع: **تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.**	145
تمهيد.....	146
المبحث الأول: نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة.....	147
المطلب الأول: تأثير كل من استقلالية المراجع الخارجي، التخصص الصناعي (النوعي)، والالتزام الأخلاقي له على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.....	147
المطلب الثاني: قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.....	156
المطلب الثالث: قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم بها أطراف خارجية للبنك التجاري.....	161
المبحث الثاني:اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....	165
المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1 والفرضيتين الفرعيتين H11 و H12.	166
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H2 والفرضيتين الفرعيتين H21 و H22.	172
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة H3 والفرضيتين الفرعيتين H31 و H32.	179

خلاصة الفصل.....	186
خاتمة.....	188
قائمة المراجع.....	194
ملاحق.....	207

قائمة الأشكال:

الرقم	الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	مثلث الغش.	86
(2-2)	الإطار المفاهيمي لتصنيف مختلف أشكال التلاعب المحاسبي.	92
(3-2)	الأنواع المختلفة لتخفيف تقلبات الدخل.	96
(1-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.	129
(2-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	130
(3-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.	131
(4-3)	تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.	133

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	نموذج الميزانية.	68
(2-2)	قائمة خارج الميزانية.	70
(3-2)	نموذج حساب النتائج.	71
(4-2)	نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة).	73
(5-2)	نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.	76

(6-2)	أمثلة حول عوامل مخاطر التلاعب والاحتيال القابلة للتطبيق على البنوك.	98
(1-3)	الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان.	124
(2-3)	قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبيان.	127
(3-3)	المقياس المستخدم في الدراسة (مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي).	127
(4-3)	مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي.	128
(5-3)	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	129
(6-3)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	130
(7-3)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.	131
(8-3)	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	132
(9-3)	الاتساق الداخلي للمحور الأول.	135
(10-3)	الاتساق الداخلي للمحور الثاني	136
(11-3)	الاتساق الداخلي للمحور الثالث.	137
(12-3)	الاتساق الداخلي للمحور الرابع.	137
(13-3)	الاتساق الداخلي للمحور الخامس.	138
(14-3)	الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان.	139
(15-3)	توزيع معامل آلفا كرونباخ.	140
(16-3)	اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة.	141
(1-4)	نتائج أفراد العينة حول تأثير استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.	148
(2-4)	نتائج أفراد عينة الدراسة حول تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك.	150
(3-4)	نتائج عينة الدراسة حول تأثير الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.	153
(4-4)	نتائج عينة الدراسة حول قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب	156

	الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	
(4-5)	نتائج عينة الدراسة حول قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف عمليات التلاعب التي تقوم بها أطراف خارجية للبنك التجاري.	161
(4-6)	جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.	166
(4-7)	جدول ANOVA لاثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.	167
(4-8)	الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.	167
(4-9)	جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	169
(4-10)	جدول ANOVA لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	169
(4-11)	الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	170
(4-12)	جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	170
(4-13)	جدول ANOVA لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	171
(4-14)	الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	171
(4-15)	جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.	173
(4-16)	جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.	173

(17-4)	الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.	174
(**18-4**)	جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	175
(19-4)	جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	175
(20-4)	): الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	176
(21-4)	جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	177
(22-4)	جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	177
(23-4)	الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	178
(24-4)	جدول الارتباط بيرسون بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.	179
(25-4)	جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.	180
(26-4)	الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.	180
(27-4)	جدول الارتباط بيرسون بين للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	181
(28-4)	جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	182
(29-4)	الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على	182

	اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.	
(30-4)	جدول الارتباط بيرسون بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	183
(31-4)	جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	184
(32-4)	الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.	184

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الملحق رقم (1): الاستبيان.	207
2	الملحق رقم (2): قائمة المحكمين.	213
3	الاتساق الداخلي للأسئلة مع المحاور.	213
4	الاتساق الداخلي للمحاور.	217
5	ثبات الاستبيان: معامل آلفا كرونباخ.	217
6	اختبار التوزيع الطبيعي.	218
7	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المحاور.	219
8	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط.	221

مقدمة

مقدمة:

إن من أهم متطلبات القوائم المالية هو إعطاء نظرة حقيقية وعادلة عن الواقع وأنها تعكس المركز المالي الفعلي لمختلف الشركات، وبالنسبة لأصحاب المصالح والأطراف ذات العلاقة، لا تزال هذه القوائم أحد أهم مصادر المعلومات حول الصحة المالية للشركات، وأن هذه الأطراف تتخذ قراراتها بناءا على المعلومات الصادرة بالقوائم والبيانات المالية والتي يفترض أنها صادقة وموثوقة، وما يؤكد ذلك هو تقرير المراجع الخارجي والذي ينص في تقريره على مصداقية وشرعية الحسابات وبالتالي نزاهة القوائم المالية، وهو ما يؤدي إلى طمأنة أصحاب المصالح خاصة المساهمين، وتتحقق نزاهة ومصداقية القوائم المالية عندما تكون خالية من التلاعب والاحتيال، فقد تلجأ بعض الشركات إلى التلاعب بالقوائم المالية من أجل تحسين صورتها وتحقيق أهداف معينة تخدم توجهات القائم بالتلاعب، فعلى سبيل المثال تسعى الإدارة إلى الحصول على مكافآت لذلك تلجأ إلى التلاعب من أجل رفع الأرباح، فأصبح بذلك التلاعب مصدر قلق لأصحاب المصالح لأن هذا التلاعب يمكن أن يؤدي إلى إفلاس الشركات وزوالها وانخفاض أسعار أسهمها وتدمير سمعتها، إلى غير ذلك.

ازدادت أهمية الكشف عن البيانات والقوائم المالية الاحتيالية والمتلاعب بها بعد الفضائح المالية، والتي أدت إلى إفلاس شركات عملاقة مثل Enron و Xerox و Worldcom وArthur Andersen وغيرها، وتحمل البعض الآخر خسائر مالية كبيرة وفقدان ثقة المساهمين والمستثمرين حول مصداقية قوائمها المالية، فمثلا حسب (lal bhasin. 2017) قدرت خسائر المساهمين ب74 مليار دولار أمريكي نتيجة انهيار شركة Enron سنة 2001 وفقدان الآلاف لوظائفهم وحسابات تقاعدهم، كما قدرت خسائر Worldcom سنة 2002 ب180 مليون دولار أمريكي وفقدان 30 ألف وظيفة، أيضا إفلاس بنك Brothers Lehmen سنة 2008 نتيجة إخفاء أكثر من 50 مليار دولار من القروض في صورة مبيعات، كما اتهمت الهيئات الرقابية والمنظمات المهنية مجالس إدارة هذه الشركات وتحميلها مسؤولية فشل عملياتها الإشرافية والرقابية وسوء التسيير، كما توجهت أصابع الاتهام إلى مكاتب المراجعة واتهامها بالتواطؤ وعدم تحمل مسؤولياتها (مثل تواطؤ مكتب أندرسون مع شركة أنرون).

كما ولم تكن الجزائر في منأى عن فضائح التلاعب والاحتيال والفساد، حيث أصبحت هذه الممارسات أكثر خطورة وتعقيدا خلال العقدين الماضيين ومن أشهرها قضية بنك الخليفة والمعروفة باسم "فضيحة القرن".

وباعتبار أن المراجع الخارجي يعتبر من أهم الأطراف الفاعلة في اكتشاف التلاعب، فان تحديد العوامل التي تساعده على ذلك هو نقطة مهمة لتعزيز قدراته وجهوده المبذولة في سبيل تحقيق ذلك، ومنه فإنه من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة مدى مساهمة المراجعة الخارجية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية، وذلك بدراسة درجة تأثير بعض العوامل على قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف هذا التلاعب، وقد اختارت الباحثة العوامل المتعلقة بشخصية المراجع الخارجي.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق فإن الإشكالية الرئيسية يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم المراجعة الخارجية في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ هل تساهم استقلالية المراجع الخارجي في رفع قدرته على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية؟
- ✓ هل للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي دور في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية؟
- ✓ هل الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يحسن من قدرة المراجع الخارجي في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية؟

2. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية نعتمد الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى H1**: لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

وتنبثق عن هذه الفرضية الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى H11**: يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى H12**: يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

- **الفرضية الرئيسية الثانية H2**: للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين هما:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية H21**: يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية H22**: يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة H3**: للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

وتتفرع الى الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة H31**: يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة H32**: يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

3. أهمية الدراسة:

تزايد الطلب على مهنة المراجعة من عدة أطراف كالمساهمين، الإدارة، المحللين الماليين والجهات الحكومية وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية موثوقة لاتخاذ مختلف القرارات، وبالتالي فان أي تحريف لهذه القوائم أو أية عملية تلاعب تؤثر على مصداقيتها ومنه التأثير على مصلحة الأطراف ذات

العلاقة، وهو ما يستوجب على المراجع الخارجي الكشف عن عمليات التلاعب التي يمكن أن تطال القوائم المالية، وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة تأثير بعض العوامل على قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وتحديد أهم طرق وأساليب التلاعب التي يمكن أن تتضمنها حسابات وقوائم البنوك، أيضا من خلال مخرجات هذه الدراسة ونتائجها يمكن لعدة أطراف الاستفادة منها، كالمراجعين الخارجيين والداخليين، المحللين الماليين، أصحاب الودائع والمودعين المحتملين، طالبي القروض والقائمين على سلطة النقد والقرض وغيرهم من المهتمين بقطاع البنوك، كما يمكن أن تساعد هذه الدراسة على تعزيز طرق اكتشاف التلاعب وأهم العوامل المساعدة على ذلك، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثراء الجانب الأكاديمي بهذا الموضوع خاصة في ظل نقص الدراسات أو انعدامها في هذا الجانب، كما نأمل بأن تساهم الدراسة في وضع مقترحات تعزز من طرق اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

4. أهداف الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نسعى لتحقيق ما يلي:

- بيان مختلف أشكال وصور التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.
- تحديد العلاقة بين استقلالية المراجع الخارجي، تخصصه الصناعي، والتزامه الأخلاقي مع اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.
- تحديد أهم العوامل التي تؤثر على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، سواء كان التلاعب من قبل إدارة البنك أو أحد موظفيه، أو كان تلاعب الأطراف الخارجية للبنك.
- محاولة معرفة ما إذا كان المراجع الخارجي قادر على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.
- تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد على زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي يطال حسابات البنوك التجارية.

5. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في العناصر التالية:

- **الحدود المكانية:** تهدف هذه الدراسة إلى الإطلاع على المراجعة في البنوك التجارية والتلاعب بقوائمها المالية، وبالتالي فإن الموضوع يرتبط من حيث المكان بالجزائر، حيث تم القيام بمسح آراء عينة من الفاعلين والمهتمين بالمحاسبة والمراجعة في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة مابين سنة 2016، وحتى بداية سنة 2021.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على أراء بعض أساتذة المحاسبة والمراجعة، وخبراء ومحافظي الحسابات، أيضا تم الأخذ بآراء بعض الباحثين في الاقتصاد ومساعدي الخبراء ومحافظي الحسابات، كون هذه الفئات مطلعة على موضوع الدراسة.

6. المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة، ونظرا لما تستدعيه طبيعة الموضوع تم الاستعانة بعدد من المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري للدراسة، وتم المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية، كما تم استعمال أسلوب الدراسة الميدانية لمسح آراء المهتمين بالمحاسبة والمراجعة في الجزائر من خلال استجواب عينة من المهنيين (الخبراء المحاسبيين، محافظي الحسابات وأساتذة المحاسبة والتدقيق).

7. الدراسات السابقة:

❖ **الدراسات العربية:**

- **دراسة ل (النزلي، 2009)**: هدفت الدراسة إلى تحديد مسؤولية مجالس الإدارة، ومراجعي الحسابات الخارجيين عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك تحديد مسؤوليتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبيان وزع على عينة من مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومراجعو الحسابات الخارجيين، وجهات الرقابة والإشراف، وتوصلت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية و مراجعي حسابات تلك الشركات مسؤولون عن توفير الظروف والشروط البيئية اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات، و بأنهم ملتزمون في الواقع العملي بتطبيق السياسات و الإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع مراجعي الحسابات الأردنيين على تطوير وتحديث معلوماتهم فيما يتعلق

بمعايير المراجعة الدولية، وبذل العناية المهنية الكافية، والشك المهني اللازم في عملية المراجعة لغايات اكتشاف التحريف والتلاعب ومنعه

- **دراسة ل (جعارة، 2012)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب والإجراءات المتبعة لاكتشاف أفعال الاحتيال/الغش عند إصدار البيانات المالية لدى مجموعة من الشركات المساهمة العامة في الأردن، والعاملة في المدن الصناعية (عمان ، إربد ، الزرقاء) من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين، والمسؤوليات التي تقع على عاتقهم عند اكتشاف فعل الاحتيال / الغش، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود تدخلات في حسابات الإدارة العليا في الشركات الأردنية تؤدي إلى توفر احتمالي الخطأ أو الاحتيال في إعداد البيانات والتقارير المالية قد يكون ناتجاً عن سوء استخدام أصول الشركة، وعوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناتجة عن التقارير المالية الاحتيالية، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين الأردنيين لديهم القدرة على اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد وإصدار التقارير المالية الاحتيالية، وفي الأخير قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من بينها ضرورة القيام بدراسات بحثية حول الاحتيال والغش واشراك أصحاب مصالح آخرين من مستخدمي التقارير المالية مثل الموردين والدائنين، والمستثمرين وغيرهم، كما أوصت بإعادة النظر بكفاءة الهيكل التنظيمي في الشركات والطريقة التي تتخذ فيها القرارات وعلاقات السلوك التنظيمي في الشركات.
- **دراسة ل (أصلان، 2015)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية (دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في فلسطين)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبيان كأداة لجمع البيانات تم توزيعها على عينة عشوائية من البنوك التجارية في فلسطين، وتكون أفراد العينة من مدير فرع، مدير دائرة، رئيس قسم، مراقب، ومراجع داخلي، وكذلك وزع الاستبيان على عينة من مفتشي سلطة النقد الفلسطينية، وتم تحليل البيانات واختبار الفرضيات بواسطة برنامج التحليل الإحصائي spps، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن مبدأ إدارة المخاطر يساهم في تعزيز اكتشاف العش والتلاعب بالتقارير المالية، كما يساهم مبدأ نظام المكافآت والتعويضات في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة قيام مجلس الإدارة بوضع نظام واضح لمنح المكافآت والتعويضات والقيام بتنفيذه ومراجعته بشكل دوري للمساهمة في تجنب مخاطر الغش والتلاعب بالتقارير المالية، والسماح لأصحاب

المصالح بالاتصال بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية من قبل العاملين بالبنك، كما أوصت الدراسة بفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الغش والتلاعب واعتبارها جريمة مخلة بالحياء.

- **دراسة ل (السعدي، 2016)**: هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كان لأساليب المحاسبة الإبداعية دورا في إعداد القوائم والتقارير المالية الصادرة في الشركات، وما مدى مصداقية هذه التقارير المحاسبية، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التلاعب تقدم انطباع مضلل عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية باستخدام بعض المدخلات في حسابات التقييم والتنبؤ واختلاق الصفقات الوهمية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية أو تحديد وقت معين للصفقات الفعلية لتعطي الانطباع المرغوب فيه في الحسابات، وأظهرت الدراسة أن يقظة وكفاءة المراجعين والمراقبين في اكتشاف ممارسات المحاسبية الإبداعية هي الوسيلة الأهم والأقوى لمكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعي، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير التشريعات والأنظمة التي تنظم عمل المراجعين الخارجيين، وضرورة تقنين قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية، من خلال وضع ضوابط كافية لاستخدام البدائل المحاسبية المتاحة في مجال القياس والإفصاح.
- **دراسة ل (زواق، 2017)**: هدفت الدراسة إلى تحليل دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبيان وزعت على عينة من مراجعي الحسابات الخارجيين، وخلصت إلى وجود التزام من غالبية المراجعين بإتباع كافة إجراءات تقدير مستوى التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، مع التزامهم بإتباع إجراءات التعديل اللازمة في حال ظهور دلائل على وجود تحريف وتلاعب، هذا وتوصلت أيضا إلى وجود إدراك عالي لمراجعي الحسابات عن مسؤوليتهم المهنية والقانونية اتجاه منع التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، كما أوصت الدراسة ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة كمرشد أساسي رفيع المستوى وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات تقدير مستوى التحريف والتلاعب وكذا إجراءات التعديل اللازمة عند ظهور دلائل على وجود تحريف وتلاعب بالقوائم المالية، وعلى المراجع أن ينفذ إجراءات تقدير مستوى التحريف والتلاعب في إطار الشك المهني.
- **دراسة ل (لعروس، 2017)**: هدفت الدراسة إلى تحليل دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال تسليط الضوء على مختلف صور وأشكال الغش المنتشرة وتقنياته وأساليبه، وتحليل علاقة دور آليات حوكمة الشركات بمكافحة الغش،

وتوصلت الدراسة إلى أن مظاهر الغش المالي والمحاسبي تنتشر في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبدرجات متفاوتة، ويعد غش تضخيم الفواتير واستخدام وسائل المؤسسة لأغراض خاصة من الأساليب الأكثر انتشار، أما غش التحويلات الإلكترونية (غش الجريمة الإلكترونية) من الأساليب الأقل انتشار، وان الغش الممارس من طرف العاملين أكبر من ذلك المرتكب من قبل الإدارة، كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين دور آليات حوكمة الشركات (مجلس الإدارة، الرقابة الداخلية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي)، ومكافحة الغش المالي والمحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما أوصت الدراسة بضرورة السعي نحو إرساء مبادئ حوكمة الشركات في الوسط الاقتصادي الجزائري، وتبني ميثاق حوكمة الشركات خاص بكل المؤسسات والشركات الاقتصادية الجزائرية، وتكييف المنظومة القانونية الجزائرية مع متطلبات تطبيق وتبني مبادئ حوكمة الشركات، كما أوصت بوضع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات والحالات والقضايا المتعلقة بالفساد والغش في الجزائر ومجالات المكافحة والتي صدر حكم قضائي بخصوصها في قاعدة بيانات مشتركة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والهيئات والسلطات المكلفة بذلك لتمكين الباحثين من محتويات هذه البيانات واستخدامها في مجال بحوثهم.

- **دراسة ل (الفاضلي وفتحي حمودة، 2017)**: هدفت الدراسة إلى التعرف على المسؤولية المهنية التي يجب أن يتمتع بها مراجعو الحسابات للكشف عن الغش في القوائم المالية، وكذلك مدى تمتعهم بالخبرة الكافية للكشف عن الاختلاسات واكتشاف مخاطر غش الإدارة، ولتحقيق ذلك تم تصميم استمارة استبيان وزعت على المكاتب الخاصة بالمراجعة بدولة ليبيا، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اليدوي للوصول إلى النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعو الحسابات يزاولون مهنتهم وفق المعايير الدولية للمراجعة وهذا ما يتوافق وينسجم مع متطلبات البيئة المحيطة، وأيضا يساعد على اكتشاف الغش والأخطاء في القوائم المالية، كما يتمتعون بالخبرة المهنية و الكفاءة العلمية والعملية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على المنظمات المهنية أن تضع قواعد وقوانين تحدد مسؤولية مراجعو الحسابات في كشف الغش والاختلاسات، والعمل على فرض بعض الآليات للرقابة على جودة الأداء لمكاتب المراجعة المعتمدة، وكذلك مدى الانسجام بين آليات المراجعة والمعايير الدولية للمراجعة.

❖ **الدراسات باللغة الأجنبية:**

- **دراسة ل (TOSUNOĞLU and YAZAN, 2011)**: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم طرق التلاعب المحاسبي باستخدام منهج عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) وهو نموذج صنع قرار متعدد المعايير ويمكن استخدامه في جميع المواد الأكاديمية المتعلقة بالمحاسبة بما في ذلك الحكم وعملية صنع القرار كنهج تحليل بديل للباحثين في مجال المحاسبة، وتم استخدامه لتحديد مستوى الأهمية لكل طريقة من طرق التلاعب المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أهم طريقة للتلاعب المحاسبي هو الاحتيال المحاسبي بسبب تأثيره على العملية المالية غير الواقعية للشركة وإعداد تقارير احتيالية عن قصد، كما توصلت إلى أن ممارسات المحاسبة الإبداعية" ثاني طريقة مستخدمة في التلاعب المحاسبي، كما تم اختيار معيار "الأخطاء المحاسبية" كأقل طريقة للتلاعب المحاسبي لأنها تغير البيانات المالية باعتبارها غير واقعية وتحول المعلومات إلى تلاعب.
- **دراسة ل (Akinyomi, 2012)**: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز حالات الاحتيال والوقاية منها في القطاع المصرفي النيجيري، وذلك من خلال توزيع استبيان على عشرة (10) بنوك تجارية في لاغوس النيجيرية، وتوصلت إلى أن الطمع هو السبب الرئيسي للاحتيال،. ولوحظ أيضا أن موظفو البنوك تورطوا في جميع مراحل الاحتيال، بما في ذلك: البدء والتنفيذ والإخفاء. علاوة على ذلك ، شكل الاحتيال الحاسوبي غالبية عمليات الاحتيال المستمرة في البنك، وان من بين نتائج الاحتيال فقدان الإيرادات وفقدان ثقة العملاء، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء نظام رقابة داخلي مناسب وأيضًا ضرورة الحصول على تفاصيل أصحاب الحسابات المقترحة والتحقق منها قبل فتح أي حساب.
- **دراسة ل(El–Faki, 2013)**: هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إطار عملي لمعيار التدقيق الدولي رقم (520) وبيان معيار المراجعة رقم (56) من خلال توضيح كيفية تطبيق التحليل المالي لمساعدة المدقق على اكتشاف الاحتيال المالي، وكيفية الاستفادة من التحليل المالي عندما يقوم المراجع الخارجي بعملية العصف الذهني بين أعضاء الفريق، وتوصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي نفسه لا يؤدي إلى الكشف عن الاحتيال المالي ، ولكنه يساعد على تحديد العوامل التي قد تنطوي على وجود احتيال مالي، وان الذي يعتمد على التحليل المالي دون مقارنة نتائجه بأي معايير لا يحقق الأغراض المستهدفة، كما أوصت الدراسة

بأنه يجب على المراجع تطبيق الإجراءات التحليلية في العملية لمساعدة المدقق على فهم عمل العميل. يجب أن تكون سرعة اختبار المراجعة انعكاسًا لنتائج التحليل المالي.

- **دراسة ل (Abbadi and Slihat, 2015)**: هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف دور معيار المراجعة الدولي رقم 240 بشأن إجراءات المراجع في الكشف عن التلاعب والاحتيال في البيانات المالية، وذلك من خلال تحديد الممارسات التي تؤدي للتلاعب و تحديد مسؤوليات المدقق وفقًا لمعيار التدقيق الدولي رقم 240، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن للشركات التلاعب بعدة طرق، مثل تسجيل النفقات الحالية كمصروفات رأسمالية ، لخفض التكاليف وزيادة الأرباح مما قد يدفع المديرين إلى السؤال للمكافآت، وانه يجب على المراجع بذل جهود أكبر من خلال التركيز على الأحداث المالية التي لها معالجات محاسبية مختلفة مثل نفقات صيانة السجلات في حساب الأصول الثابتة والغرض من هذا الإجراء هو تقليل التكاليف وزيادة الأرباح ، مما قد يؤدي إلى طلب مكافأة من المديرين، وتوصلت أيضا إلى انه يجب مقارنة رواتب المديرين مع العام الماضي ومقارنة النسب المالية للشركة مع نظيراتها في السوق.
- **دراسة ل (Papanikolaou and Nikolaos, 2016)**: هدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة على الجانب المظلم من البيانات المحاسبية المصرفية باستخدام قانون رياضي تم إنشاؤه بواسطة Benford في عام 1938 للكشف عن التلاعب بالبيانات. وذلك باختبار مجموعة من الميزانيات العمومية ومتغيرات بيان الدخل للبنوك محل الدراسة والتي يستخدمها المنظمون لتقييم الأداء وما إذا تم التلاعب بسلامة البنوك في السنوات التي سبقت الأزمة وخلالها، وتوصلت إلى أن البنوك تستخدم مخصصات خسائر القروض للتلاعب بالأرباح والدخل صعودًا طوال الفترات المدروسة، جنبا إلى جنب مع مخصصات خسائر القروض ، وتلجأ البنوك المتعثرة إلى التلاعب نزولا في مخصص خسائر القروض والقروض المتعثرة بهدف التلاعب بالأرباح صعودا، كما توصلت إلى أن التلاعب يتم تعزيزه في فترة الأزمة ؛و يتم توسيعه أيضًا للتأثير على رأس المال التنظيمي، و بشكل عام تستخدم البنوك التلاعب بالبيانات دون اللجوء إلى استراتيجيات التلاعب اللافتة للنظر والتي قد تجذب التدقيق من قبل المنظمين. وتوصلت أيضا إلى أن قانون بنفورد أداة مناسبة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية واكتشاف المخالفات في بيانات المحاسبة المصرفية.
- **دراسة ل (Supriyati, 2016)**: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات الجيدة على إدارة الأرباح وأثير إدارة الأرباح على قيمة الشركة ، وتأثير تأخر تقرير المراجعة على قيمة الشركات

والضرائب، وتوصلت إلى أن حوكمة الشركات الجيدة لها تأثير كبير على إدارة الأرباح. بالإضافة إلى أن إدارة الأرباح لها تأثير على التهرب الضريبي، لذلك تقوم البنوك بدفع ضرائب أقل دون خرق للتشريعات المعمول بها، وان البنوك تحاول اختيار السياسات المحاسبية التي تولد أقصى ربح والذي يظهر بأنها حققت أداء جيد، وهو ما يؤدي إلى تحسين صورة الإدارة وبالتالي زيادة ثقة الجمهور في الصناعة المصرفية.

- **دراسة ل (Firas and Al–Dalabih, 2017)**: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية في القطاع المصرفي الأردني، ودوافعها وعلاقتها بربحية البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبيان وتوزيعه على ثلاثة بنوك أردنية، وتم تحليل هذا الاستبيان باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة المحاسبة الإبداعية وكل من الربحية وحجم البنوك التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك التجارية الأردنية حماية ربحيتها من خلال سياسات مختلفة بدلاً من ممارسة المحاسبة الإبداعية، ودعم الدور الإشرافي للجان المراجعة.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتناول القطاع البنكي وأشكال التلاعب التي يمكن أن تطال قوائمه المالية، وكذا دور المراجع في اكتشاف هذا التلاعب من خلال دراسة تأثير بعض العوامل والمتمثلة في استقلالية المراجع الخارجي، تخصصه الصناعي، والتزامه الأخلاقي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، كما أن الدراسة تختص بالبيئة الجزائرية ويظهر ذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر والمتمثلين في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، وأيضا الأساتذة الجامعيون المتخصصين في المحاسبة والمراجعة والذين يدرسون بالجامعات الجزائرية.

8. صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهناها لإتمام هذا الموضوع ما يلي:

- عدم توفر بيانات دقيقة في البيئة الجزائرية حول موضوع التلاعب في القطاع البنكي.
- عدم تعاون بعض أفراد العينة المدروسة في الإجابة على الاستبيان، حيث لم نلمس ردود كثيرة عبر البريد الالكتروني، وكذا رفض البعض الإجابة، مما أطال من فترة استرجاع الردود.

- زيارة مكاتب المراجعين القانونيين لأكثر من مرة وذلك بسبب تماطلهم في الإجابة، أو تحججهم بضيق الوقت أو السفر.
- صعوبة الوصول إلى العينة المدروسة وتسليمها الاستبيان ورقيا للإجابة عليه، نظرا لتشتت توزيعها عبر الوطن وهو ما يكلف الكثير من الوقت والجهد والمال.

9. هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع وإثراءه وتحليل الإشكالية المحددة في الدراسة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول وذلك بعد التطرق إلى المقدمة العامة، وذلك كما يلي:

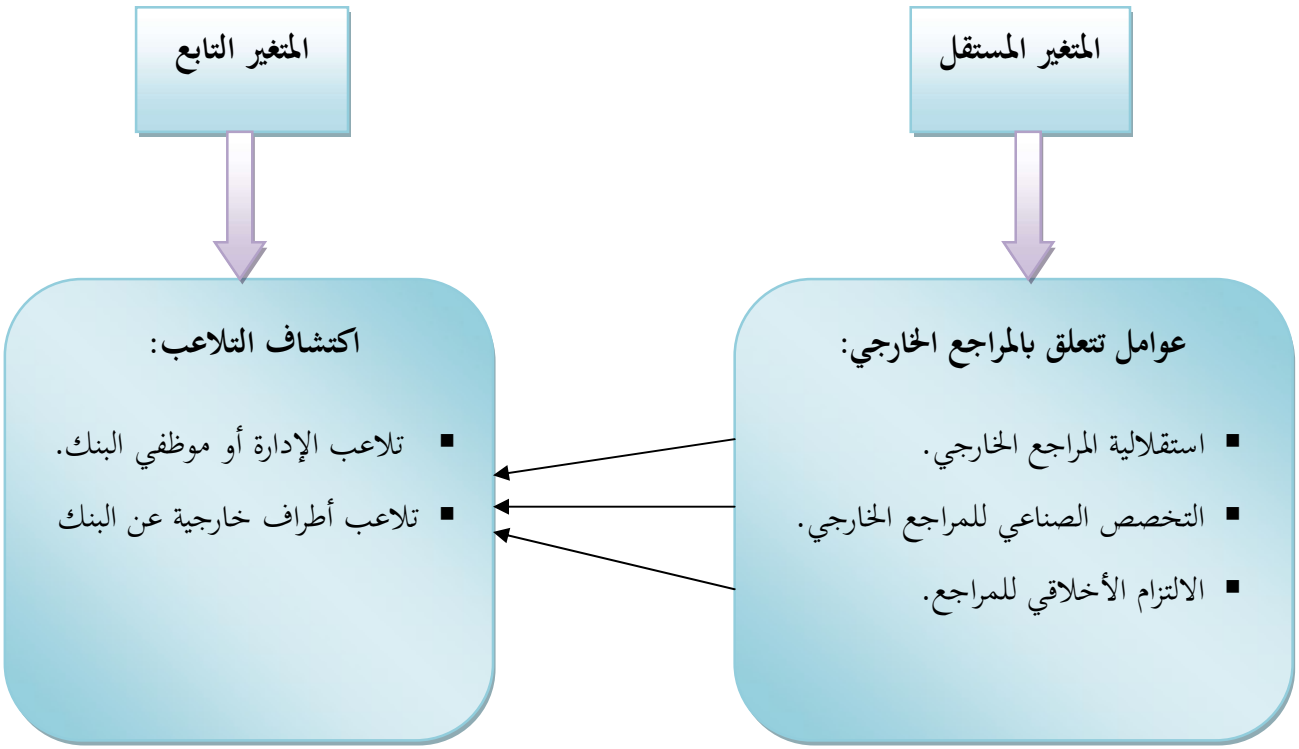
تطرقنا في الفصل الأول إلى المراجعة الخارجية بصفة عامة من حيث المفهوم والأهداف والأنواع والمعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الخارجية، كما تطرقنا إلى المراجعة الخارجية في الجزائر واهم القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة، كما قمنا بالتطرق إلى المراجعة في البنوك التجارية من خلال المفهوم والأهداف وأهم إجراءاتها.

أما الفصل الثاني فخصصناه للقوائم المالية للبنوك التجارية من خلال تحديد مفهومها وكذا أشكال القوائم المالية والقوائم المالية للبنوك التجارية وفق التشريعات الجزائرية، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى التلاعب المحاسبي من حيث المفهوم والأنواع وطرق التلاعب المنتهجة بالقوائم المالية، وكذا التلاعب بالقوائم المالية في البنوك وأشكالها، كما تم عرض أهم جوانب المحاسبة الإبداعية باعتبارها أهم أنواع التلاعب.

فيما يخص الفصل الثالث فقد خصصناه لمنهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات) بحيث تضمن إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة، وخصائص عينة الدراسة واختبار الصدق والثبات والاتساق الداخلي، وكذا التوزيع الطبيعي.

بينما خصص الفصل الرابع لتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال عرض نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة، واختبار الفرضيات للوصول إلى الإجابة على أسئلة الدراسة وتأكيد الفرضيات أو نفيها، وكذا مناقشة النتائج، وفي الأخير تضمنت الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات.

10. نموذج الدراسة:



الفصل الأول

تمهيد:

أدى انفصال الملكية عن الإدارة وانتشار المؤسسات المساهمة الكبرى وتعقد بناءها التنظيمي وكذا تعدد الأطراف ذات العلاقة بهذه المؤسسات إلى ضرورة توكيل طرف ثالث مستقل يراقب الإدارة وتصرفاتها، بهدف حماية حقوق هذه الأطراف وتلبية احتياجاتهم من معلومات وتقارير مالية موثوقة من أجل اتخاذ القرارات، ويتمثل دور هذا الطرف المستقل وهو المراجع الخارجي في إبداء رأيه بكل حيادية حول المعلومات والتقارير المالية والمحاسبية المنشورة من طرف المؤسسات، وتوصيل نتائج عملية المراجعة إلى الأطراف المعنية، وكغيرها من المؤسسات تقوم البنوك التجارية بتكليف مراجع حسابات خارجي للقيام بمراجعة حساباتها وإبداء رأيه حول صدق وشرعية هذه الحسابات، وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة نشاط البنوك يختلف عن باقي المؤسسات، وعليه نستعرض في هذا الفصل المراجعة الخارجية بصفة عامة وكذا المراجعة الخارجية في الجزائر، كما نستعرض المراجعة الخارجية في البنوك لنخرج في الأخير بحوصلة حول طبيعة كل من المراجعة الخارجية والمراجعة الخارجية في البنوك التجارية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.

تعد المراجعة الخارجية من المواضيع المهمة نظرا لزيادة الحاجة إليها، فهي تعد شكلا من أشكال الرقابة وتحقق الثقة في المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات المختلفة، وهي الضمان القانوني لشرعية وصدق الحسابات والقوائم المالية، لذلك نجد أن المراجعة الخارجية تساعد على اتخاذ القرارات من قبل الأطراف ذات العلاقة.

وفي هذا المبحث سنتطرق إلى المراجعة الخارجية من حيث التعريف والخصائص وأهميتها وأهدافها للتعرف على ماهيتها، وكذا وأنواعها والمعايير الدولية الخاصة بها.

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية.

إن تطور المراجعة الخارجية كان نتيجة للتغيرات والتطورات التي طرأت على أهدافها وأساليبها من جهة، وتطور البشرية وحجم الأنشطة الاقتصادية والتطور التكنولوجي من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظهور المنظمات المهنية التي كان لها إسهاما كبيرا في تنظيم مهنة المراجعة وتطويرها.

تعريف المراجعة الخارجية.

تتفق كافة الكتابات على تعريف المراجعة وفقا لما ورد بالتقرير الصادر عن لجنة المفاهيم الأساسية للمحاسبة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) كما يلي:

"المراجعة هي عملية منهجية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن تأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية بشكل موضوعي، وذلك بهدف توفير تأكيد عن مدى تطابق تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتوصيل تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين،[1] كما تعرف المراجعة بأنها: "تحقق انتقادي منظم لأدلة وقرائن الإثبات لما تحويه دفاتر وسجلات المنشاة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما، بهدف إبداء رأي فني محايد عن صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير"[2].

[1] الجمال جيهان عبد العزيز ، المراجعة وحوكمة الشركات، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص30.

[2] حلمي جمعة أحمد، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، طبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص8.

أما **المراجعة الخارجية** فيمكن تعريفها كالتالي:

عرفت لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة الخارجية بأنها:

"عملية منهجية منظمة للحصول على أدلة الإثبات – بشكل موضوعي- المرتبطة بتأكيدات خاصة بالتصرفات والأحداث الاقتصادية، وتقييمها بهدف ضمان وجود درجة توافق وتطابق بين هذه التأكيدات والمعايير المقررة، وتوصيل النتائج إلى المستخدمين المعنيين"،[1] كما عرفتها منظمة العمل الفرنسية: على أنها "مسعى أو طريقة منهجية منظمة من طرف شخص مهني مستقل، يقوم باستعمال مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم بغية إصدار حكم مستقل ومعلل لتقدير مدى مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[2].

ويمكن تعريفها بأنها "عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي فني في مجموعة من القوائم المالية، التي تخص وحدة اقتصادية معينة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام"،[3] أو هي عملية فحص لمجموعة من المعلومات تقوم على الاستقصاء، بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعة تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم،[4] أيضا هي كفرع من فروع المراجعة " الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة، ومن ناحية أخرى فان المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل ما هي إلا نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة موضوع المراجعة.[5] ويمكن تعريفها على أنها عملية منظمة للتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة الخاصة بمزاعم العميل بشأن نتائج الأحداث والتحريات الاقتصادية، لتحديد مدى تماشي هذه المزاعم مع المعايير المحددة وتوصيل

[1] الجمال جيهان عبد العزيز ، مرجع سابق، ص62

[2] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات –الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 10.

[3] الصحن عبد الفتاح محمد وآخرون، أصول المراجعة، دار الجامعية، مصر، 2000، ص07.

[4] الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص10.

[5] السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، ص41.

النتائج لمستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة في المؤسسة،[1] ويقصد بها كذلك "أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة"[2].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وأنواع المراجعة الخارجية.

أولا– أهمية المراجعة الخارجية

إن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم جهات كثيرة، تعتمد اعتمادا كثيرا على القوائم المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل ومن بين هذه الجهات نذكر:

أ/ إدارة المؤسسة : تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد والمستقل، مما يزيد الثقة في هذه القوائم كما أنها وسيلة لإثبات إن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح، مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذا زيادة مكافأتهم .

ب/ المستثمرين : أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأسمالها على عدد كبير من المساهمين، وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع الحسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرون الحاليون أو المحتملون بان أموالهم سوف لن تتعرض للإفلاس و السرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة، والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

ت/ البنوك :تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات من قبل مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسة على سداد تلك القروض مع فوائدها في مواعيدها المحددة.

[1] صالح بن عمارة نوال ، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص198.

[2] نفس المرجع السابق، ص143.

ث/ الجهات الحكومية : تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة النشاط الاقتصادي، أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوق فيها معتمدة من جهات محايدة.[1]

ثانيا– أهداف المراجعة الخارجية:

كانت المراجعة تهدف إلى اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش والتزوير التي يمكن وجودها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، إلا أن هذه النظرة إلى المراجعة تغيرات بفضل القضاء الإنكليزي الذي قرر أن الهدف الأساسي من المراجعة ليس اكتشاف الأخطاء وأعمال الغش ، لأنه ليس من الضروري أن يبدأ المراجع عمله وهو يشق في الدفاتر وفي ذهنه وجود أخطاء وتزوير فيها، بل أن الهدف من مراجعة الحسابات هو التأكد من عدالة القوائم المالية، أما اكتشاف الأخطاء وأعمال التلاعب والغش فهو أمر يمكن الوصول إليه بشكل غير مباشر، ومن ناحية أخرى كان التأكد من سلامة العمليات وصحة الحسابات يهتم بالناحية الحسابية وبالدرجة الأولى ومطابقة الميزانية والحسابات الختامية مع الحسابات الواردة بالدفاتر المحاسبية إلا أن هذه النظرة إلى المراجعة تطورت أيضاً وأصبح من أهداف المراجعة القيام بدراسة وتقييم لأنظمة الرقابة الداخلية وعناصره الموجودة في الشركات تحت المراجعة وذلك بغية تمكن المراجع من جمع الأدلة والبراهين الكافية فساعدته في إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية . وبشكل عام يمكننا حصر أهداف المراجعة كما يلي:[2]

أ/ الأهداف العامة:

هدف المراجع الأساسي من وراء هذا الفحص هو إعطاء رأي مدعم بأدلة وبراهين إثبات حول شرعية وصدق الحسابات والوثائق، وهو هدف عام متفق عليه دوليا حيث أن المراجع، حسب جمعية المحاسبين الأمريكية (AICPA)، يدرس القوائم المالية بهدف إعطاء الرأي حول الصورة الفوتوغرافية للوضعية المالية، نتائج العمليات، تطور تلك الوضعية احتراما للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، فينهي المراجع مهمته بالإدلاء بهذا الرأي النهائي المحايد المدعم بأدلة في تقرير عام.

- **شرعية وصدق الحسابات**

[1] جربوع يوسف محمود، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000،ص8.

[2] بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص– ص29– 32.

يتأكد المراجع في نهاية المطاف من توفر أو عدم توفر المفهومين، الشرعية والصدق، في الحسابات التي تم تدقيقها.

شرعية الحسابات: إن توفر الشرعية يعني إثبات أن القوائم المالية قد تم إعدادها حسب القوانين والقواعد المعمول بها، وفي حالة غياب القوانين فإنه يشترط احترام قواعد ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

صدق الحسابات: مادام أنه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة المطلقة فيفضل استعمال عبارة صدق الحسابات بدلا من حقيقة الحسابات التي تعني الصحة المطلقة أي الحقيقة أن المراجع قد فحص العمليات وتأكد من عدم وجود أي خطأ وهذا مستحيل في حالة المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

ب/ الأهداف الخاصة: وتتمثل هذه الأهداف في:

1/ اكتشاف عمليات الغش والتزوير ومنعها : أصبحت هذه العمليات هدفا فرعيا في الوقت الراهن، حيث أن المراجع قد يعثر أثناء أداء مهمته صدفة على أعمال غش كالتلاعب بأموال المؤسسة واستعمالها غير الشرعي...، وعلى المراجع الخارجي جمع ما أمكن من الأدلة حتى يتسنى له الوقوف على أثارها المادية المحتملة على الحسابات، وتزوير المعلومات بهدف إظهار الصورة غير الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة يلزم المراجع الخارجي اكتشافها، وذلك أخذا في الحسبان الإمكانات المتاحة له مع عدم التقصير في العمل، فمسؤوليته لا تتعدى إمكانياته، ففي حالة الوقوف على التزوير فان رفض المصادقة على الحسابات المدعم بأدلة هو الرأي النهائي للمراجع.

2/ تحسين التسيير: يحق للمراجع أن يعطي رأيه، وان يقدم نصائح في حدود مهمته حيث أن تقديم الملاحظات والتوجيهات سيؤدي إلى تحسين التسيير، وعليه أن لا يتدخل في التسيير ولا يشارك في اتخاذ قرارات التسيير، بعكس ما هو عليه الحال لدى المراجع الخارجي التعاقدي الذي له الحق في ذلك.

ومن الأهداف الفرعية المترتبة عن عملية المراجعة اكتشاف الأخطاء، والتقليل منها حيث يسعى المراجع الخارجي من خلال عمله إلى اكتشاف الأخطاء الموجودة في البيانات المحاسبية، والقوائم والتقارير المالية، والتي تؤدي إلى إعطاء صورة مظللة عن الوضعية المالية للمؤسسة، علاوة على هذه الأهداف فقد ظهرت للمراجعة الأهداف أخرى نتيجة للتطورات الاقتصادية والتي تنسجم مع مبدأ التخطيط المسبق والشامل والذي تسير عليه

الدولة في مجتمعنا الحديث بحيث أصبح المدقق معنياً بمراقبة تنفيذ الأهداف المرسومة في الخطة في أمور التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي . وهذا لا يتم إلا إذا قام المدقق بمراقبة الكفاية الإنتاجية في استخدام الطاقات والإمكانيات المادية والبشرية.

وبذلك يمكننا إضافة الأهداف التالية للمراجعة وهي:[1]مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتحديد انحرافاتها وأسبابها، تقييم الأداء بالنسبة للوحدات الاقتصادية، تحقيق أقصى كفاية اقتصادية، وتحقيق أقصى رفاهية لجميع أفراد المجتمع.

ثالثا– أنواع المراجعة الخارجية:

يفرق في الواقع بين ثلاثة أنواع من المراجعة الخارجية للحسابات وهي:[2]

- **المراجعة القانونية** :وهي التي يفرضها القانون وتتمثل في أعمال المراجعة السنوية الإجبارية، ويقوم بها في الجزائر محافظ الحسابات أو مندوب حسابات، وتهدف إلى المصادقة على شرعية وصدق الحسابات وتطبيق مبدأ عدم التدخل في التسيير، كما أن التقارير المعدة من طرف محافظ الحسابات ترسل إلى المساهمين أو مجلس الإدارة أو الجمعية العامة.
- **المراجعة التعاقدية:** وهي التي يقوم بها محترف خارجي بطلب من أحد الأطراف (الداخلية أو الخارجية) للمؤسسة والتي يمكن تجديدها سنويا، وفي الجزائر توكل مهمة المراجعة الاختيارية أو التعاقدية للخبير المحاسبي.
- **الخبرة القضائية:** يقوم بها محترف خارجي بطلب من المحكمة، وتهدف إلى إعلام العدالة بالأوضاع المالية والمحاسبية للمؤسسة وتقديم مؤشرات بالأرقام، ترسل التقارير إلى القاضي المكلف بالقضية، والخبير يجب أن يكون مسجل في قائمة الخبراء القضائيين لدى مجلس القضاء، وطريقة عمله تتماشى وحاجة الخبرة القضائية المطلوبة.

[1] القاضي حسين وآخرون، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا 2006، ص- ص 21 – 22.

[2] بوتين محمد، مرجع سابق، ص27.

المطلب الثالث: معايير المراجعة المتعارف عليها.

تمثل معايير المراجعة إرشادات (دليل) عامة لمساعدة المراجعين على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية عند مراجعة القوائم المالية، وهي تشتمل على اعتبارات الجودة المهنية مثل الحياد والكفاءة ومتطلبات التقرير وأدلة المراجعة، وتوجد إرشادات عامة تمثل عشرة (10) معايير متعارف عليها قام المعهد الأمريكي للمحاسبين بإصدارها عام 1947 مع إجراء تعديلات بسيطة عليها في تواريخ لاحقة، وهذه المعايير لا تكفي لتوفير إرشادات شاملة للممارسين، ولكنها تمثل إطارا عاما يمكن من خلاله للمعهد تقديم تفسيرات لممارسة المراجعة.[1]

أولا– المعايير العامة:

المقصود بهذه المعايير أن الخدمات المهنية يجب أن تقدم بدرجة من الكفاءة بواسطة أشخاص مدربين، وهي عامة لأنها تمثل مطالب أساسية نحتاج إليها لمقابلة معايير العمل الميداني وإعداد التقرير، كما أنها شخصية لأنها تتعلق بالصفات الشخصية الواجب أن يتصف بها المراجع الخارجي والتي تتعلق بالكفاءة العلمية والعملية والحياد وإتباع قواعد السلوك المهني المتعارف عليها.

وتتعلق هذه المعايير بشخصية المدقق، مؤهلاته العلمية والعملية، استقلاله وحياده، وبذل العناية المهنية، بما يضمن توافر الكفاءة اللازمة في الشخص القائم بعملية التدقيق، وسنوضح ذلك فيما يلي:

أ/ التأهيل العلمي والعملي:

يمثل هذا المعيار أول و أهم معايير التكوين الشخصي لمراجع الحسابات، لأنه يتناول كيفية إنتاج شخص، مرخص له بممارسة المهنة، كما يتناول كيفية صقل هذا التأهيل بالتدريب لعملي، حيث أن قوة أية مهنة واحترام المجتمع لها تستمد من قوة الأفراد الذين يزاولونها و تمسكهم بقواعد السلوك المهني . و قوة الأفراد تعتمد أصلاً على توفر الكفاءة العلمية إلى جانب الكفاءة العملية، لذلك لا بد من إلمام مراجع الحسابات بكافة فروع المحاسبة، ولا تحتاج علاقة المراجعة بالمحاسبة إلى مناقشة ، بل إن كل مراجع هو بالأصل محاسب ممتاز ،

1 آلفين ارينز وجيمس لوبك، ترجمة الديسطي محمد عبد القادر حجاج احمد حامد، المراجعة مدخل متكامل ، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص40.

ولولا كونه ملماً إلماماً عميقاً بأصول المحاسبة و قواعدها و مشكلاتها العملية ، لما تمكن من تقويم عمل المحاسب ، بل إن جزءاً كبيراً من التطور الذي أصاب المحاسبة ، ناتج عن جهود مراجعي الحسابات.

والمراجع يحتاج إلى مجموعة من المقومات ليكون مؤهلاً لأداء عمله و هي:[1] تأهيل علمي يتجلى بدرجات علمية معينة، قدرات من الخبرة و التدريب و التعليم المستمر، تغذية راجعة (العكسية) المتمثلة باستفادة المراجع من الآثار التي يحدثها تقريره على مستخدمي القوائم المالية، وتعليمات و سياسات يمارسها مكتب المراجعة.

يجب القول إن معايير المراجعة الدولية لم تحدد معياراً خاصاً للتأهيل العلمي و العملي للمراجع و لكنها أوردت في فقرات متعددة القواعد التي تنظم التأهيل المهني للمراجع في عدة معايير على النحو التالي:

- ✓ تضمن المعيار الدولي رقم (600) في فقرته السابعة على ما يلي "ينبغي على المراجع عند التخطيط للاستفادة من عمل المراجع الآخر مراعاة الكفاءة المهنية للمراجع الآخر في إطار المهمة المحددة التي نفذها ذلك المراجع".
- ✓ أما المعيار الدولي رقم (220) المتعلق في رقابة الجودة لأعمال المراجعة فقد نصت الفقرة (14) منه على انه يجب على المراجع والمساعدين ممن لديهم مسؤوليات إشرافية أن يأخذوا في الحسبان مهارات المساعدين و قدرتهم في أداء العمل الموكل لهم عند البت في نطاق التوجيه و الإشراف و المراجعة المناسبة لكل منهم.
- ✓ أوضح المعيار الدولي رقم (610) الذي نظم كيفية الاستفادة من عمل المراجع الداخلي في فقرته (13) الآتي: يجب أن يتحقق المراجع الخارجي من أن أعمال المراجعة الداخلية قد تم تنفيذها من قبل أشخاص لديهم التدريب المناسب و الكفاءة المناسبة باعتبارهم مراجعين، و يمكن التحقق من ذلك عن طريق التعرف على السياسات المتعلقة في توظيف و تدريب موظفي المراجعة الداخلية و مراجعة خبراتهم و مؤهلاتهم الفنية.

ومن خلال هذه النصوص يمكننا استقراء أن معايير المراجعة الدولية قد حددت مفهوم التأهيل المهني وقارنته بالمعرفة العلمية و الخبرة العملية و ضرورة أن يجتاز المراجع اختباراً تأهيلياً، ولم تحدد ضوابط لهذا الاختبار و تركت ذلك للجهات أو المنظمات المهنية في كل دولة.[1]

[1] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص115.

ب/ الاستقلال:

يعتبر استقلال المراجع الخارجي في أداء عمله المهني، العمود الفقري أو حجر الزاوية في مهنة المراجعة، والذي يمكن أن يكون مصدر الثقة في البيانات المالية للأطراف المستفيدة منها، وقد أولت التنظيمات المهنية والرسمية أهمية لاستقلال مراجع الحسابات، وحاولت إزالة كل التصرفات التي يمكن أن تثير الشك حول استقلاله سواء من حيث تأديته لعمله أو من حيث نظرة مستخدمي القوائم المالية، ويعتبر استقلال المراجع وليد مسؤوليته اتجاه مستخدمي القوائم المالية نظرا لعدم توفرهم على وسائل خاصة للتحقق من عدالة هذه القوائم، وهم يعتمدون على ما يقوم به المراجع المستقل من عمل.

1/ مفهوم استقلال المراجع الخارجي: لا يوجد اتفاق حول استقلال المراجع الخارجي، ولكن يمكن التمييز بين مفهومين للاستقلال قامت بوضعها هيئة الأوراق المالية الأمريكية وهما:[2]

المفهوم الأول:الاستقلال الذهني:

ويعني أن يتجرد المراجع من أية دوافع أو ضغوط أو مصالح خاصة عند إبداء رأيه الفني المحايد، حيث أن ذلك ينسجم مع النظرية الذاتية الشخصية، فهي ترى أن الاستقلال حالة ذهنية لا يمكن وضع معايير واضحة لها أو مقاييس محددة، لان هذه المعايير قد تتغير، ولكن الاستقلال الذهني لا يتغير مفهومه، حيث انه يجب على المراجع أن يكون أمينا ونزيها، يلتزم الصدق في شهادته ويكشف عن الحقيقة في تقريره.

المفهوم الثاني: الاستقلال الظاهري: ويقصد به أن يكون هناك أعراف وقواعد مهنية تضمن عدم السيطرة من قبل إدارة الشركة على المراجع، وعدم وجود أي ارتباط لمصالحه مع إدارة الشركة، وهذا ما تنظر إليه النظرية الموضوعية على انه مسالة موضوعية بعيدة عن شخصية المراجع وتفكيره، ولا يجب أن ينظر إلى استقلال المراجع على أنها مسألة ذهنية يترك الحكم فيها للمراجع نفسه، وإنما يجب النظر إليها على أنها مسألة موضوعية تحكمها قواعد ومعايير محددة.

مما سبق يمكن القول أن مفهوم الاستقلال يتكون من شقين: الأول يتمثل في الالتزام بإتباع معايير وقواعد موضوعية تحظر على المراجع الجمع بين عمله والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس الإدارة، ا وان

[1] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص119.

[2] المطارنة غسان، "تدقيق الحسابات المعاصر"، طبعة2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص- ص 85-86.

يكون موظفا فيها، كذلك أن يكون له أو لأحد أقاربه مصلحة مباشرة في الشركة التي يقوم بمراجعة أعمالها، أما الثاني فإنه مسالة ذهنية مرتبطة بشخصية المراجع واستقلاله وأمانته، وان يكون المراجع نزيها وموضوعيا، بمعنى القدرة على اتخاذ القرارات الأخلاقية الصعبة حول الخطأ والصواب، عن طريق تطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات المهنة على الحالات المختلفة، كذلك القدرة على وزن الأمور بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف التي تتأثر بهذه القرارات.

ت/ بذل العناية المهنية اللازمة في انجاز الفحص وإعداد التقرير: تبرز أهمية هذا المعيار في حالة المهام التي تحتاج إلى مهارة خاصة من ممارسيها ويعتمد على خدماتها العديد من الأطراف، وذلك كما هو الحال في مهنة المحاسبة والمراجعة، ويقصد بهذا المعيار التزام المراجع بمستوى أداء معين عند ممارسته للمهنة ويحدد هذا المستوى العديد من العوامل منها ما تنص عليه التشريعات المختلفة التي تحدد المسؤولية القانونية والتي تمثل الحد الأدنى للعناية المهنية المطلوبة للمراجع، هذا بالإضافة إلى ما تنص عليه القواعد والمعايير الصادرة من الهيئات المهنية لغرض المحافظة على مستوى أداء مميز لمزاولي المهنة عند أداء الاختبارات المطلوبة.[1]

يعترف هذا المعيار بأنه حتى إذا كان المراجع قديرا ومستقلا فان هذه الصفات بمفردها لن تؤدي إلى مراجعة ناجحة بالضرورة، فبالإضافة إلى هذه الصفات يجب أن يكون المراجع حي الضمير في الوفاء بما كلف به، ويتضمن هذا المعيار معايير المراجعة التسعة الأخرى، إذ يجب على المراجع أن يلاحظ معايير العمل الميداني ومعايير التقرير لكي يحقق وفاءه بمفهوم بذل العناية الواجبة، ويمكن تحقيق هذه المعايير إذا كان قد تم تدريب المراجع واكتسابه الخبرة وليده الاستقلالية.[2]

ثانيا– معايير الأداء المهني أو العمل الميداني:

ترتبط هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن (أدلة الإثبات) الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة، والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات،[3] وتشتمل على ثلاثة معايير فيجب أن يكون العمل مخططا بدقة وان يكون هناك

[1] الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة آليات التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2003/2002، ص70.

[2] أبو زيد كمال خليفة وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص68- 69.

[3] الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص 75.

إشراف ملائم من المراجع على مساعديه (التخطيط والإشراف)، كما يجب القيام بدراسة سليمة وتقييم دقيق لنظام الرقابة الداخلية المطبق فعلا داخل المنشاة حتى يمكن اتخاذ النتائج التي نتوصل إليها كأساس يمكن الاعتماد عليه نحو تحديد حجم الاختبارات اللازمة التي بدورها تحدد إجراءات التنفيذ (تقييم نظام الرقابة الداخلية)، كذلك الحصول على قرائن كافية وملائمة نتيجة لعملية الفحص والملاحظة والاستقصاء وذلك لتكون هذه القرائن أساسا يستند عليه المراجع عند التعبير عن رأيه في القوائم المالية موضع فحصه (جمع أدلة الإثبات الكافية).

وسنعرض هذه المعايير (معايير الأداء المهني/ العمل الميداني) فيما يلي:

أ/ التخطيط السليم لعملية المراجعة والإشراف على المساعدين: يتعين على المراجع أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، وكذلك تخصيص العمالة المتوفرة (المساعدين) بالمكتب على الأعمال المختلفة، مع ضرورة تحقيق الإشراف المناسب على هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعة بطريقة كاملة ووفقا لمستوى الأداء المتفق عليه، ويطلق مزاولي المهنة على هذه الخطة اسم "برنامج المراجعة"، وبرنامج المراجعة هو خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات المراجعة ويتضمن عادة الدفاتر والسجلات الواجب فحصها والوقت المحدد لذلك مع مراعاة أن يتصف هذا البرنامج بالمرونة، وان يكون هدفه الأساسي القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال لبرنامج لمراجعة وتنفيذه بالكامل.

وبالتالي فان برنامج المراجعة يشتمل على كافة الخطوات الضرورية للقيام بالاختبارات المطلوبة، ويستخدم كأداة للتخطيط المسبق والرقابة على الأداء، كما انه يعتبر من أوراق العمل في المراجعة والتي يعتمد عليها المراجع في إعداد تقريره،[1] أما الإشراف على المساعدين فانه يتضمن توجيه المساعدين القائمين على تنفيذ وتحقيق أهداف الفحص والمراجعة، وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت في نهاية العمل الميداني أم لا، ويعد وجود الإشراف الملائم أمرا ضروريا في المراجعة حيث أن العديد من أنشطة العمل الميداني يتم تنفيذها بواسطة مساعدين خبراتهم العملية محدودة، وعليه فان التخطيط لعمل المراجعة يجب أن ينعكس على

[1] نفس المرجع السابق، ص76-77.

التخصيص السليم لقوة العمل المتاحة، وكذلك تحقيق الإشراف السليم عليها ومتابعة أداء المهام الذي يتجسد من خلال تقييم هذا الأداء.[1]

ب/ تقييم نظام الرقابة الداخلية:

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية لدى العميل من أهم المفاهيم والجوانب التي تركز عليها عملية المراجعة، وذلك لما يوفره من بيانات ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فمن خلال إجراءات الرقابة الداخلية يتضح مدى مصداقية نظام المعلومات في المؤسسة، من هنا جاءت أهمية هذا المعيار المتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية حيث يستوجب على المراجع أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المتبع لدى العميل قبل قيامه بإجراءات المراجعة والفحص للحسابات.

وتتمثل أهمية هذه الخطوة في أنها تساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية، فإذا اقتنع المراجع بان نظام الرقابة الداخلية لدى العميل ممتاز ويمكن الاعتماد عليه فانه سيقوم بتخفيض حجم العينة التي سيقوم بفحصها وكذلك تخفيض كمية الأدلة التي يجب أن يجمعها بالمقارنة بحالة عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية.[2]

ت/ **جمع أدلة المراجعة الكافية:** يجب الحصول على أدلة قوية وكافية خلال الفحص والملاحظة والاستعلام والمصادقات لتكوين أساس معقول لإبداء الرأي في القوائم المالية موضوع الفحص.

ويتطلب المعيار الثالث من معايير العمل الميداني أن يجمع المراجع أدلة كافية وقوية تكون أساسا لاشتقاق خلاصة ونتائج حول مدى الثقة في القوائم المالية للعميل، وترتبط كافة الأدلة بكمية الأدلة المطلوبة عن طريق المصادقات والملاحظات والاستعلامات وباستخدام أساليب المراجعة الأخرى، وتشير قوة الدليل إلى درجة جودة هذا الدليل الذي تم الحصول عليه.[3]

[1] محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص 54 – 55.

[2] نفس المرجع السابق، ص55.

[3] أبو زيد كمال خليفة وآخرون، مرجع سابق، ص71.

ثالثا– معايير إعداد التقرير:

يعتبر تقرير المراجعة الخلاصة النهائية لعملية المراجعة فهو يحتوي على المعلومات المبلغة من المراجع لمعظم مستخدمي القوائم المالية، لذلك فانه يجب أن يحتوي على كافة المعلومات اللازمة بقدر الإمكان كما يجب أن يكون واضحا ومختصرا، وتحقيقا لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير المراجعة، ونوجزها فيما يلي:

أ/ **اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:** وفقا لهذا المعيار يجب على المراجع أن يشير في تقريره عن نتائج عملية المراجعة إلى أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولا يعني ذلك سرد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكن يتضمن الطرق التي يتم بها تطبيق هذه المبادئ عن طريق إبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقا لهذه المبادئ، وإذا لم يتمكن مراقب الحسابات من الحصول على المعلومات التي تمكنه من إبداء الرأي فيجب عليه أن يذكر في تقريره تحفظا بهذا الخصوص.[1]

ومنه فانه يجب على المراجع الخارجي أن يكون على دراية تامة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بصفته ناقدا للقوائم المالية الختامية من حيث الحكم على ما إذا كانت المبادئ المستخدمة في إعدادها تلقى قبولا عاما.

ب/ مبدأ ثبات المشروع في إتباع (تطبيق) المبادئ المحاسبية: يقوم هذا المعيار على أساس انه يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت المنشاة ثابتة على تطبيق المبادئ المحاسبية المذكورة من سنة لأخرى، والثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية لازم لإمكان إجراء المقارنات بين القوائم المالية الختامية التي يعدها المشروع في نهاية الفترات المالية المختلفة، لذلك فان هذا المعيار يتضمن قابلية هذه القوائم للمقارنة بين الفترات المختلفة لثبات المبادئ المحاسبية المستخدمة وعند تغيير المبادئ المحاسبية فان ذلك يستلزم من مراقب الحسابات بيان طبيعة هذه التغيرات وأثرها على القوائم المالية، ذلك لان عدم الثبات يؤدي إلى التداخل بين عناصر الإيرادات والمصروفات للفترات المالية المختلفة مما يؤدي إلى إظهار نتائج مضللة، ومنه فان التطبيق السليم لمعيار الثبات يستلزم فهما واضحا من مراقب الحسابات للعلاقة بين الثبات والقابلية للمقارنة.[2]

[1] الصبان محمد سمير وعبد الوهاب نصر علي، مرجع سابق، ص85.

[2] نفس المرجع السابق، 89.

ويهدف معيار الثبات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:[1] التأكيد بان قابلية القوائم المالية للمقارنة بين الفترات المختلفة لم تتأثر تأثيرا جوهريا بالتغير في المبادئ المحاسبية أو بطرق تطبيق تلك المبادئ، و في حالة وجود تأثير جوهري على قابلية القوائم المالية للمقارنة نتيجة لحدوث التغير في المبادئ المحاسبية فيجب على المراجع في هذه الحالات أن يشير إلى ذلك بطريقة مناسبة في تقريره.

ت/ معيار كفاية الإفصاح في القوائم المالية: يقوم هذا المعيار على أساس انه يفترض أن القوائم المالية تفصح بدرجة كافية عما تضمنه هذه القوائم من بيانات جوهرية، "ما لم يرد في التقرير ما يخالف ذلك"، وعلى ذلك فان هذا المعيار يفترض أن الإفصاح المحاسبي يكفي في حد ذاته كي تعبر القوائم المالية عما أعدت من اجله وهو أمر منطقي ولكنه لا يتحقق دائما، ومن ثم فان سكوت تقرير المراجع عن مدى الإفصاح المحاسبي يتم تفسيره على أساس أن المراجع لم يجد ما يستدعي إضافة المزيد من الإفصاح لما هو موجود في القوائم فعلا من بيانات ومعلومات جوهرية، فإذا لم يكن الأمر كذلك من وجهة نظره فانه يجب أن يضمن تقريره ما يراه لازما في هذا الشأن وإلا اعتبر عمله محل مساءلة،[2] ويمكن تقييم مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية من خلال ثلاثة مقاييس كما حددتها الفقرة 14 من معيار المراجعة الدولي رقم 23 وهي:[3] الإفصاح عن الظروف الأساسية التي تثير الشك في قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط في المستقبل القريب، أن يكون الإفصاح صريحا في التنبيه إلى احتمال عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط وبالتالي عدم قدرتها على تحقق قيم أصولها والوفاء بالتزاماتها من خلال أعمالها العادية، والإشارة إلى أن القوائم المالية لا تتضمن ا ياي تسويات قد تكون ضرورية في حالة ما إذا كانت المؤسسة غير قادرة على الاستمرار في النشاط والتي تتعلق بقيم وتبويب كل من الأصول والالتزامات.

ث/ إبداء الرأي عن القوائم المالية كوحدة واحدة: يجب أن يحتوي التقرير على تعبير المراجع عن رأيه الإجمالي في القوائم المالية أو على بعض العناصر التي أثرت على دعم إبداء الرأي وعندما لا يمكن التعبير عن الرأي الإجمالي في القوائم المالية يجب أن يذكر بالتقرير الأسباب وراء ذلك، وسنتطرق إلى التقرير في المبحث الموالي.

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص285.

[2] طلبة حامد وأبو هيبة محمد، أصول المراجعة، الطبعة 1، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2012، ص160.

[3] محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع السابق، ص59.

المبحث الثاني: مسار تنفيذ عملية المراجعة ومخاطرها.

إن الهدف الأساسي لمهمة المراجع الخارجي هو إعطاء رأي فني محايد مدعم بأدلة وبراهين حول شرعية وصدق وعدالة القوائم المالية للمنشاة، وحتى يستطيع المراجع الخارجي الوصول إلى ذلك الرأي يجب عليه أن يسير وفق منهجية علمية منظمة هذه المنهجية تمثلها مجموعة من الخطوات التنفيذية ومجموعة من الوسائل، وتتمثل هذه الخطوات في: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع أدلة الإثبات، وإعداد التقرير.

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة:

على محافظ الحسابات أولا التأكد من:

- سلامة تعيينه وأنه لم يقع في الحالات المتعارضة والممنوعة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات.
- كما عليه الحصول على قائمة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجالس إدارة الشركات الحليفة، وكذا قائمة شركاء الحصص العينية إن وجدت.
- إذا كان سيعوض زميلا معزولا، عليه التأكد من أن العزل لم يكن مبالغا فيه.
- إذا كان سيعوض زميلا عليه معرفة أسباب ذهابه.
- إذا كان سيعوض زميلا رفض تجديد مهامه، عليه الاتصال به ومعرفة الأسباب.
- عليه التأكد من أن مكتبه لديه الإمكانيات اللازمة لأداء المهمة المسندة إليه على أحسن وجه.
- التأكد كذلك من أنه سيؤدي مهمته باستقلالية تامة وخاصة تجاه مسئولي المؤسسة التي سيراقبها.
- يعين من طرف الجمعية التأسيسية ويمضي، في هذه الحالة ، القانون التأسيسي للشركة، وقد يعين من طرف الجمعية العامة العادية للمساهمين ويمضي محضر اجتماعيا مع عبارة 'قبول المهمة' ويعلن عن قبوله كتابيا في حالة حضوره الجمعية.
- ومهما يكن، عليه التصريح كتابيا أنه بعيد عن الحالات الممنوعة قانونا وتنظيميا، يخبر مجلس أو جمعية خبراء المحاسبة، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين برسالة مسجلة عن تعيينه.
- يشعر مسؤولي المؤسسة من بالإجراءات الإشهارية الواجب القيام بها من طرفهم.

- يرسل رسالة إلى مسؤولي المؤسسة يبين فيها الكيفية التي ستنجز بها المهمة (مسئوليته، المهمة، المتدخلون، معايير العمل ، فترات التدخل والمدد الزمنية القانونية لتقديم التقارير،و الأتعاب)، وعليه الاتصال بالمحافظ السابق قصد الحصول على معلومات هامة تفيده إنجاز مهمته.
- على الزميل السابق، تضامنا، أن يسهل مهمة زميليه الجديد.
- في حالة تعدد محافظي الحسابات في المؤسسة المعين فيها على كل واحد احترام هذه الشروط وكأنه موجود بمفرده.
- في حالة عدم قبول المهمة لأسباب قانونية وتنظيمية أو لأسباب أخرى، عليه مراسلة المؤسسة وإخبارها بأسباب عدم قبوله المهمة وذلك في خلال 15 يوما.
- إذا كانت المؤسسة قد قامت بالإجراءات الإشهارية لتعيينه، عليه أن يطلب في رسالة الرفض إشهار رفض المهمة.

أولا– الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة: قبل الشروع في المراجعة يجب على المراجع معرفة معلومات حول المؤسسة للتعرف عليها، وتعتبر من أهم الخطوات، حيث من غير المعقول تنفيذ عملية المراجعة في مؤسسة معينة دون تخصيص وقت لجمع معلومات ومعطيات عامة حول هذه المؤسسة، وتشمل هذه العملية البحث عن المعلومات والتي تنقسم إلى مرحلتين هما:

أ/ الأشغال الأولية: هي خطوة يطلع من خلالها المراجع على الوثائق الخارجية عن المؤسسة مما يتيح له التعرف على محيطها ومعرفة القوانين والتنظيمات الخاصة بالقطاع الذي تنشط به، وما كتب حوله وخصوصياته وحول المهنة المؤسسة أحيانا، مما يمكنه من استخراج معايير المقارنة ما بين مؤسسات القطاع.[1]

ب/ الاتصالات الأولى مع المؤسسة محل المراجعة: يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حوارا معهم ومع من سيشتغل معهم أكثر من غيرهم أثناء أدائه للمهمة،كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها،وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه فقد يتعذر عليه تكراراها،[2] ومن خلال هذه العملية يقوم المراجع بـــ:[3]

[1] احمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص59.

[2] بوتين محمد، مرجع سابق، ص69.

[3] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص62.

الاطلاع ودراسة التقارير المالية لعدد كافي من السنوات السابقة، ودراسة عدد من محاضر مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين، كما يقوم الاطلاع ودراسة بعض التقارير المالية للمؤسسات المماثلة والتي لها نفس الظروف ونفس النشاط ودراسة تقارير المراجعة الداخلية وتحليلها والتعرف على هيكل إدارة المراجعة الداخلية ومسؤولياتها، ودراسة الهيكل الإداري للمؤسسة وأوراق العمل الخاصة بمراجعة السنوات السابقة، وتحليل السياسات الإدارية للمؤسسة من خلال الدليل الخاص بالسياسات، كذلك الاطلاع على القوانين واللوائح والأنظمة الداخلية في المؤسسة.

ثانيا– إعداد برنامج المراجعة: يمثل برنامج المراجعة أفضل وسيلة للتخطيط للمراجعة، فهو عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعة السجلات والدفاتر وما تتضمنه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها والخطوات التي ستتخذ لتحقيقها، والوقت المحدد لإنهاء كل خطوة والشخص المسؤول عن تنفيذها،[1] ويهدف برنامج المراجعة بصفته خطة عمل لفريق المراجعة إلى:[2] تقسيم العمل بين أعضاء فريق المراجعة وتحديد مسؤولية كل منهم وتحديد دوره وخط سيره تحديدا دقيقا وواضحا، وتحديد مدى التزام المراجعين المساعدين بتنفيذ ما جاء في البرنامج من إجراءات وخطوات تفصيلية وبالتالي تحديد أي خروج عنه، كما يساعد برنامج المراجعة باعتباره سجلا للعمل المنتهي على معرفة العمل الذي تم فعلا وتحديد مدى استمرار عملية المراجعة أو انتهائها، وتحديد مدى قيام المراجع ومساعديه بالمهام الموكلة لهم، وكذلك تتبع عملية المراجعة وتحديد الوقت الذي استغرقته كل عملية وكل خطوة والوقت الذي أمضاه المساعدين في انجاز مهامهم باعتبار أن البرنامج خطة تقيد في مجال الرقابة عليهم

مضمون ومحتوى برنامج المراجعة: يتضمن مختلف عناصر المهمة التي يقوم بها المراجع، وغالبا ما يترك له حرية اختيار شكل ومحتوى هذا البرنامج، وعموما يتضمن العناصر التالية:[3] تحديد خطوات الفحص والمراجعة تحديدا واضحا، وتوقيت انجاز كل خطوة، هدف كل خطوة وكل إجراء من خطوات وإجراءات المراجعة، تعريف المفاهيم والتعابير والكلمات المستعملة في مجال تنفيذ برنامج المراجعة، بيان التعليمات الخاصة بإعداد برنامج المراجعة، متابعة ومراقبة العاملين والإشراف عليهم أثناء أداء مهامهم، إعداد التفاصيل أو التقارير الفرعية

[1] نعمات محمد مصطفى، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص192.

[2] سرايا محمد سيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007، ص – ص 210- 211.

[3] نفس المرجع السابق، ص211.

الأخرى، وكذا طرق الحصول على المعلومات من الجهة محل المراجعة، وتحديد العمل المطلوب حفاظا على وقت المراجع

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وجمع أدلة الإثبات.

أولا– تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أ/ تعريف الرقابة الداخلية:

وضع مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1936 التعريف التالي "الضبط الداخلي والرقابة هو مجموعة المقاييس والطرق التي تتبناها المؤسسة (المنشأة) نفسها بقصد حماية أصولها النقدية وغيرها، وكذلك بقصد ضبط الدقة المحاسبية لما هو مقيد في الدفاتر"،[1] ومن التعريف يتضح أن مصطلح الضبط الداخلي قد استخدم كمرادف للرقابة الداخلية، ومن هنا يمكن القول إن أهداف الرقابة الداخلية في بادئ الاهتمام بها كانت المحافظة على ممتلكات المؤسسة (المنشأة) والتي تمثلت آنذاك في النقدية، ومن ثم كانت الرقابة الداخلية قواعد لمراقبة النقدية بهدف حمايتها من الغش والاختلاس، ثم تطورت أهدافها لتشمل حماية الأصول الأخرى وضمان الدقة المحاسبية في الدفاتر إلى جانب حماية النقدية.

ولعل تلك الأهداف كانت كافية في ذلك الوقت في ظل زيادة المنافسة الحرة، حيث أن حيازة الأصول تتطلب توفير الحماية المادية المناسبة لها وتحقيق الدقة الحاسبية لتفادي الأخطاء والغش، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق رقم ربح اكبر هذا الربح كان مقياسا كافيا لقياس قدرة المؤسسة، وبزيادة توسع المؤسسات وما صحب ذلك من تضخم في العمليات الإدارية والإشرافية وتعقيد في مشكلات الإنتاج والتسويق والإدارة والتمويل، ظهرت الحاجة إلى رفع الكفاية الإنتاجية في ظل المنافسة الاحتكارية والتي أصبح معها مقياس الربح غير كاف وحده لقياس كفاية المؤسسة، فظهرت الإدارة العملية التي تسعى إلى تحقيق أقصى استغلال اقتصادي للإمكانات المادية والبشرية المتاحة، وذلك عن طريق رفع الكفاية الإنتاجية بتخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة، وانعكس هذا التطور في الأوضاع الاقتصادية على مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها،[2] هذا ما دفع لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين إلى تقديم تعريف شامل للرقابة الداخلية سنة 1949 وهو "خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب التي تتبعها المنشاة بهدف حماية أصولها، والتأكد من دقة

[1] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص292.

[2] نفس المرجع السابق، ص – ص 292-293.

وإمكانية الثقة والاعتماد على بياناتها المحاسبية وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية"،[1] من هذا التعريف يتضح أن مفهوم الرقابة الداخلية لم يعد يقتصر على حماية النقدية والأصول الأخرى وضمان الدقة في العمليات المحاسبية، وإنما تعدى ذلك ليشمل النواحي الفنية والإدارية والإنتاجية، أي انه أصبح يشمل جميع أوجه نشاط المنشأة، وأصبحت تهدف الرقابة الداخلية إلى الحماية التامة لأصول المنشاة وأموالها والعمل على تحسين استغلالها، والتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والتي تحتوي عليها القوائم المالية، وتخفيض التكاليف والارتقاء بالكفاية الإنتاجية، كذلك الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة.[2]

كما تعرف الرقابة الداخلية على أنها "عملية تتأثر بمجلس الإدارة والإدارة والأفراد الآخرين في الشركة ويتم تصميمها لتوفير تأكيد معقول بشان كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، إمكانية الاعتماد على عملية إعداد التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح ذات الصلة"،[3] وأوضح المعيار الدولي رقم (315) أن الرقابة الداخلية هي العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشان تحقيق أهداف المنشأة فيما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وكفاءة وفاعلية العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة،[4] ومما ساعد على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية ما يلي:[5]

1/ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها: حيث أن النمو الضخم في حجم الشركات وتنوع أعمالها من خلال الاندماج والتفرع والنمو الطبيعي جعل من الصعوبة الاعتماد على الاتصال الشخصي في إدارة المشروعات، مما أدى إلى الاعتماد على وسائل في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.

2/ انفصال الإدارة عن الملكية: حيث اضطرت الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمشروع، وهذا واضح في شركات المساهمة، حيث تم إسناد الإدارة إلى عدد منتخب منهم الملاك

[1] أمين السيد احمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، بدون دار نشر، مصر، 2001- 2000، ص3.

[2] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص 294.

[3] عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016/2015، ص16.

[4] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص294.

[5] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص - ص227-228.

(مجلس الإدارة)، ومجلس الإدارة لا يمكنه إدارة جميع أعمال المنشاة بمفرده لذلك يفوض السلطة إلى إدارات المنشاة المختلفة،ويحقق مجلس الإدارة الرقابة على أعمال الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية من اجل سلامة العمل بالمنشأة، ومن هنا جاء الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية ووضع الوسائل والإجراءات التي تكفل لمجلس الإدارة تحقيق أهدافه الرقابية.

3/ حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة: فلابد لإدارة المنشأة من الحصول على عدة تقارير دورية عن الأوجه المختلفة للنشاط، من اجل اتخاذ القرارات اللازمة وتصحيح الانحرافات ورسم سياسة المنشأة في المستقبل، ومن هنا لابد من وجود نظم رقابية سليمة تطمئن الإدارة إلى صحة تلك التقارير التي تقدم لها وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

4/ حاجة الإدارة إلى حماية وصيانة أموال المشروع: فعليها توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسؤولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها.

5/ حاجة الحكومة إلى بيانات دقيقة لفرض الضريبة وترشيد الاستهلاك وتوجيه الاقتصاد.

6/ تطور إجراءات المراجعة: فلقد تحولت عملية المراجعة من كاملة تفصيلية إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية، وهذا الأسلوب يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختباراته على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.

ب/ تقسيمات الرقابة الداخلية: تقسم إلى رقابة إدارية ورقابة محاسبية، وبغرض تحقيق نظام رقابة داخلية كفء وفعال لابد من التأكيد على دور وأهمية كل من نظام الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية في عمليات المنشأة،حيث يمكن تعريف كل منهما وتحديد أهدافهما طبقا لنشرة معايير المراجعة رقم (1) على النحو التالي:

1/ الرقابة الإدارية: عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الإدارية بأنها "الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات، هذا الترخيص تكون مهمته إدارية ترتبط بنحو مباشر بالمسؤولية عن تحقيق أهداف المنشأة، وتكون هي نقطة البداية لوضع أو إنشاء الرقابة المحاسبية على العمليات".[1]

[1] متولي عصام الدين، المراجعة وتدقيق الحسابات (1)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة1، صنعاء، اليمن، 2009، ص121.

وتهدف الرقابة الإدارية إلى تنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الالتزام بتطبيق السياسات والتعليمات والإجراءات الإدارية بالمنشاة وتقليل احتمال حدوث مخالفات لتلك السياسات والتعليمات،[1] ومن أهم أدوات الرقابة الإدارية: الموازنات التخطيطية، الرسوم والبيانات والكشوفات الإحصائية، تقارير الكفاءة الدورية، دراسات الحركة والزمن، الرقابة على الجودة، محاسبة المسؤولية، تقارير الأداء، البرامج التدريبية، وهي متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية والمالية.

2/ الرقابة المحاسبية: وهي تتضمن الإجراءات والأساليب المحاسبية التي من شانها التأكد من الحصول على البيانات المحاسبية بشكل يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى وقاية وحماية كل من الأصول أو السجلات المحاسبية، وهي تهتم بالتأكد المعقول من تنفيذ العمليات طبقا للتفويض أو التصريح العام أو الخاص للسلطة، تسجيل العمليات بشكل يسمح بإعداد التقارير المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والمساءلة المحاسبية عن الأصول، وتداول الأصول طبقا لبرنامج تفويض السلطات والاختصاصات.مطابقة أرصدة حسابات الأصول مع الأصول الموجودة في حيازة السؤولين بالمنشاة على فترات مختلفة،[2] ويضم هذا النوع من الرقابة وسائل متعددة منها: إتباع نظام القيد المزدوج، إتباع نظام المصادقات، وجود نظام مستندي سليم، موازين المراجعة، تسويات البنوك، إتباع نظام الجرد الدائم والجرد المفاجئ، والمراجعة الداخلية.

وهناك من يضيف إلى النوعين السابقين نظام **الضبط الداخلي** وهو "يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد أسلوب الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية كما يعمل على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.[3]

ت/ وسائل وأدوات دراسة نظام الرقابة الداخلية: لكي يقوم المراجع الخارجي بدراسة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، فانه عادة ما يلجا إلى استخدام العديد من الأدوات والوسائل التي تعينه على القيام بهذه الدراسة، ومن هذه الأدوات:

[1] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص3.

[2] نفس المرجع السابق، ص3-4.

[3] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية، مرجع سابق، ص230.

1/ المطبوعات: حيث يتمكن المراجع من خلال الكتيبات المطبوعة مثلا (كاللوائح التنظيمية) من ان يتعرف على قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية المقرر إتباعها في المنشاة.[1]

2/ الاستبيان: وهو عبارة عن قائمة من الأسئلة والاستفسارات توجه إلى الموظفين للإجابة عليها وردها للمراجع ويتأكد من الإجابات عن طريق الاختبارات العينية للحكم على قوة النظام.[2]

3/ الملخص التذكيري: يشمل ذلك الملخص _الذي يتم إعداده بمعرفة المراجع_ على بيان تفصيلي للإجراءات والوسائل التي يتميز بها أي نظام سليم للرقابة الداخلية كوسيلة استرشادية لمساعدة المراجع عند تقييمه للرقابة الداخلية في الشركة، وبذلك يعتبر الملخص التذكيري بمثابة إطار عام يجرى في نطاق عملية الفحص دون تحديد تحريات أو أسئلة معينة، وهو لا يغفل أي نقطة رئيسية في الرقابة الداخلية.[3]

4/ التقرير الوصفي: وهنا يقوم المراجع بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة، ويخلص إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها، أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير.[4]

5/ خرائط التدفق: تعتبر خرائط التدفق وسيلة لتمثيل البيانات بيانيا لتوضيح وتسهيل بيان سير وتدفق الأحداث وتتابع الإجراءات وتحديد العلاقات المتبادلة بين الأطراف المشتركة في عملية ما،[5] وهو رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل التنظيم لذلك فهي تعمل على إيصال كل المعلومات الملائمة والتي تستخدم كقرينة موضوعية لتقسيم العمل، أي تظهر خريطة التدفق الدورة الكاملة لكل مستند أو سجل يستخدم داخل الوحدة، فتبدأ بتحديد مصدر المستند أو السجل والتشغيل اللاحق لهذا المستند وأوجه استخدامه، وما يؤول إليه في نهاية المطاف، وهو ما يعطي صورة واضحة عن نظام الرقابة الداخلية حيث يمكن الربط بين الإجراءات ونشأة المستندات ومسارها وأماكن الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية.

---

[1] طلبة حامد وأبو هيبة محمد، مرجع سابق، ص39.

[2] زهير عيسى، تدقيق الحسابات الإجراءات العملية، تدقيق الحسابات- الإجراءات العملية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015، ص140.

[3] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص22.

[4] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مرجع سابق، ص240.

[5] طلبة حامد ، أبو هيبة محمد، مرجع سابق، ص41.

6/ فحص النظام المحاسبي: وهنا يحصل المراجع على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسؤولين عن إنشائها وعهدتها ومراجعتها وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية، .....الخ، ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية.[1]

7/ تقويم دور المراجع الداخلي: من الأدوات والوسائل الهامة التي يمكن أن تساعد المراجع في دراسة نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى الاعتماد عليه، أن يقوم بدراسة المهام التي يقوم بها المراجع الداخلي في حالة وجوده في المنشاة حتى يحدد إمكانية توافر إجراءات وقائية تمنع وقوع الأخطاء والغش وتؤدي إلى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية كما هو مقرر، بالإضافة إلى اكتشاف وتصحيح ما يقع من حالات أخطاء أو غش، وذلك بجانب تحديد مدى إمكانية الاعتماد على بعض ما يقوم به المراجع الداخلي أو تكليفه بالقيام ببعض الأعمال التي يمكن الاستناد إليه في عملية المراجعة، أي الاستفادة من عمل المراجع الداخلي وفق ما نصت عليه معايير المراجعة الدولية.[2]

ث/ تقييم نظام لرقابة الداخلية:

تعتبر من أهم الخطوات التي يجب أن يوليها المراجع عناية واهتمم كبير، حيث تحولت عملية المراجعة من مراجعة كاملة تفصيلية إلى مراجعة كاملة اختباريه تقوم على أساس الاختبارات والعينات، حيث تتوقف كمية الاختبارات والعينات ونطاق عملية المراجعة على نتائج دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، لذا يتوجب على المراجع الخارجي فحص نظام الرقابة الداخلية فحصا دقيقا وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا النظام، وتمر عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية على الخطوات التالية:

1/ جمع الإجراءات: يتعرف المراجع على نظام المراقبة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينه للملخصات (المكتوبة وغير المكتوبة) بها، ونظام المراقبة الداخلية نظام شامل يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة .وكل نظام جزئي يمكن أن يجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية وهكذا...،الخ، وكمثال على ذلك عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول عملية البيع (كوجود دليل) أو يدون ملخصا لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعلمة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها، كما يمكن استعمال

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مرجع سابق، ص241.

[2] طلبة حامد وأبو هيبة محمد، مرجع سابق، ص46.

استمارات مفتوحة تتضمن أسئلة يجب أن تكون الإجابة عليها تتضمن: تسجيل طلبية الزبون، تسليم السلعة، إعداد الفاتورة، التسجيل المحاسبي فعملية القبض والتسجيل له.[1]

2/ اختبارات الفهم (التطابق): يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه أن يتأكد من أنه فهمه وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات، وتأخذ اختبارات الفهم والتطابق شكلين هما:[2]

- ✓ فحص عملية من بدايتها إلى نهايتها: حيث يقوم المراجع باختيار عملية أو عدة عمليات ثم يقوم بفحصها من بدايتها ويتتبعها في كافة مراحلها حتى تنتهي بالتسجيل في الدفاتر وحفظ المستندات.
- ✓ فحص عينة من العمليات: في هذه الحالة يختار المراجع عينة من العمليات ويقوم بفحصها للتأكد من إتباع إجراءات الرقابة الموضوعة والمحددة.

3/ التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه، مبدئيا، لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير)، تستعمل في هذه الخطوة غالبا استمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو بلا، وعليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.[3]

4/ اختبارات الاستمرارية: بعد أن يتمكن المراجع من تحديد نقاط القوة في نظام الرقابة الداخلية من خلال الخطوة السابقة، فانه يقوم بتنفيذ اختبارات الاستمرارية التي يهدف المراجع من خلالها إلى التأكد من أن نقاط القوة في النظام تعمل باستمرار وفعالة لتحقيق أهدافه وعلى طول الفترة المالية، وعندما تؤكد نتائج الفحص هذه الحقائق فان المراجع يمكنه الحصول على تأكيدات رقابية أو ضمنية عالية تمكنه من الحد من إجراءات الفحص الجوهري والتفصيلي وتغيير توقيته وطبيعته.[4]

---

[1] بوتين محمد، مرجع سابق، ص72.

[2] محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع السابق، ص66.

[3] بوتين محمد،نفس المرجع السابق، ص73.

[4] محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع السابق، ص66.

5/ التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: بناءا على ضوء تقييمه الأولي لنظام الرقابة الداخلية وكذلك نتائج اختبارات الاستمرارية التي نفذها يقوم لمراجع بإجراء تقييم نهائي لهذا النظام، والوقوف على ضعف النظام وسوء سيره عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف (ضعف التصور) التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام.

وبالاعتماد على النتائج المتوصل إليها (نقاط الضعف ونقاط القوة) يقدم المراجع حوصلة في وثيقة شاملة مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات وتمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه المراجع إلى الإدارة،[1] وغالبا ما يتخذ هذا التقرير الصبغة غير الرسمية ويوجه إلى المدير المالي أو لرئيس قسم المراجعة الداخلية أو لاي شخص في الإدارة يرى المراجع الخارجي انه سوف يستجيب لتلك التوصيات ولديه السلطة لاتخاذ القرارات الضرورية لتنفيذها.

ثانيا– أدلة الإثبات:

أ/ مفهوم أدلة الإثبات.

إن الهدف الأساسي من المراجعة هو التأكد من عدالة البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية والحصول على رأي فني محايد في مدى دلالة القوائم المالية موضوع الفحص على نتيجة أعمال المشروع وتدفقاته النقدية ومركزه المالي، ولكي يقوم المراجع بإبداء رأيه الفني المحايد يجب أن تتوفر لديه الأدلة والقرائن ليتمكن من ذلك.

وخصص المعيار الدولي للمراجعة رقم (500) لأدلة المراجعة، حيث ينص على أن يحصل المراجع على أدلة إثبات كافية وملائمة كي يستطيع أن يخرج باستنتاجات معقولة لتكون الأساس الذي يبني عليه رأيه المهني.

وتعني الأدلة كما جاء في المعيار الدولي للمراجعة رقم (500) أنها المعلومات التي يحصل عليها المراجع للتوصل إلى استنتاجات يبني على أساسها رأيه المهني، وتشمل أدلة الإثبات مصادر المستندات والسجلات المحاسبية المتضمنة للبيانات المالية والمعلومات المؤيدة من المصادر الأخرى.[2]

والإثبات في المراجعة يعني كل ما يمكن أن يحصل عليه المراجع من أدلة وقرائن حسابية وغيرها مما يستطيع به أن يدعم رأيه الفني المحايد حول صحة البيانات المالية، ويعتبر دليل الإثبات بينة قاطعة بحد ذاتها، أما القرينة

[1] بوتين محمد، مرجع سابق، ص – ص 74-75.

[2] القاضي حسين يوسف وآخرون، مرجع سابق، ص366.

فتستعمل للاستعاضة بها عن الدليل حيث يلجا المراجع إلى جمع اكبر عدد ممكن من القرائن في الحالات المستعصية ليستعيض بها عن دليل الإثبات القاطع، ويتكون معظم عمل المراجع من جمع أدلة وقرائن الإثبات حتى يتوصل إلى تكوين رأيه الفني حول البيانات تحت المراجعة،[1] أي أن القرينة بمعناها اللغوي هي الأساس لاستنتاج دليل احتمالي وليس قطعيا، أو نتيجة مؤسسة على هذا الدليل الاحتمالي، فهي نتيجة يلزم استخلاصها ما لم يقم الدليل على عكسها، والقرينة في المراجعة هي استنباط حقيقة معلومة مجهولة بدلالة حقيقة معلومة متصلة بالأولى (مثل استنباط حقيقة انعدام الدين إذا أشهر إفلاس المدين بحكم قضائي ثابت، وكانت أمواله لا تكفي لسداد الديون).[2]

ب/ أنواع أدلة الإثبات: الأدلة التي يقوم المراجع الخارجي بجمعها وتقييمها هي لأجل أن يتمكن من إبداء الرأي حول البيانات المالية، ويتم تقسيمها إلى ما يلي:

1/ الجرد الفعلي: يقوم المراجع في الكثير من الأحيان بالجرد الفعلي لبعض عناصر الموجودات في المنشاة محل المراجعة، وخاصة الخزينة ومحتوياتها أو بعض أصناف وعناصر المخزون التي لها أهمية خاصة، ويستخدم الجرد الفعلي للتحقق من الوجود المادي للعناصر الملموسة والمادية من موجودات المنشأة، ومن ناحية أخرى التحقق من الرصيد الدفتري ومقارنته بالرصيد الفعلي وبصفة خاصة فيما يتعلق بمحتويات الخزينة من عملات نقدية مختلفة، ولا يجب أن يعتمد المراجع على مجرد الوجود المادي لعناصر الأصول، لان ذلك لا يثبت ملكيتها أو دقة تقييمها، لذلك عليه أن يتأكد من مستندات الملكية ويفحص طرق تقييم هذه الأصول وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها في هذا المجال.[3]

2/ المستندات: وهي أكثر أنواع الأدلة التي يعتمد عليها المراجع في عمله، وتشمل "جميع السجلات المحاسبية والأدلة التي تؤيد العمليات المسجلة بالدفاتر مثل فواتير البيع أو كشوفات الرواتب أو كشوفات استلام البضائع...الخ"،[4] وهي ثلاثة أنواع: مستندات معدة خارج المشروع ومستعملة داخله كفواتير الشراء مثلا، مستندات معدة داخل المشروع ومستعملة خارجه كفواتير البيع وإيصالات القبض.. الخ، ومستندات معدة ومستعملة داخل المشروع كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها، وتتدرج المستندات في درجة الاعتماد تنازليا

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص139.

[2] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سابق، ص77.

[3] سرايا السيد، مرجع سابق، ص277.

[4] التميمي هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص106.

حسب الترتيب السابق، أي أن المستندات المعدة من خارج المشروع أقوى من المعدة داخله، بحيث تزداد درجة الغش والتواطؤ في إحالة الأخيرة، والمراجع يرتكز عمله على فحص المستندات من الناحية الشكلية والقانونية والموضوعية، ويجب أن يظل يقظا لاي تزوير في المستندات والتواقيع.[1]

3/ العمليات الحاسبية: وهي العمليات التي يقوم بها المراجع أو احد مساعديه بهدف التأكد من صحة بعض النتائج أو الأرصدة الهامة، مثل النسب المئوية والضرب والقسمة...، وتعتبر من أدلة الإثبات القوية لان المراجع يتولاها بنفسه.[2]

4/ المصادقات: وهي شكل من أشكال الشهادات أو الإقرار تصدر من المنشاة وتحت إشراف المراجع الخارجي، يقر فيها المدين أو الدائن بصحة أو عدم صحة الرصيد الخاص به والناتج عن تعامله مع المنشاة في تاريخ معين، ويتم إرسال الرد إلى مراجع الحسابات مباشرة، وتنقسم المصادقات إلى ثلاثة أنواع وهي:[3]

- ✓ مصادقات ايجابية: وهي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد سواء كان رصيده المبين بها صحيح أو خطا.
- ✓ مصادقات سلبية: وهي التي يطلب فيها من المرسل إليه الرد إذا كان رصيده المبين بها غير صحيح فقط، ويعاب عليها أنها تعتبر عدم الرد دليلا على صحة الرصيد وقد يكون عدم الرد ناتج عن عدم اهتمام المرسل إليه.
- ✓ مصادقات مجردة (عمياء): وهي التي لا يذكر فيها مقدار رصيد المرسل في المصادقة، ويطلب منه تحديد رصيده مع الشركة حتى تاريخ الميزانية.

وعلى المراجع الخارجي متابعة الردود خلال الفترة الزمنية المحددة في المصادقات، وان يقوم بفحص الردود للتأكد من صحة المثبت في الدفاتر والقوائم المالية، وفي حالة وجود اختلاف عليه أن يتحرى عن أسبابه حتى يصل إلى التدليل عن صحة أو عدم صحة الأرصدة.

5/ وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: أن قوة القرينة أو الدليل تتناسب طردا مع قوة النظام الداخلي للرقابة حيث أن متانة نظام الرقابة الداخلية دلالة واضحة على انتظام الدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات،

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، مرجع سابق، ص180-181.

[2] سرايا السيد، مرجع سابق، ص278.

[3] الوقاد سامي محمد وورديان لؤي محمد، تدقيق الحسابات 1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص124-125.

وليس المقصود بالوجود مجرد كون النظام مكتوبا في لوائح وتعليمات بل يجب أن يكون منفذا وموضوعا في حيز التطبيق العملي، وان اعتبار متانة نظام الرقابة الداخلية دليلا من أدلة الإثبات يأتي بسبب انه يستعمل في تحديد نطاق الاختبارات والعينات التي يقوم المراجع بإجرائها، بحيث تقل نسبة الاختبارات إذا ما كان النظام قويا ومتماسكا، أي يتم التأكيد على صحة ما لم يراجع من مستندات.[1]

6/ السجلات والدفاتر المنتظمة: إن وجود نظام محاسبي متكامل بعناصره المختلفة وخاصة مجموعة السجلات والدفاتر المحاسبية المنتظمة والسليمة، باعتبارها عنصرا من عناصر نظام الرقابة الداخلية في المشروع، يبعث على الطمأنينة في نفس المراجع إلى حد ما، خاصة عند توافر مجموعة دفاتر مساعدة منظمة وسليمة ومجموعة حسابات وسجلات خاصة بالعملاء وحسابات مراقبة لأرصدة العملاء والموردين، وتعتبر من عناصر الحكم على نظام الرقابة الداخلية، ومن ناحية أخرى تعتبر هذه السجلات والدفاتر دليل إثبات متوسط القوة ولا تصل إلى درجة القوة التي يمكن الاعتماد عليها منفردة، حيث ينبغي على المراجع الاستعانة والبحث عن أدلة أخرى مناسبة وقوية.[2]

7/ اللقاءات الشخصية للمراجع: تعتبر اللقاءات الشخصية للمراجع مع الأطراف المختلفة سواء داخل المنشاة أو خارجها من أهم أنواع أدلة الإثبات، حيث يحصل عليها مباشرة بنفسه سواء تمت اللقاءات بشكل رسمي أو غير رسمي، وسواء كانت نتيجتها أخذت شكل شهادات أو تقارير مكتوبة أو شفهية أو استفسارات مختلفة.

ويقع على عاتق المراجع من خلال خبرته وحكمته وفطنته اختيار والحصول على أدلة الإثبات الملائمة والمناسبة والتي يمكن الاعتماد عليها، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن يوسع المراجع دائرة اختياره لأكثر ن دليل وأن لا يعتمد على دليل واحد فقط، بسبب اختلاف الأدلة في حجيتها وقوتها.

ت/ أوراق العمل:

تمثل أوراق العمل بالنسبة للمراجع عملية التجميع المنظم والمكتوب لعناصر ومحتويات الدليل المهني له، والذي يساعده ويعتمد عليه في إبداء الرأي المهني لعملية المراجعة حول مدى صحة نتيجة النشاط وسلامة

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص 142-143.

[2] سرايا السيد، مرجع سابق، ص282.

المركز المالي للجهة محل المراجعة، أي أن أوراق العمل وما تحتويه من مستندات أو بيانات أو معلومات أو أية أدلة حصل عليها المراجع من العميل أو من الأطراف الأخرى ذات العلاقة، تخص المراجع شخصيا وتمثل له السند الرئيسي الذي يعتمد عليه في إبداء رأيه المهني.

1/ تعريفها: تعرف أوراق العمل على أنها "تشمل كل الأدلة والقرائن التي يتم تجميعها بواسطة المراجع لإظهار ما قام به من عمل، والطرق والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل إليها، وبواسطتها يكون لدى المراجع الأسس التي يستند إليها في إعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به، والدليل على إتباع العناية المهنية أثناء عمليات الفحص"[1].

2/ أهداف أوراق العمل: إن الهدف من الاحتفاظ بأوراق العمل هو:[2]

- ✓ دليل إثبات على قيام المراجع بأداء عملية المراجعة في ضوء معايير المراجعة المقبولة قبولا عاما.
- ✓ توضح أن المراجع قد قام بتخطيط عملية المراجعة وأعد برنامج المراجعة وحدد دور كل فرد من أفراد فريق المراجعة.
- ✓ توضح قيام المراجع بفحص وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية لتحديد حجم وتوقيت اختبارات المراجعة.
- ✓ إجراء المراجعة التي قام بها المراجع وطرق الحصول على أدلة الإثبات الملائمة.
- ✓ تعتبر دليلا على قيام المراجع بأداء عمله بالعناية المهنية اللازمة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وبالتالي إمكانية استخدام أوراق العمل عند وجود قضايا مرفوعة على المراجع من العميل أو الغير تتعلق بمدى أداء المراجع لعمله بالعناية المهنية.

ملكية أوراق العمل: أوراق العمل هي ملك للمراجع فقط دون غيره، ويجب أن يحافظ على سرية المعلومات والمستندات التي حصل عليها أثناء عملية المراجعة، وقد يفصح عن بعض المستندات والوثائق التي طلبت منه المحكمة أو بناءا على موافقة العميل.

[1] طواهر محمد التهامي وصديقي مسعود، مرجع سابق، ص126.

[2] الشيشيني محمد حاتم، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص212.

3/ أنواع أوراق العمل: باعتبار أوراق العمل وسيلة لتجميع أدلة الإثبات والقرائن التي يحتاجها المراجع لإبداء رأيه الفني حول الحسابات والبيانات المالية، نميز بين نوعين من أوراق العمل وهما الملف الدائم والملف الجاري/ السنوي.

3-1: الملف الدائم: ويتضمن المستندات والوثائق التاريخية أو التي يتم استخدامها في عملية المراجعة من عام إلى آخر ومن أمثلة المستندات والأوراق توضح الملف الدائم:[1] عموميات حول المؤسسة موضوع المراقبة(بطاقة فنية لها ووحداتها، التنظيم العام، الوثائق العامة)، نظام المراقبة، معلومات محاسبية ومالية كطرق العمل المحاسبية وحجم العمليات بحسب طبيعتها وطرق وإجراءات تقييم وإظهار الحسابات، معلومات قانونية وضريبية واجتماعية كالقانون التأسيسي وقرار تعيين محافظ وغيرها، خصوصيات اقتصادية وتجارية (قطاع النشاط، شرح مختلف الدورات، اللخ)، ومعلومات حول المعلوماتية (العتاد والأنظمة المستعملة، البرامج والوثائق المطبوعة).

3-2: الملف الجاري (السنوي): يختلف الملف الجاري عن الملف الدائم كونه يخص جمع كافة الأدلة والقرائن المبررة للعمليات التي تم تسجيلها، والطرق المتبناة خلال الدورة موضوع المراجعة، لذلك نستطيع أن نقول بان هذا الملف يحتوي على:[2] تنظيم وتخطيط المهمة (البرنامج العام ، قائمة المتدخلين، الرزنامة الزمنية ومتابعة الأشغال، تواريخ تقديم التقارير..الخ)، تقييم نظام المراقبة الداخلية (شرح الأنظمة، خرائط التتابع واستمارات المراقبة الداخلية، وتقييم المراقبة الداخلية)، مراقبة الحسابات السنوي مثل تفاصيل الأشغال المنجزة كالوثائق أو نسخ عنها الحاصل عليها من المؤسسة أو من الغير المبررة لمبالغ الحسابات التي تم فحصها، تدقيقات خاصة أو قانونية (فحص الاتفاقيات المنصوص عليها قانونا، المصادقة على ال5 أو10 الأجور الأعلى الأولى، إشعار وكيل الجمهورية بالتلاعبات المحتمل العثور عليها، الوثائق العائدة لهذه التدقيقات، فحص الأحداث (العمليات)ما بعد الميزانية الختامية، وثائق عامة (الرسائل المتبادلة مع المؤسسة، أجوبة طلبات المصادقة الآتية من المتعاملين(نسخ من المحاضر).

[1] بوتين محمد، مرجع سابق، ص44-45.

[2] نفس المرجع السابق، ص46-47.

المطلب الثالث: تقرير مراجع الحسابات.

إن الهدف النهائي من خدمات المراجعة يتمثل في إبداء الرأي حول عدالة عرض القوائم المالية وتمثيلها لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي والتدفقات النقدية، وينعكس هذا الرأي في تقرير المراجع والذي ترتكز عليه الأطراف ذات العلاقة لاتخاذ قراراتها ورسم سياستها الحالية والمستقبلية.

تعريفه: هو تقرير المراجع هو الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية،[1] ويعتبر التقرير خلاصة ما وصل إليه المراجع من عمله حيث أن عملية المراجعة تتيح له التعرف على كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بعمليات المنشاة والتي انعكست على نتائج المشروع ومركزه المالي، وبذلك يكون تقرير المراجع بمثابة كشف يقدمه مراقب الحسابات لمن يهمهم الأمر وخاصة الملاك (باعتباره وكيلا عنهم) يتضمن التصرفات المالية التي قانت بها إدارة الشركة خلال الفترة المالية محل الفحص.[2]
وتتصف تقارير المراجعة بعدة خصائص ومنها:[3]

- ✓ يعتبر تقرير المراجع وسيلة اتصال رئيسية بينه وبين مختلف المستخدمين من أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- ✓ من الضروري إعداده في وقت مبكر بعد إقفال حسابات المؤسسة كلما كان ذلك ممكنا.
- ✓ يجب أن يكون منظما ومعروضا بطريقة سليمة وينطوي على الخصائص الهامة والمعبرة والمفيدة.
- ✓ لا ينبغي أن يشمل التقرير على أي ملاحظات غامضة، إنما يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة.
- ✓ يجب أن تكون جميع العبارات الواردة في تقرير المراجع حقيقية ومدعمة بأوراق المراجعة التي يحتفظ بها، ومعروضة بطريقة تمنع أي تأويل أو تحريف غير مقصود.
- ✓ الإيجاز بحيث لا يجب أن يكون التقرير مطولا لتبليغ المعلومات وعدم تضمينه بالجمل أو الفقرات التي لا ترتبط مباشرة بموضوع التقرير.[4]

والرأي المعبر عنه في تقرير المراجع كما جاء في معايير المراجعة الدولية يكون بإحدى الأشكال التالية:

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص282.

[2] الصبان محمد سمير، نظرية المراجعة واليات التطبيق، مرجع سابق، ص462.

[3] محمد مصطفى سليمان، نفس المرجع السابق، ص283.

[4] هاري رايدر، ترجمة ناصر بكر القحطان، الدليل الشامل في مراجعة العمليات، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 1994، ص407.

1/ رأي بدون تحفظات (نظيف): ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المراجع أية ملحوظات أو اقتراحات أثناء قيامه بعملية المراجعة تؤثر على صحة القوائم المالية، أي أن القوائم تعبر بصدق عن واقع المشروع وان المراجع كون رأيه بعد قيامه بعملية المراجعة وفقا للمعايير المتعارف عليها، وان البيانات المالية كانت معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وان تلك المبادئ طبقت في السنة السابقة وتحتوي على كافة المعلومات الإضافية اللازمة.[1]

2/ رأي متحفظ: ويصدر عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات، وهنا يجب ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية إن أمكن، أما إذا كان التحفظ يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة فلابد من الامتناع عن إبداء الرأي أو إعطاء رأي معاكس إذا ما تكونت القناعة لدى المراجع بان ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المشروع، أي أن الأخطاء والنقائص التي تم الوقوف عليها من طرف المراقب لا تمس بشرعية وصدق الحسابات، على أن يذكر بوضوح كل تحفظ واقتراح الحلول حتى يتلاشى أثرها على حسابات الدورة ونتيجتها، ويصدر المراجع رأيه المتحفظ:[2] إن كان هناك تحديد لنطاق عمل المراجع مثل فرض قيود من العميل، أو تحديد لنطاق عمل المراجع بسبب الظروف كتعيينه في وقت لا يسمح له من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون السلعي)، أو النقص في السجلات المحاسبية للعميل ما يحول دون حصوله على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي يستند إليها في إصدار تقرير نظيف، كذلك إن كان هناك عدم اتفاق مع الإدارة حول القوائم المالية (قبول السياسات المحاسبية أو طريقة تطبيقها أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية).

3/ رأي سالب (عكسي): في هذه الحالة يرى المراجع أن القوائم المالية لا تعبر عما أعدت من اجله، فلا الميزانية تعطي صورة صادقة أو واضحة عن المركز المالي، كما أن حساب الأرباح والخسائر لا يعبر بوضوح عن نتيجة أعمال المنشاة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها،[3] أي يعبر المراجع عن رأي سلبي عندما يخلص إلى أن الأخطاء جوهرية وواسعة النطاق في البيانات المالية سواء أخذت على حدا أو كلها، وهذا بعد حصوله على

[1] خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، مرجع سابق، ص446.

[2] القاضي حسين يوسف وآخرون، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص ص126-128.

[3] طلبة حامد وابو هيبة محمد، مرجع سابق، ص171.

أدلة إثبات كافية ومناسبة، وبإصدار هذا الرأي يبين المراجع بان البيانات المالية مضللة ولا يجوز الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.[1]

4/ الامتناع عن إبداء الرأي: يتم عادة إصدار تقرير عدم إبداء الرأي في حالة عدم مقدرة المراجع على الاقتناع بصدق القوائم المالية كوحدة، وقد يرجع ذلك إلى وجود تقييد على عمل المراجع أو عدم حياد علاقته بالعميل وفقا لما قرره ميثاق السلوك المهني، أو بسبب مشكلة عدم إمكانية الاستمرار، ويتميز الامتناع عن إبداء الرأي عن الرأي السلبي في كون قيام المراجع بالامتناع عن إبداء الرأي نتيجة عدم توفر المعرفة الكافية للمراجع، بينما يقوم بإصدار رأيه السلبي نتيجة توفر المعرفة الكافية بعدم عدالة القوائم المالية.[2]

كما يتضمن التقرير **تاريخ التقرير:** وهو نفس اليوم الذي أتم فيه اختباراته، ويمثل اليوم الأخير لمسؤولية المراجع عن فحص الأحداث ذات الأهمية النسبية، **اسم المراجع وعنوانه**،[3]، **توقيع المراجع:** يجب أن يوقع التقرير باسم منشأة المراجعة أو بالاسم الشخصي للمراجع أو بكليهما حسب ما هو مناسب.

[1] الطرايرة جمال، منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد، الورقة الثالثة– التدقيق، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان – الاردن، 2013، ص250.

[2] آلفين ارينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص74.

[3] محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص – ص287-288.

المبحث الثالث: المراجعة الخارجية في الجزائر ومراجعة حسابات البنوك.

كغيرها من البلدان تقوم الجزائر بتنظيم مهنة المراجعة نظرا لما تكتسيه المهنة من أهمية بالغة وباعتبارها نشاط رقابي على المخرجات والعمليات المحاسبية، لذلك تخضع هذه المهنة إلى جملة من الشروط والإجراءات لمزاولتها في الجزائر وفي هذا المبحث سنتطرق إلى المراجعة الخارجية في الجزائر من خلال مفهومها والأشخاص المؤهلين قانونيا لمزاولتها والشروط اللازمة لممارستها وكذا الهيئات المشرفة على نشاط المراجعة الخارجية في الجزائر.

كما سنتطرق إلى المراجعة الخارجية في البنوك من خلال المفهوم والأهداف والإجراءات الخاصة بها.

المطلب الأول: المراجعة الخارجية في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف إلى ماهية المراجعة الخارجية في الجزائر ومختلف جوانبها خاصة القانونية منها وذلك كما يلي:

أولا– مفهوم المراجعة القانونية في الجزائر: المراجعة القانونية هي رقابة تمارس من طرف مهنيين مؤهلين قانونيا للمصادقة على دقة وصدق القوائم المالية والمستندات السنوية للمؤسسة، وتعرف المهنة في الجزائر من خلال التعريف بمهنة الخبير المحاسبي ومهنة محافظ الحسابات ذلك بحكم النصوص القانونية المخولة للخبير ممارسة مهنة المحافظ لا العكس، باعتبار هذا الأخير مخولا بمزاولة مهنة المراجعة القانونية في الجزائر.

أ/ الخبير المحاسب: بنص المادة 18من هذا القانون 10-01 فانه: "يعد خبيرا محاسبيا كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة، ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون لممارسة وظيفة محافظ الحسابات"[1].

يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات، ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.

[1] القانون 10 -01، المؤرّخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2010، ص6.

ب/ محافظ الحسابات: حسب المادة 22 من القانون 10-01 فإن محافظ الحسابات هو: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول بها"[1].

ثانيا– شروط ممارسة مهنة المراجعة في الجزائر:

طبقا للمادة 08من القانون رقم 10-01 فانه لابد من توفر بعض الشروط في الشخص الذي يريد ممارسة مهنة المراجعة كما يلي:

- أن يكون جزائري الجنسية، وان أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الأتي: بالنسبة لمهنة الخبير المحاسبي: أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبراء المحاسبين أو شهادة معترفا بمعادلتها، أما بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات: أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية، وان أن لا يكون قد صدر في حقه حكم ارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وان يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات أو المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وان أن يؤدي اليمين المنصوص عليها في المادة 06من هذا القانون.

ثالثا– مهام مراجع الحسابات في الجزائر:

حسب المادة 23 من القانون 01/10 فان المراجع القانوني (محافظ الحسابات) يكلف بالمهام التالية:[2]

- ✓ يشهد بان الحسابات السنوية صحيحة ومنتظمة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنوات المنصرمة وكذا الوضع بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات المؤسسة والهيئات المنصوص عليها في المادة الخاصة بمفهوم محافظة الحسابات.
- ✓ يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة بتقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون المساهمين أو الشركاء، يقدر شروط إبرامه لاتفاقيات بين المؤسسات التي يراقبها و المؤسسات أو الهيئات

[1] القانون 10 -01، مرجع ذاته، ص7.

[2] نفس المرجع السابق، ص7.

التي يتبعها أو بين المؤسسات التي يكون فيها للقائمين للإدارة أو المسيرين للمؤسسة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

- ✓ يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

وحسب المادة 24 من القانون 10-01 فانه: عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

وحسب المادة 25 من القانون 10-01 يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد: تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر، تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أ الحسابات المدمجة عند الاقتضاء، تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة، تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات، تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين، تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخير والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية، تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية، وتقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

وجاء القرار المؤرخ في 2013/6/24 والذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات ما يلي:[1]

- يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقرير عام للتعبير عن الرأي يبين فيه أداء مهمته، يتم إرسال هذا التقرير إلى الجمعية العامة العادية، يجب أن ينتهي هذا التقرير العام للتعبير عن رأي محافظ الحسابات بالمصادقة بتحفظ

[1] قرار مؤرخ في 15 شعبان 1434 الموافق ل 24 يونيو سنة 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، 2014، ص13.

أو بدون تحفظ على انتظام وصحة القوائم المالية وكذا صورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر كما ينبغي.

- يعبر محافظ الحسابات من خلال رأيه على أنه أدى مهمة الرقابة المسندة إليه طبقا للمعايير المهنية وعلى أنه تحصل على ضمان كاف بأن الحسابات السنوية لا تتضمن اختلالات معتبرة من شأنها المساس بمجمل الحسابات السنوية.
- حتى يكون التعبير عن رأيه مؤسسا يقوم محافظ الحسابات بفحص وتقييم النتائج المستخلصة من العناصر المثبتة التي تحصل عليها فيقدر بذلك الأهمية النسبية للمعاينات التي قام بها والطابع المعتبر للاختلالات التي اكتشفها.
- يحدد محافظ الحسابات ما إذا كانت الحسابات السنوية قد تم إعدادها طبقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي والمالي والنصوص المتعلقة به.
- تتضمن الحسابات السنوية الخاضعة لتعبير محافظ الحسابات عن رأيه في كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة وكذا الملحق.

رابعا– تعيين محافظ الحسابات:

يتم تعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات، وهذا بموجب المادة 26 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 /2010/6 بعد موافقتها كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط، كما يجب أن يكون من بين محافظي الحسابات المسجلين في جدول الغرفة الوطنية، وحسب المادة 27 من القانون نفسه تحدد فترات عهدة محافظ الحسابات بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن تعينه بعد مضي عهدتين متتاليتين إلا بعد ثلاث سنوات، وفي حالة عدم مصادقته للحسابات لسنتين عليه إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا،كما لا يتم تجديد عهدة محافظ الحسابات في هذه الحالة.[1]

وحسب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 2011/1/27 والذي يتعلق بتعيين محافظي الحسابات وطبقا لأحكام المادتين 600 و 609 من القانون التجاري يكون تعيين محافظ أو محافظي الحسابات الأوائل عند تأسيس الهيئة أو المؤسسة معفى من الإجراء المنصوص عليه في هذا المرسوم، فخلال

[1] القانون 10 -01، مرجع سابق، ص7.

أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهدة محافظ أو محافظي الحسابات يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة إعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة وذلك حسب المادة 3 من هذا المرسوم.[1]

وحسب المادة 5 المرسوم التنفيذي11-32 يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات، يسمح له بالاطلاع على تنظيم الكيان وفروعه وتقارير محافظي الحسابات للسنوات المالية السابقة، ومعلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة.[2]

وحسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 11-32 يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه، أيضا بحسب المادة 15 من هذا المرسوم وطبقا لأحكام المادة 715مكرر 4 من القانون التجاري إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ للحسابات لأي سبب كان، يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناء على عريضة من المسؤول الأول للكيان.

خامسا- مسؤولية مراجع الحسابات في الجزائر:

أ/ مسؤولية مدنية: إن المراجع مسئول تجاه الشركة وتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء وتقصير، غير أنه لا بد من إثبات أن الضرر ناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من تلك الأخطاء وذلك التقصير.[3]

ب/ مسؤولية جنائية: قد يجد المراجع نفسه مسئولا جنائيا، عند مخالفته بعض نصوص قانون العقوبات، في الحالات التالية، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:[4] تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة، وعدم احترام سر المهنة.

ت/ مسؤولية تأديبية: حسب المادة 63 من القانون 10-01 يتحمل الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالتهم من

[1] المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 2011/1/27 والمتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 7، 2 فبراير 2011، ص23.

[2] نفس المرجع السابق، ص24.

[3] بوتين محمد، مرجع سابق، ص57.

[4] نفس المرجع السابق، ص57.

مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم، وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في:[1]

الإنذار، التوبيخ، التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر، والشطب من الجدول.

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر.

أولا– المجلس الوطني للمحاسبة:

حسب ما جاء به القانون 10_01 المؤرخ في 2010/06/29 والمتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في مادتين 4 و5 فانه:[2] ينشأ المجلس الوطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية و يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي و تنظيم و متابعة المهن المحاسبية، يضم المجلس 3 أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني على الأقل، كما تنشأ لدى المجلس الوطني للمحاسبة اللجان المتساوية الأعضاء التالية: لجنة تقييس الممارسات المحاسبية و الواجبات المهنية، لجنة الاعتماد، لجنة التكوين، لجنة الانضباط والتحكيم، ولجنة مراقبة النوعية، وتتمثل مهام المجلس الوطني للمحاسبة في:[3]

أ/ مهام الاعتماد: حسب المادة 10من المرسوم التنفيذي 11- 24 تتمثل هذه المهام في استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل وتقييم صلاحيات وإجازات كل المرشحين، إعداد ونشر قائمة المهنيين بالجدول، واستقبال كل الشكاوى التأديبية والتنظيم ومراقبة النوعية المهنية، واستقبال ودراسة مشاريع وقوانين أخلاقيات المهنة.

ب/ مهام التقييس المحاسبي: حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي 11 – 24 تتمثل مهامه في جمع واستغلال المعلومات اللازمة وتدريسها والعمل على تحقيق كل الدراسات واقتراح كل الإجراءات التي تهدف للتقييس المحاسبي، ودراسة جميع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة، والمساهمة في تطوير أرضية، وبرامج التكوين وتحسين المستوى ومتابعة وضمان المراقبة النوعية، وتطوير المناهج والنظم والأدوات وتنظيم كل الملتقيات والتظاهرات.

---

[1] القانون 10-01، مرجع سابق، ص10.

[2] نفس المرجع السابق، ص4.

[3] المرسوم التنفيذي 11- 24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، 2 فبراير 2011، ص5- 6.

ت/ مهام تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية: حسب المادة 12 من المرسوم التنفيذي 11 – 24 تتمثل هذه المهام في المساهمة في ترقية المهن المحاسبية، وتطوير أنظمة برامج التكوين، وتحسين مستوى المهنيين ومتابعة تطوير المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين في مجال المحاسبة، وضمان تحسين العناية المهنية وإجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة، مساعدة هيئات التكوين في المحاسبة من خلال تصور دعائم بيداغوجية، والمساهمة في تنظيم ورشات التكوين والقيام بالأبحاث المناسبة.

ثانيا– المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين: حيث يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية وتضم الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المعتمدون و المؤهلون لمزاولة مهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد حسب الشروط التي يحددها هذا القانون ويسير كل منهما مجلس وطني ينتخبه مهنيون، ويعد المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أجهزة مهنية تكلف في إطار القانون بما يلي:[1]السهر على تنظيم المهني حسب ممارستها، الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم، السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها، إعداد أنظمتها الداخلية، إعداد مدونات لأخلاقيات المهنة، وإبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها، أما المجالس الوطنية التي تسير كل من المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين فندرجها كالتالي:

1/ المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين: يتشكل من 9 أعضاء منتخبين من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في المصف الوطني للخبراء للمحاسبين، يكلف المجلس على الخصوص بـ:[2]إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وتسييرها، إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية مرفقة بكشف تنفيذ ميزانية السنة ومشروع ميزانية السنة المالية الموالية، تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة، ضمان تعميم نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة ونشرها وتوزيعها، تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة، والانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية، تمثيل المصف الوطني للخبراء المحاسبيين

[1] قانون 10-01، مرجع سابق، ص6.

[2] المرسوم التنفيذي 11-25، المؤرخ في 27 /1 / 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7 ، الصادرة في 2011/2/2، ص8.

لدى الهيئات العمومية ولدى المنظمات الدولية المماثلة، وإعداد النظام الداخلي للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين.

2/ **المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات:** يتشكل من (9) أعضاء من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات ويكلف بإدارة الأملاك المنقولة التابعة لمحافظي الحسابات وتسييرها وإقفال الحسابات السنوية عند نهايتها كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة السنوية، وتحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة، وتنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة وتمثيل الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات لدي الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير.[1]

3/ **المجلس الوطني المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين:** يتشكل من تسعة أعضاء منتخبين من الجمعية العامة من بين الأعضاء المعتمدين والمسجلين في المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، وتتمثل مهامه في[2] إدارة الأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وتسييرها، إقفال الحسابات السنوية عند نهاية كل سنة مالية وعرضها على الجمعية العامة، تحصيل الاشتراكات المهنية المقررة من طرف الجمعية العامة، ضمان تعميم ونشر وتوزيع نتائج الأشغال المتعلقة بالمجال الذي تغطيه المهنة، تنظيم ملتقيات تكوين لها علاقة بمصالح المهنة، الانخراط في كل منظمة جهوية أو دولية تمثل المهنة بترخيص من الوزير المكلف بالمالية، تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى الهيئات العمومية وجميع السلطات وكذا الغير، تمثيل المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين لدى المنظمات الدولية المماثلة، وإعداد النظام الداخلي للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين.

[1] المرسوم التنفيذي 11-26، المؤرخ في 2011/1/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7 ، الصادرة في 2011/2/2، ص10 – 11.

[2] المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 2011/1/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7، الصادرة في 2011/2/2، ص13-14.

المطلب الثالث: المراجـــــــعة الخارجية في البنوك.

تقوم البنوك كغيرها من المؤسسات بعملية المراجعة على حساباتها من طرف شخص خارجي للبنك للمصادقة على شرعية وصدق حساباتها، والمراجعة الخارجية في البنوك هي عملية مراجعة تقليدية للحسابات وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسات البنكية، وعليه سنرى فيما يلي طبيعة هذه المراجعة واهم جوانبها من خلال مختلف القوانين الصادرة لتنظيم المهنة في الجزائر وكذا إصدارات الهيئات الدولية المختصة.

أولا– مفهوم المراجعة في البنوك التجارية:

يعرف بيان المراجعة الدولي رقم 1006 البنك بأنه نوع من المؤسسة المالية نشاطها الرئيسي هو اخذ الودائع والاقتراض بهدف الإقراض والاستثمار وان ينظر إليه كبنك من قبل السلطات التنظيمية في البلد التي يعمل بها،[1] ولا تعتبر مراجعة حسابات البنوك التجارية نوعا جديدا او خاصا من المراجعات الخارجية، إنما هي تطبيق خاص للمراجعة الخارجية، بمعنى أن النموذج العام لمراجعة الحسابات قابل للتطبيق على البنوك التجارية كأي تنظيم اقتصادي،[2] أي هي عملية مراجعة تقليدية لحسابات البنوك التجارية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها مع الأخذ في الحسبان اثر طبيعة نشاطها على قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة وإعداد التقرير،[3] ويقوم المراجع الخارجي في سبيل انجاز مهامه بمراجعة الحسابات الختامية والمراكز المالية للوقوف على مدى صحتها وتمثيلها لحقيقة النشاط، ووفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويبدي المراجع ملاحظاته عن الأخطاء والمخالفات والقصور في تطبيق القوانين واللوائح والقرارات وسلامة إثبات وتوجيه العمليات بما يتفق مع الأصول المحاسبية.[4]

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الثاني، 2010، ص60.

[2] عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الاستثمار والتمويل العقاري وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية،دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص226.

[3] نفس المرجع السابق، ص 5 – 6.

[4] الصحن عبد الفتاح محمد ودرويش محمد ناجي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص339.

ومنه فإن الهدف من إجراء المراجعة لبيانات البنك المالية بواسطة مراجع خارجي هو تمكين المراجع المستقبل من التعبير عن الرأي حول ما إذا تم تحضير بيانات البنك المالية من كافة النواحي الرئيسية بالتوافق مع إطار الإبلاغ المالي المحدد وعادة تكون البيانات المالية محضرة طبقا لإطار الإبلاغ المالي في البلد التي يوجد بها المقر الرئيسي للبنك، وبالتوافق مع أي تنظيمات ذات علاقة يضعها المنظمون في ذلك البلد.[1]

وتنشا اعتبارات خاصة لدى مراجعة البنوك بسبب الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التجارية التي تتولاها البنوك، ونطاق العمليات البنكية ونتيجة المخاطرة الهامة التي يمكن أن تنشا في فترة زمنية قصيرة، والاعتماد الواسع على تقنية المعلومات لإجراء العمليات التجارية، كذلك تأثير التنظيمات في المناطق القضائية المختلفة التي تعمل بها البنوك، وكذا التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات المصرفية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة. [2]

وحسب نص المادة 162 من القانون 90- 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410هـ والموافق ل14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض فانه "يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تعين مراجعين اثنين (2) للحسابات على الأقل، ويتعين على فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة في الجزائر أن تمتثل لهذه الإلزامية"،[3] وحسب المادة 164 من نفس القانون فان مراجعي الحسابات للبنوك والمؤسسات المالية يخضعون لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات التأديبية التالية دون المساس بالملاحقات التأديبية والجزائية التالية:التوبيخ، منع متابعة أعمال مراقبة بنك أو مؤسسة مالية ما، ومنع الاضطلاع بمهام مراجع الحسابات لبنك أو مؤسسة مالية لمدة ثلاث سنوات مالية على الأقل، وحسب المادة 165 فلا يمكن منح مراجعو الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة الملية الخاضعة لمراقبتهم.

وجاء في المادة 8 من الأمر 10- 04 المؤرخ في 26 غشت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 26 غشت 2003، وحسب المادة 100 المعدلة والمتممة فانه "يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية وعلى كل فرع من فروع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية أن يعين، بعد رأي اللجنة المصرفية وعلى أساس

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص40.

[2] نفس المرجع السابق، ص63.

[3] القانون 90- 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل 1990، ص539.

المقاييس التي تحددها، محافظين (2) للحسابات على الأقل مسجلين في قائمة نقابة الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات"[1]، وتنص المادة 101 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2003 انه " يتعين على محافظي الحسابات البنوك والمؤسسات المالية زيادة على التزاماتهم القانونية القيام بما يلي:[2]

- أن يعلموا فورا المحافظ بكل مخالفة ترتكبها المؤسسة الخاضعة لمراقبتهم طبقا لهذا الأمر والنصوص التنظيمية المتخذة بموجب أحكامه.
- أن يقدموا لمحافظ بنك الجزائر تقريرا خاصا حول المراقبة التي قاموا بها، ويجب أن يسلم هذا التقرير للمحافظ في اجل أقصاه أربعة (4) أشهر ابتداءا من تاريخ قفل كل سنة مالية.
- أن يقدموا للجمعية العامة تقريرا خاصا حول منح المؤسسة أية تسهيلات لأحد الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المذكورين في المادة 104 من هذا الأمر، وفيما يخص فروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فيقدم هذا التقرير لممثليها في الجزائر.
- أن يرسلوا إلى محافظ بنك الجزائر نسخة من تقاريرهم الموجهة للجمعية العامة للمؤسسة.

وجاء في المادة 102 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2003 يخضع محافظو حسابات البنوك والمؤسسات المالية لرقابة اللجنة المصرفية التي يمكنها أن تسلط عليهم العقوبات الآتية، دون الإخلال بالملاحقات التأديبية أو الجزائية التالية: التوبيخ، المنع من مواصلة عمليات مراقبة بنك ما أو مؤسسة مالية ما، والمنع من ممارسة مهام محافظي الحسابات لبنك ما أو مؤسسة مالية ما لمدة ثلاث (3) سنوات مالية، ولا يمكن منح محافظي الحسابات بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي قرض من قبل البنك أو المؤسسة المالية الخاضعة لمراقبتهم، وأضافت المادة 8 من القانون في تعديلها للمادة 102 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت 2003، أن يطبق الإجراء المنصوص عليه في المادة 114 مكرر في المجال التأديبي.[3]

ثانيا– أهداف المراجعة في البنوك: باعتبار مراجعة حسابات البنوك التجارية مراجعة خارجية تقليدية فإنها تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية لحسابات الوحدات الاقتصادية، وتهدف مراجعة حسابات البنوك

[1] الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، 1 سبتمبر 2010، ص14.

[2] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003، ص16.

[3] الأمر رقم 10-04، مرجع سابق، ص14.

التجارية في المقام الأول أن يبدي مراقب حسابات البنك رأيا فنيا محايدا في القوائم السنوية للبنك وإيضاحاتها المتممة لها، ويشتق من هذا الهدف العام أهداف أخرى فرعية وهي:[1] مساعدة أصحاب المصلحة في البنك التجاري من مراقبة إدارة البنك كوكيل عنهم، وتتمثل هذه الأطراف في المساهمين، جهات الرقابة الرسمية على البنوك التجارية خاصة البنك المركزي، هيئة سوق المال، وعملاء البنك ودائنيه ونقابة العاملين بالبنوك، وكذا التأكيد على الثقة والصدق وإمكانية الاعتماد على الإفصاح السنوي للبنوك التجارية والذي يشمل قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، والإيضاحات المتممة لهذه القوائم المالية.

المطلب الرابع: إجراءات المراجعة في البنوك.

أولا– الموافقة على بنود الارتباط: ينص معيار المراجعة رقم(210) "شروط التكليف بالتدقيق" على أن خطاب الارتباط يؤكد ويوثق موافقة المراجع على موعد وهدف ونطاق المراجعة ومدى مسؤوليات المراجع نحو العميل وشكل التقرير، وهناك بعض الخصائص بالنسبة للبنوك وتشير إلى المجالات التي يمكن فيها للمراجع ومساعديه أن يطلبوا مهارات مختص، وعند الأخذ بعين الاعتبار هدف ونطاق المراجعة ومدى المسؤوليات يأخذ المراجع في الحسبان مهاراته وكفاءته وتلك التي تخص مساعديه لإجراء الارتباط، وعند القيام بذلك ينظر المراجع إلى ما يلي:[2]

- الحاجة إلى خبرة كافية في النواحي المصرفية ذات العلاقة بمراجعة أنشطة أعمال البنك.
- الحاجة إلى خبرة كافية في محتوى أنظمة تقنية المعلومات وشبكة الاتصالات التي يستخدمها البنك.
- كفاية المصادر والترتيبات داخل المكتب لانجاز العمل الضروري في عدد من مواقع البنك المحلية والدولية التي يمكن أن تتطلبها إجراءات المراجعة.

هذا بالإضافة إلى:[3]

[1] عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات المؤسسات المالية، مرجع سابق، ص227.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص64.

[3] إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص145-146.

- استعمال المبادئ المحاسبية المتخصصة ومصادرها خاصة: المتطلبات التي تتضمنها القوانين والأنظمة ذات العلاقة بالبنك، البيانات الصادرة عن الإشراف البنكي والسلطات النظامية الأخرى والهيئات المحاسبية المهنية المناسبة، وممارسات القطاع المصرفي.
- مضامين وشكل أية تقارير لأغراض خاصة مطلوبة، إضافة إلى البيانات المالية السنوية ومن ضمنها تطبيق المبادئ المحاسبية لأغراض خاصة أو أية إجراءات تدقيقية لأغراض خاصة.
- طبيعة أية علاقة قد توجد بين المراجع والمشرفين على البنك والسلطات النظامية الأخرى لتقديم تقارير خاصة.

ثانيا– تخطيط عملية المراجعة: أوضح البيان (1006) عملية تخطيط المراجعة واعتبرها من الإجراءات الهامة لتنفيذ المراجعة بشكل صحيح وسليم، وتتضمن خطة التدقيق ما يلي:

أ/ الحصول على الفهم بخصوص العمل: وذلك يعني أن يفهم المراجع ما يلي:[1]

- هيكل رقابة البنك المركزي.
- البيئة الاقتصادية والتنظيمية السائدة للبلدان الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته.
- ظروف السوق القائمة في كل من القطاعات الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته.
- يجب أن يحصل المراجع ويحافظ على دراية جيدة لأعمال المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وان يدرك الاختلافات العديدة في خدمات الودائع والقروض والخزينة الأساسية المقدمة والمستمر تطويرها في البنوك تجاوبا مع ظروف السوق.
- الحصول على فهم لكيفية مراقبة الإدارة وهؤلاء المكلفين بالتحكم لعمل أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك المراجعة الداخلية.

ب/ فهم طبيعة مخاطر الأعمال المصرفية: هناك العديد من المخاطر التي ترتبط بالأنشطة المصرفية، والتي في حين أنها ليست فريدة بالنسبة للبنوك إلا أنها هامة في كونها تخدم في تشكيل العمليات المصرفية، لذلك يجب أن يحصل المراجع على فهم لطبيعة تلك المخاطر وكيف يديرها البنك، ما يمكنه من تقييم مستويات المخاطر الذاتية ومخاطر الرقابة المرتبطة بعمليات البنك وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة، ويمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى:

[1] احمد حلمي جمعة، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص – ص33- 35.

1/ مخاطر عامة: وتتضمن ما يلي:[1]

1-1/ مخاطر تتعلق بالدولة: مخاطر العملاء الأجانب والنظراء الذين يخفقون في تسدد التزاماتهم بسبب عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية لبلد النظير الأم وتكون خارجية بالنسبة للعميل أو الطرف النظير.

1-2/ مخاطر الائتمان: وهي مخاطر أن لا يقوم العميل أو النظير بتسوية التزام بالقيمة الكاملة سواء عندما تستحق أو في أي وقت آخر بعد ذلك، ويمكن اعتبار مخاطر الائتمان من ناحية الإقراض التجاري من أهم عوامل المخاطر في العمليات المصرفية، وتنشأ مخاطر الائتمان من الإقراض للأشخاص المختلفين والشركات والبنوك والحكومات، وتوجد أيضا في الأصول إلى جانب القروض، مثل الاستثمارات والأرصدة المستحقة من بنوك أخرى ومن التزامات خارج الميزانية العمومية، وتتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المتعلقة بالدولة ومخاطر التحويل ومخاطر الاستبدال ومخاطر التسويات.

1-3/ مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات المستقبلية في أسعار التبادل القابلة للتطبيق على أصول العملات الأجنبية، الالتزامات، والحقوق والالتزامات.

1-4/ مخاطر الوصاية: وهي مخاطر ناتجة عن الإخفاق في المحافظة على وصاية آمنة أو الإهمال في إدارة الأصول نيابة عن أطراف أخرى.

1-5/ **مخاطر سعر الفائدة:** وهي المخاطر التي تؤثر بها تقلبات سعر الفائدة بشكل معاكس على قيمة الأصول والالتزامات أو يمكن أن تؤثر بها على التدفقات النقدية للفوائد.

1-6/ مخاطر قانونية وتوثيقية: وهي مخاطر ناتجة عن توثيق العقود بطريقة غير صحيحة أو بطريقة غير قابلة للتنفيذ قانونيا في مناطق السلطات القضائية ذات العلاقة والتي يجب أن يتم فيها تنفيذ العقود أو حيث يعمل النظراء، ويتضمن ذلك مخاطر أن تظهر الأصول اقل قيمة أو أن تظهر الالتزامات اكبر مما هو متوقع بسبب استشارة قانونية أو توثيق غير ملائم أو غير صحيح، بالإضافة إلى إمكانية فشل القوانين القائمة في حل القضايا القانونية المتعلقة بالبنك، كما يمكن أن تتغير القوانين التي تؤثر على البنك أو المشاريع التجارية

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010،الجزء الثاني، مرجع سابق، ص67- 68.

الأخرى، وتكون البنوك بشكل خاص عرضة للمخاطر القانونية عند الدخول في أنواع جديدة من العمليات التجارية وعندما لا يكون للنظير في عملية تجارية حقا قانونيا قائما.

1-7/ مخاطر السيولة: وهي المخاطر الناتجة عن التغيرات في قدرة البنك على البيع أو التخلص من أصل.

1-8/ مخاطر التقييم: وهي مخاطر عدم كفاءة أو عدم موضوعية نماذج التقييم المستخدمة في قيم الأصول أو الالتزامات.[1]

1-9/ المخاطر التشغيلية: وهي المخاطر الناتجة عن عدم مقدرة البنك على تشغيل معاملاته بطريقة فورية ودقيقة، وعادة ما يواجه البنك هذا الخطر عندما يدخل في معاملات جديدة وأنشطة توسيعية إستراتيجية دون الاستعداد الكافي لها.[2]

1-10/ مخاطر السعر: وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن التغيرات السلبية في أسعار السوق المشتملة على معدلات الفائدة، أسعار الصرف للعملات الأجنبية والتغيرات في سعر السوق للاستثمارات.[3]

1-11/ مخاطر تنظيمية: وهي مخاطر تتمثل في الخسائر الناجمة عن الفشل في الالتزام بالقواعد التنظيمية أو المتطلبات القانونية التي يعمل بها البنك بالإضافة للخسائر التي قد تنشأ عن التغيرات في المتطلبات القانونية.[4]

1-12/ خطر الاستبدال: (أو خطر الأداء) وهو خطر فشل العميل في الوفاء بشروط العقد وهو ما يؤدي إلى وجود حاجة إلى استبدال المعاملات التي تم الفشل فيها بعمليات أخرى عند سعر السوق الحالي، وهو ما يؤدي إلى توليد خسارة للبنك تعادل الفرق بين سعر العقد وسعر السوق الحالي

1-13/ مخاطر الشهرة (السمعة): وهي مخاطر فقدان صفقة عمل بسبب رأي الجمهور السلبي، والضرر الذي يلحق بسمعة البنك والناتج عن الإخفاق في إدارة بعض المخاطر السابقة الذكر بطريقة مناسبة، أو من

---

[1] عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007، ص168.

[2] أبو زيد كمال خليفة وآخرون، نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص405.

[3] عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مرجع سابق، ص168.

[4] نفس المرجع السابق، ص168

تورط البنك أو كبار مديريه في أنشطة غير ملائمة أو غير قانونية مثل عمليات غسيل الأموال أو محاولة التغطية عن الخسائر.[1]

1-14/ مخاطر التسوية: وهي مخاطر أن تتم تسوية عملية تجارية دون تسلم القيمة من العميل أو النظير، وهذا ما يتسبب في خسارة البنك للمبلغ الأصلي بالكامل.

1-15/ مخاطر الملاءة: وهي مخاطر ناتجة عن احتمال عدم وجود أموال كافية لدى البنك لتلبية التزاماته، او عدم قدرة البنك على الدخول إلى أسواق رئيسية للحصول على الأموال المطلوبة.

1-16/ مخاطر التحويل: وهي مخاطر الخسارة التي تنشأ عندما لا تكون التزامات النظير بالعملة السائدة في بلده الأصلي، وربما لا يتمكن النظير من الحصول على العملة الخاصة بالالتزام بغض النظر عن الوضع المالي الخاص به.[2]

2/ مخاطر الغش: تنشا مخاطر الغش أو الأعمال غير القانونية في البنوك داخل البنك ومن أشخاص خارجيين، ومن ضمن العديد من أنشطة الغش والأعمال غير القانونية التي يمكن أن يواجهها البنك نذكر:[3]فحص احتيال الكتابة واتفاقيات الإقراض والمتاجرة الاحتيالية، غسيل الأموال، سوء استخدام أصول البنك، تواطؤ إدارات البنك وعملائها، تقديم سجلات زائفة ومضللة لتبرير العمليات غير الملائمة ولإخفاء أنشطة غير قانونية، والتقرير المالي الاحتيالي.

بالإضافة إلى ذلك تواجه البنوك تهديد من جهة الاحتيال بواسطة الحاسوب، حيث يمكن لقراصنة الحاسوب والأشخاص غير المصرح لهم بالدخول إلى أنظمة حاسوب البنك وقاعدة بيانات المعلومات ان يتلاعبوا بأموال الحسابات الشخصية وان يسرقوا معلومات خاصة عن المؤسسة وعملائها، كما يواجه البنك خطر الخسائر الناجمة عن الأعطال في رقابة المشرف والرقابة الداخلية والتي تنشا من:[4]

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص68.

[2] نفس المرجع السابق، ص69.

[3] جمعة احمد حلمي، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، ط2، مرجع سابق، ص41.

[4] جمعة احمد حلمي، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ، ص41-43.

- الافتقار للإشراف الإداري والمسؤولية الملائمين والإخفاق في تطوير نهج رقابي قوي داخل البنك: فغالبا ما تنشا الخسائر الكبيرة التي يسببها الغش كنتيجة لعدم انتباه الإدارة للثقافة الرقابية وانحلالها، وعدم كفاية الإرشاد والإشراف بواسطة المكلفين بالرقابة والإدارة، وعدم تحديد الأدوار والمسؤوليات.
- الاعتراف والتقييم غير الملائمين لمخاطر أنشطة مصرفية معينة: يمكن للبنك أن يتعرض لمخاطر غش كبيرة نتيجة لعدم تقييم مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة على نحو جيد، وكذا عندما لا يتم تحديث أنظمة الرقابة التي تعمل بشكل جيد على منتجات تقليدية ابسط بحيث تخاطب المنتجات الجديدة المعقدة.
- عدم وجود أو إخفاق هياكل الرقابة الرئيسية والأنشطة: مثل عدم الفصل في الواجبات والموافقات والتحققات ومراجعة الأداء التشغيلي، وهو ما يلعب دورا في الأنشطة الاحتيالية.
- عدم ملاءمة وسائل نقل المعلومات بين المستويات الإدارية داخل البنك خاصة في توصيل المشاكل إلى المستويات العليا، وعندما لا يتم نقل السياسات والإجراءات بشكل مناسب إلى جميع الموظفين المشتركين في النشاط، ربما يعمل ذلك على إيجاد بيئة تتبنى الأنشطة الاحتيالية، وأيضا قد لا يكتشف الغش نتيجة لعدم نقل المعلومات حول الأنشطة غير المناسبة.
- برامج مراجعة داخلية وأنشطة رقابة غير ملائمة أو غير فعالة وغير قوية بشكل كافي لتحديد والإبلاغ عن الضوابط الضعيفة، مما قد يسمح بمرور الغش دون أن يكتشف، كذلك عدم تصحيح العيوب التي يبلغ عنها المراجعون يؤدي إلى استمرار الغش دون أن يتم ردعه.

3/ مخاطر غسيل الأموال: يشير مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي في بيان الممارسة رقم (1006) إلى انه بسبب طبيعة أعمال البنوك، فإنها تعد هدفا واضحا للمتورطين في أنشطة غسيل الأموال، التي بواسطتها تبدوا الأموال التي تأتي من عمليات ارتكاب جرائم كأنها من مصدر قانوني.[1]

ت/ الأخذ في الحسبان فرض استمرارية البنك: ويقصد به افتراض استمرارية البنك في أعماله للمستقبل القريب وعادة ما يقدر بسنة على الأقل بعد تاريخ الميزانية العمومية، حيث أن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار، ويتضمن تقدير الإدارة قدرة البنك على الاستمرار حكم في وقت زمني محدد حول نتائج مستقبلية للأحداث أو الظروف المشكوك فيها بشكل طبيعي، ومسؤولية مراجع الحسابات هي تقييم

[1] جمعة احمد حلمي ، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، ط2، مرجع سابق، ص48-49.

مدى ملاءمة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية في إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان هناك شك جوهري حول قدرة البنك على الاستمرار.[1]

ثالثا– الرقابة الداخلية في البنوك: أصدرت لجنة بازل للأنشطة المصرفية ورقة سياسة بعنوان "إطار أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية" (سبتمبر 1998)، والتي تزود مشرفي الأنشطة البنكية بإطار لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك، ويستخدم هذا الإطار العديد من مشرفي الأنشطة البنكية، ويمكن أن يستخدم خلال المناقشات الرقابية مع المؤسسات البنكية المختلفة، وقد يجد مراجعي البيانات المالية للبنوك أن معرفة هذا الإطار مفيد في فهم العناصر المختلفة لنظام الرقابة الداخلي للبنوك.

ويحصل المراجع على فهم كافي لأنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية للبنك لتخطيط المراجعة وتطوير منهج مراجعة فعال، وبعد الحصول على الفهم يأخذ المراجع بعين الاعتبار تقييمات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة من اجل تحديد مخاطر الاكتشاف المناسبة لقبول تأكيدات البيانات المالية ولتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات الأساسية لمثل تلك التأكيدات، ووفقا لمعيار المراجعة رقم "400" (ISA 400) (تقييمات المخاطر والرقابة الداخلية) فان أهداف الرقابة الداخلية المتعلقة بالنظام المحاسبي في البنوك يشتمل على ما يلي:[2]

- **أنه تم أداء كافة العمليات وفقا لاعتمادات (تصريح) محددة مسبقا من الإدارة:** تقع المسؤولية الكلية لنظام الرقابة الداخلية على عاتق المكلفين بالتحكم (المسؤولين عن إدارة عمليات البنك)، وبما أن عمليات البنوك تكون كبيرة ومنتشرة فتكون هناك لا مركزية للقيام بمهام صنع القرار، وان تكون السلطة لالتزام البنك بالعمليات التجارية المهمة منتشرة ومفوضة بين المستويات المختلفة للإدارة والموظفين، لذلك يكون فحص ضوابط التصريح مهما للمراجع للأخذ بعين الاعتبار ما إذا تم إدخال العمليات التجارية بالتوافق مع سياسات البنك.

[1] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الاستثمار والتمويل العقاري وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، مرجع سابق، ص158– 159.

2 عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، مرجع سابق، ص192.

- **كافة العمليات والأحداث الأخرى قد تم تسجيلها عند حدوثها بالقيم السليمة وفي الحساب المناسب وفي الفترة المحاسبية السليمة، وذلك لإعداد القوائم المالية وفقا لإطار إعداد القوائم المالية المستخدمة:**

وفي هذه الحالة يأخذ المراجع في اعتباره عدة عوامل تكون هامة بشكل خاص في البيئة المصرفية ومن هذه العوامل:

- ✓ تعامل البنوك بعمليات تجارية ذات أحجام كبيرة والتي يمكن أن تتضمن مبالغ كبيرة، فيجب أن يكون للبنك التطابق من اجل التحقيق فيها وتصحيحها بأقل الخسائر الممكنة، وغالبا ما يكون الهدف من هذه المطابقات ضمان إتمام آليات العمليات التجارية عبر أنظمة تكنولوجيا معلومات معقدة والمطابقات نفسها يتم إنتاجها عادة آليا بواسطة تلك الأنظمة.
- ✓ تخضع العديد من العمليات التجارية التي تدخلها لقوانين المحاسبة المتخصصة، فيجب أن يكون لدى البنك إجراءات رقابة تنفذ عليها لضمان تطبيق تلك القوانين أثناء تحضير المعلومات الإدارية المناسبة.
- ✓ تعمل البنوك باستمرار على تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة، ويأخذ المراجع بعين الاعتبار ما إذا تم القيام بالتعديلات الضرورية للإجراءات المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة.
- ✓ يجب تسجيل العمليات التجارية بطريقة يمكن التحقق منها داخليا بواسطة عملاء البنك أو النظراء، كما يجب أن يسمح مستوى التفصيل والذي يلزم تسجيل وصيانة العمليات التجارية المختلفة لكل من الإدارة والعملاء من التحقق من دقة المبالغ والبنود.

- **السماح بالوصول إلى الأصول وفقا لتصريح الإدارة:** ومن اجل ذلك يستخدم البنك ضوابط كالتالي:

- ✓ كلمات مرور سرية وترتيبات وصول مشتركة لحصر الوصول إلى نظام تقنية المعلومات وتحويل المبالغ الكترونيا بالموظفين المصرح لهم.
- ✓ الفصل بين مهام حفظ السجلات والوصاية بما في ذلك إتاحة استخدام تقارير تثبيت العملية التجارية الناتجة عن الحاسوب فورا وفقط للموظف المسؤول عن مهام حفظ السجلات.
- ✓ تثبيت الطرف الثالث باستمرار ومطبقة مواقف الأصول من قبل موظف مستقل.

ويختبر المراجع ما إذا كانت كل تلك الضوابط تعمل بفعالية، وبالنظر إلى الأهمية النسبية وقابلية تحويل المبالغ ذات العلاقة يراجع المراجع عادة تثبيت ومطابقة الإجراءات التي تحدث بالعلاقة مع تحضير لبيانات المالية لنهاية السنة وإمكانية تنفيذ إجراءات التثبيت نفسها.

- الأصول المسجلة يتم مقارنتها بالأصول الموجودة فعلا على فترات زمنية مناسبة واتخاذ إجراءات مناسبة تجاه الفروق: لان احتمال التغير في قيمة تلك الأصول راجع إلى تقلبات أسعار السوق وأهمية تثبيت متابعة ضوابط عمليات الوصول والتصريح، توجب التشغيل الدائم لضوابط المطابقة، لذلك يأخذ المراجع في اعتباره عند تصميم خطة المراجعة لتقييم فاعلية ضوابط المطابقة للبنك العوامل التالية:

✓ بسبب عدد الحسابات المطلوب مطابقتها والتكرار الذي يلزم به أداء تلك المطابقات فانه يتم توجيه الكثير من جهد المراجعة إلى توثيق واختبار وتقييم ضوابط المطابقة، كذلك يتم توجيه عمل المراجع الداخلي أيضا لذلك يستطيع المراجع الاعتماد على عمل المراجع الداخلي.

✓ بما أن المطابقات تراكمية في تأثيرها فانه من الممكن مراجعة معظم المطابقات بشكل مرضي بتاريخ نهاية العام، ويقتنع المراجع أن هذه المطابقات فعالة.

✓ عند فحص المطابقات يأخذ المراجع بعين الاعتبار ما إذا تم تحويل البنود بشكل ملائم لحسابات أخرى لا تخضع للمطابقة والتحقيق بنفس الوقت.

- التأكد من أن البنك قد أتم مسؤولياته القانونية ومسؤوليته كوكيل عن المودعين.

ولكي يقوم مراجع الحسابات بتحديد وتوثيق واختبار إجراءات الرقابة يجب أن يكون ملما بالقيود الملازمة للرقابة الداخلية، فمستوى خطر الرقابة والخطر الملازم لا يمكن أن يكون منخفضا للدرجة التي يمكن معها استبعاد إجراءات التحقق بالكامل، فبصرف النظر عن الخطر المقدر لهما يجب على المراجع الخارجي إجراء بعض إجراءات التحقق للأرصدة والحسابات الهامة، وعند تحديد فاعلية إجراءات الرقابة يأخذ في الحسبان تأثير البيئة التي تعمل بها الرقابة الداخلية، وعند تحديد فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية ينظر المراجع إلى:[1]الهيكل التنظيمي للبنك وأسلوب تفويض السلطة والمسؤولية داخل البنك، جودة إشراف الإدارة، مدى فاعلية المراجعة الداخلية، مدى فاعلية نظم إدارة المخاطر، المهارات والكفاءات ونزاهة العاملين الرئيسيين في البنك، وطبيعة ومدى الفحص الذي يتم بواسطة الإشرافية على البنك.

[1] عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، مرجع سابق، ص197- 198.

رابعا– انجاز الإجراءات الرئيسية:

كنتيجة لمستوى المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة يحدد المراجع طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات الأساسية التي يجب تنفيذها على أرصدة الحسابات المختلفة وتصنيفات العمليات التجارية، وعند تصميم هذه الاختبارات الأساسية يؤخذ بعين الاعتبار المخاطر والعوامل التي ساهمت في تشكيل أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، وقد طالب المعيار رقم (1006) المراجع بضرورة تحديد وتنفيذ الإجراءات الرئيسية أو الجوهرية والتي تعني الاختبارات التي يجب انجازها للحصول على أدلة الإثبات والتي تكشف عن المعلومات الخاطئة الجوهرية في البيانات المالية، ويقوم المراجع بالاجراءت التالية لاختبار حسابات البنك:

1/ الفحص والتفتيش: ويقوم المراجع بفحص السجلات والمستندات أو الأصول الملموسة، ويقوم بالفحص من أجل:[1] أن يقتنع ذاتيا بالوجود المادي للأصول القابلة للتداول والموجودة لدى البنك، والتأكد من امتلاكه فهما لشروط وحالات الاتفاق المهمة بمفردها أو بمجموعها لغرض تقييم إمكانية تنفيذها والاقتناع بملاءمة المعالجة الحسابية الجارية لها، ومن الأمثلة التي يستخدم فيها المراجع الفحص والتفتيش كطريقة للمراجعة، سبائك الذهب والفضة، الأوراق المالية، اتفاقيات القروض، واتفاقيات التعهدات مثل بيع الأصول والضمانات،[2] وعند تنفيذ إجراءات التفتيش والفحص على المراجع أن يبقى متيقظا لاحتمالية ان يحتفظ البنك ببعض الأصول نيابة عن أطراف ثالثة بدلا من مصلحته الخاصة، وان يتأكد ما إذا كانت ضوابط الرقابة الداخلية الموجودة ملائمة للفصل المناسب لهذه الأصول من تلك التي يمتلكها.[3]

2/ الاستفسار والمصادقات (التثبيت): الاستفسار يتضمن البحث عن المعلومات حول أشخاص معروفين داخل أو خارج المنشاة، أما التثبيت (المصادقة) فهو يشتمل على جواب للاستعلام يعزز المعلومات المتضمنة في السجلات المحاسبية، ويقوم المراجع بالاستفسار والتثبيت من اجل:[4]

- الحصول على دليل عملية الرقابة الداخلية.
- الحصول على دليل اعتراف من عملاء البنك للمبالغ والبنود والظروف الخاصة بعمليات تجارية معينة.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 91.

[2] إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص156.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، نفس المرجع السابق، ص91.

[4] نفس المرجع السابق، ص – ص91 – 92.

- الحصول على معلومات غير متاحة مباشرة من السجلات المحاسبية للبنك.

وفيما يلي بعض الأمثلة عن المجالات التي يمكن أن يستخدم فيها المراجع التثبيت (المصادقة):

- الضمانات.
- حالات شراء وبيع مستقبلي للأصول والخصوم مع زبائن وأطراف أخرى مثل:[1] معاملات العملة الأجنبية المعلقة، حسابنا لديكم وحسابكم لدينا (حسابنا لديكم هي الحسابات التي يحتفظ بها باسم المصرف لدى مصرف مراسل، وحسابكم لدينا يعني الحسابات التي يحتفظ بها المصرف باسم مصرف مراسل)، أوراق مالية محفوظة لدى أطراف ثالثة، حسابات القروض، حسابات الودائع، الكفالات، والاعتمادات المستندية.
- الآراء القانونية حول مطالبات البنك.

3/ الاحتساب: ويشتمل على فحص الدقة الحسابية لوثائق المصدر والسجلات المحاسبية أو على تنفيذ الحسابات باستقلالية، وضمن محتوى مراجعة البيانات المالية للبنك، ويكون الاحتساب إجراءا مفيدا لفحص التطبيق المستمر لنماذج التقييم.[2]

4/ الإجراءات التحليلية: تشتمل على تحليل النسب المالية والاتجاهات الهامة والعلاقة بين بنود القوائم المالية وبعضها البعض وإجراءات العديد من المقارنات بالإضافة إلى فحص ودراسة ما ينتج من تقلبات وعلاقات غير عادية لا تتفق مع المعلومات الأخرى الملاءمة أو التي تختلف عن النتائج أو القيم المتوقعة، وقدم المعيار الدولي (520) بعنوان "المراجعة التحليلية" المزيد من الإرشادات على استخدام المراجع للمراجعة التحليلية.[3]

وتعد إجراءات المراجعة التحليلية عند مراجعة البنوك من الإجراءات الفعالة للأسباب التالية:[4]

- من العوامل المؤثرة في ربحية البنك هو إيراد ومصروف الفوائد وهو ماله علاقة مباشرة بالأصول والالتزامات ذات معدلات الفائدة الظاهرة، وللتأكد من مدى معقولية هذه العلاقات فان المراجع يجب أن يفحص

[1] إيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سابق، ص157.

[2] جمعة احمد حلمي ، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، الطبعة 2، مرجع سابق، ص137.

[3] عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مرجع سابق، ص201.

[4] عبد الوهاب نصر علي، وشحاتة السيد شحاتة، نفس المرجع السابق، ص – ص 201-203.

درجة اختلاف الدخل والمصروف المفصح عنه عن تلك القيم المحسوبة وفقا لمتوسط الأرصدة الموجودة ومعدلات الفائدة، والتي حددها البنك خلال السنة وذلك مع مراعاة فئات الأصول والالتزامات التي يستخدمها البنك في إدارة وتسيير عمله، هذا الفحص يمكنه من تركيز الضوء على وجود قيم ضخمة لقروض لم تتم او ودائع غير مسجلة.

ومن ناحية أخرى يمكن للمراجع الأخذ في الحسبان مدى معقولية المعدلات التي حددها البنك (معدلات الفوائد) مقارنة مع المعدلات السائدة في السوق خلال السنة بالنسبة للقروض والودائع المشابهة، ففي حالة القروض فان وجود معدلات فائدة لها أعلى من معدلات السوق قد يشير إلى درجة الخطر المرتفعة، أما في حالة الودائع فان ذلك قد يشير إلى مشكلة تمويل وسيولة يعاني منها البنك.

- إن فحص المعدلات والنسب المالية والاتجاهات من حيث اختلافها عن السنوات السابقة وعن النتائج المتوقعة من خلال الموازنات والاختلاف عن البنوك المشابهة، يؤدي إلى التشغيل السليم للحجم الضخم من العمليات التي يقوم بها البنك، وكذلك تقييم المراجع لإجراءات الرقابة الداخلية.
- من خلال إجراءات المراجعة التحليلية قد يكتشف المراجع عدد من الظروف تثير الشك في قدرة البنك على الاستمرار مثل التركيز غير اللازم للمخاطر على صناعة معينة أو منطقة جغرافية بعينها، واحتمال مخاطر عدم التطابق لأسعار الفائدة والعملة والاستحقاقات.[1]
- في العديد من البلدان هناك قدر واسع من المعلومات الإحصائية والمالية، والتي قد يستخدمها المراجع لأداء فحص تحليلي معمق للاتجاهات والمقارنة مع المجموعات المشابهة أو النظيرة للبنك، وتحدد المعلومات ومؤشرات الأداء والخطر التي تستخدمها الإدارة في متابعة أنشطة البنك، مدى ملاءمة إجراءات المراجعة التحليلية.

خامسا– إعداد التقرير (نتائج المراجعة) عن البيانات المالية للبنوك:

لا يختلف تقرير مراجع الحسابات عند مراجعة حسابات البنوك التجارية عن التقرير حول حسابات أية وحدة اقتصادية أخرى، سواء من حيث النواحي الشكلية أو الفقرات التمهيدية والنطاق والرأي، كما لا تختلف

[1] جمعة احمد حلمي ، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، مرجع سابق، ص138.

بدائل الرأي وأسبابها بالمرة،[1] ولدى تعبير المراجع الخارجي عن رأيه حول البيانات المالية للبنك فانه يقوم بما يلي:[2]

- يتمسك بأي صيغة أو مصطلحات يحددها القانون والسلطات التنظيمية والهيئات المهنية.
- يحدد ما إذا أجريت التعديلات على حسابات الفروع الأجنبية والتابعة وأنها ضمنت في البيانات المالية المدمجة للبنك، لتثبيتها مع إطار الإبلاغ المالي الذي بموجبه يقوم البنك بالإبلاغ، وهذا له علاقة بالتحديد في حالات البنوك بسبب الإعداد الكبيرة من البلدان التي تقع فيها الفروع والبنوك التابعة، وحقيقة أن معظم التنظيمات المحلية في البلدان تحدد مبادئ محاسبية خاصة قابلة للتطبيق أساسا على البنوك، ويقود ذلك إلى انحراف اكبر عن المبادئ المحاسبية التي تتبعها الفروع والبنوك التابعة خلافا لما هو الحال فيما يخص المنشآت التجارية الأخرى.

وعموما يتم تحضير البيانات المالية للبنك ضمن محتوى المتطلبات القانونية والتنظيمية المنتشرة في البلدان المختلفة، وتتأثر السياسات المحاسبية بتلك التنظيمات ولذلك يختلف إطار التقرير المالي للبنوك (الإطار الذي تعمل فيه البنوك) في بعض البلدان بشكل جوهري عن إطار التقرير المالي للمنشآت الأخرى (الإطار العام)، وعندما يطلب من البنك تحضير مجموعة منفردة من البيانات المالية التي تمتثل لكل من الإطارين فقد يعبر المراجع عن رأيه كما يلي:[3]

- رأي غير متحفظ كليا فقط في حال أن البيانات المالية أعدت بالتوافق مع كل من الإطارين.
- وإذا حضرت البيانات المالية بالتوافق فقط مع احد هذين الإطارين فيمكن أن يعبر المراجع عن رأي غير متحفظ يخص الامتثال لذلك الإطار، ورأي متحفظ أو سلبي يخص الامتثال للإطار الآخر.

لذلك عندما يطلب من البنك الامتثال للإطار المصرفي (الإطار الذي يعمل فيه المصرف) بدلا من الإطار العام، ينظر المراجع في الحاجة إلى الإشارة لتلك الحقيقة (فقرة التأكيد) موضوع الفقرة، وعادة تقدم البنوك معلومات إضافية عبر تقارير سنوية تتضمن بيانات مالية تم مراجعتها، وتحتوي على تفاصيل حول مخاطر رأس المال المعدل، ومعلومات أخرى حول استقرار البنك، بالإضافة إلى أية افصاحات في البيانات المالية.

[1] أبو زيد كمال خليفة وآخرون، مرجع سابق، ص436.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص117.

[3] جمعة احمد حلمي، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، ط2، مرجع سابق، ص169.

خلاصة الفصل.

تعد المراجعة الخارجية فحص انتقادي يسمح بمراجعة المعلومات المقدمة من طرف المنشاة والحكم على العمليات التي تمت بها والنظم التي أنتجتها، وتهدف أساسا إلى المصادقة على شرعية وصدق الحسابات كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى أصبحت ثانوية مع تطور مهنة المراجعة، ومن ابرز هذه الأهداف اكتشاف عمليات التلاعب والغش والتزوير وتحسين التسيير بناءا على توصيات المراجع، وللمراجعة الخارجية معايير تحكمها توجب على المراجع احترامها والتقيد بها تصدر عن هيئات دولية مختصة، كما أن المشرع الجزائري حدد شروطا لممارسة المهنة وفق نصوص قانونية تصدر بالجريدة الرسمية، وتمر المراجعة الخارجية بعدة مراحل تبذأ من التكليف بالمهمة وقبولها مرورا بالحصول على معلومات عامة حول المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وكذا جمع أدلة الإثبات، وصولا إلى إعداد التقرير النهائي.

وتخضع البنوك التجارية إلى عملية المراجعة الخارجية من طرف شخص خارجي مستقل، تستمد أهدافها وأهميتها من المراجعة الخارجية التقليدية، وتهدف إلى رفع درجة ثقة المستخدم المقصود والأطراف ذات العلاقة، بناءا على تقرير المراجع والذي يجب أن يتسم بالحيادية حول صدق وشرعية حسابات البنوك، وما إذا كانت البيانات المالية محضرة طبقا لإطار الإبلاغ المالي في بلد نشاط البنك أو مقره الرئيسي، وبالتوافق مع الأنظمة والقوانين المنظمة في هذا البلد، وتمر عملية المراجعة في البنوك بعدة مراحل وخطوات لا تخرج عن الإطار العام للمراجعة التقليدية، لكن يؤخذ في الاعتبار طبيعة نشاط البنوك، تتمثل هذه الخطوات في الحصول على فهم بخصوص العمل وكذا فهم طبيعة مخاطر الأعمال المصرفية وتقييم نظام الرقابة الداخلية ثم انجاز الإجراءات الرئيسية، وفي الأخير إعداد التقرير النهائي حول البيانات المالية للبنوك التجارية.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن من أهم متطلبات البيانات المالية هو إعطاء نظرة حقيقية وعادلة عن الواقع، وتعتبر هذه البيانات احد أهم مصادر المعلومات حول المنشآت التي تعتمد عليها الأطراف ذات العلاقة وأصحاب المصالح، لأنها تقدم معلومات حول الوضعية المالية للمنشاة، من جانب آخر قد لا تعبر القوائم والبيانات المالية بصدق عن الوضع الحقيقي للمنشاة نتيجة لوجود تلاعب بها، هذا التلاعب يعتمد على عدة طرق وإجراءات محاسبية تهدف إلى تغيير القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه في الحقيقة، وذلك لتحقيق أغراض معينة تعكس توجهات الأشخاص الذين قاموا بعملية التلاعب والاحتيال، كما أن عمليات التلاعب المحاسبي أصبحت معروفة جيدا في الأدبيات المحاسبية، رغم أنها ظهرت تحت مسميات عديدة مثل: إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة الإبداعية، الاحتيال والغش، ...، الخ، كما أن التلاعب المحاسبي أصبح مشكلة كبيرة تعاني منها الأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم، ما أدى إلى وجود اختلال في الاقتصاد ككل نتيجة ارتباط البنوك بمختلف الأنشطة الاقتصادية ومختلف المؤسسات الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل نستعرض التلاعب المحاسبي وكذا التلاعب في البنوك وأشكاله، وذلك بعد استعراض أهم عناصر القوائم المالية للبنوك التجارية.

المبحث الأول: القوائم المالية للبنوك التجارية.

تعد القوائم المالية المنشورة للبنوك وسيلة الإفصاح الرئيسية، والتي يتم من خلالها إظهار نتائج أعمالها خلال الفترة المالية ومركزها المالي في نهاية نفس الفترة، والمستخدمين الداخليين والخارجيين لهذه القوائم يعتمدون بدرجة كبيرة عليها لاتخاذ قراراتهم المختلفة وبناء التوقعات المستقبلية حول استثماراتهم في البنوك ونتائجها، وتتميز البنوك التجارية بخصوصية محاسبتها من حيث مخطط الحسابات والقوائم المالية، لذلك قام بنك الجزائر (البنك المركزي) بإصدار أنظمة وقوانين تنظم إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية.

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية على أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية، كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها، ولتحقيق هذا الهدف تقدم القوائم المالية معلومات حول الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة، والملاحق (أو الإيضاحات)،[1] في حين تعرف القوائم المالية للبنوك بأنها تقارير مالية محاسبية عامة تعد طبقا للمفاهيم والفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتحتوي على بيانات ومعلومات مستسقاة من سجلات ودفاتر البنك وتهدف أساسا إلى إعلام الأطراف الداخلية والخارجية عم مدى نجاح أو إخفاق إدارة البنك في تحقيق أهدافه، فضلا عن إمداد هذه الأطراف بالبيانات والمعلومات المفيدة والمناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج أعمال البنوك التجارية، وتقييم مركزها المالي.[2]

وتبين القوائم المالية موجودات ومطلوبات البنك ونتائج أعماله في نهاية السنة المالية (فترة زمنية محددة)، حسابات ختامية تبين حجم الودائع وحجم الإقراض وتصنيفات مفردات هذه الحسابات حسب القطاعات

[1] هني محمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2013، ص16.
[2] الرباعي يوسف عبده وآخرون، محاسبة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، اليمن، 2011، ص230.

الاقتصادية،[1] ونصت المادة 26 من القانون رقم 07-11 والمتضمن النظام المحاسبي المالي على أن الكشوفات المالية (القوائم المالية) يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير تطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه،[2] كما نصت المادة 7 من النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها على انه يجب على المؤسسات الخاضعة أن تنشر كشوفها المالية في الأشهر الستة (6) التي تلي نهاية السنة المالية في النشرة الرسمية في الإعلانات القانونية الإجبارية.[3]

المطلب الثاني: أهداف القوائم المالية والاعتبارات العامة المتعلقة بعرضها.

أولا– أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية بالدرجة الأولى إلى توفير المعلومات التي تفيد في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات منح الائتمان والتي تساعد في تقويم قدرة البنوك على الموارد والالتزامات الخاصة بهذه المنشآت، وهو ما يساعد بدوره في تعريف المستثمرين والدائنين بمدى قوة المركز المالي للبنك وفي مساعدتهم على تقويم مستوى أدائها في المستقبل وتقويم توقعاتهم الماضية لأداء هذا البنك،[4] وحدد الإطار النظري لمجلس معايير المحاسبة الدولية الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها فيما يلي:[5]

- ✓ تهدف إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للبنك، وذلك بغرض إفادة العديد من الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- ✓ تلبي القوائم المالية الاحتياجات المشتركة لمعظم المستخدمين (المستثمرين والدائنين)، ومع ذلك فإن تلك القوائم لا توفر كافة المعلومات التي قد يحتاجها المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويرجع ذلك

[1] الراوي خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص130.

[2] قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمّن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007، ص5.

[3] نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ص17.

[4] إسماعيل علي عباس والفيلي هاني، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص316.

[5] حماد طارق عبد العال ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص39.

بشكل كبير إلى أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للأحداث التاريخية ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

- ✓ تظهر القوائم المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية.
- ✓ تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ القرارات المناسبة، ويجب أن تكون المعلومات مفهومة لهؤلاء الذين يكون لديهم الرغبة في دراسة هذه المعلومات.
- ✓ تساعد المهتمين بالمؤسسة بتقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح أو الفوائد أو المتحصلات من المبيعات واسترداد الأوراق المالية أو القروض.
- ✓ إعداد تقارير عن الأنشطة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن تحديدها وقياسها والتي تعتبر هامة لدور البنوك التجارية في المجال الاجتماعي.[1]

ثانيا– الاعتبارات العامة المتعلقة بعرض القوائم المالية:

أورد المعيار المحاسبي **IAS (1)** الاعتبارات التالية لعرض القوائم المالية:[2]

- **العرض العادل والامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية:** أشار هذا المعيار إلى أن إعداد القوائم المالية يكون منسجم مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS إضافة إلى الإفصاحات الضرورية التي ستحقق التمثيل العادل للقوائم المالية.
- **استمرارية المنشأة:** تنص هذه الفرضية على أنه يتوجب على الإدارة الأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة لفترة قادمة لا تقل عن 12 شهرا، وفي حال وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المنشأة تفيد بعدم قدرتها على الاستمرار يتوجب الإفصاح عن تلك الظروف والأساس الذي تم بموجبه إعداد القوائم المالية.

[1] إسماعيل علي عباس والفيلي هاني، مرجع سابق، ص317.

[2] بوعيشاوي يوسف، اتجاه النظام المحاسبي لشركات التامين بالجزائر نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية –الجزائر–، 2018، ص67-68.

أو انظر إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، ص-ص 4- 9.

- **أساس الاستحقاق المحاسبي**: يتطلب معيار IAS (1) إعداد القوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب هذا الأساس الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء دفعت أم لا وكذلك الاعتراف بالإيرادات سواء قبضت أم لا.
- **الاتساق في العرض**: حتى تسهل عملية المقارنة للقوائم المالية من فترة لأخرى، يجب الإبقاء على ثبات عرض البنود المختلفة في القوائم المالية وكذلك تفصيلاتها، ويمكن الخروج عن ذلك في حالتين: إذا وجد تغيير جوهري في طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشأة، وذلك يحتاج إلى إعادة عرض البيانات المالية بطريقة تخدم أغراض المستخدمين بشكل أفضل، وإذا وجدت متطلبات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تتطلب تغيير عرض بعض البنود أو تفصيلاتها.
- **الأهمية النسبية ومستوى التجميع** :يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنودا ذات أهمية في بنود منفصلة .أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود غير المتشابهة في بند واحد.
- **التقاص (المقاصة)**: أي إظهار بنود القوائم المالية على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرح بعضها من البعض كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، ونظرا لأن التقاص يؤدي في بعض الحالات إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية فقد منع المعيار المحاسبي IAS (1) إجراء أي تقاص بين أي من الأصول، الالتزامات، المصاريف والإيرادات ما لم يسمح أحد المعايير المحاسبية الدولية بذلك.
- **المعلومات المقارنة**: يتطلب المعيار IAS (1) عرض البيانات في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والسابقة.
- **تكرار إعداد القوائم المالية**: يجب على المنشأة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية كل سنة على الأقل، وعندما تغير المنشأة نهاية فترة إعداد القوائم المالية وتعرضها لفترة تزيد أو تقل عن السنة فإن على المنشأة الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية و عن السبب وراء استخدام تلك الفترة.

كما أوصت لجنة مراقبي حسابات البنوك سنة 1964 بتوحيد أسس تصوير الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر للبنوك التجارية، من اجل تيسير استقرائها وإمكانية عقد المقارنات التاريخية للتغيرات الأفقية والرأسية، سواء على مستوى البنك أو على مستوى البنوك مجتمعة.[1]

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية للبنوك التجارية.

نصت المادة الثانية (2) من النظام رقم 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها على أن الكشوف المالية القابلة للنشر للمؤسسات الخاضعة (البنوك والمؤسسات المالية) تتكون من الميزانية وخارج الميزانية، وحسابات النتائج، وجدول تدفقات الخزينة، وجدول تغير الأموال الخاصة والملحق، والتي يتم إعدادها وفقا لنماذج نمطية ملحقة بالنظام 09-05 وهذا حسب المادة 3 من هذا النظام.

أولا- الميزانية (قائمة المركز المالي) وخارج الميزانية:

1/ الميزانية (قائمة المركز المالي): وهي قائمة توضح أرصدة أصول البنك والتزاماته في تاريخ محدد، أو هي قائمة تظهر البيانات والمعلومات المالية، وتمنح مؤشرات عن طبيعة الأصول والمطلوبات البنكية، وتعكس إجمالي موجودات البنك وإجمالي مطلوباته خلال فترة سنة، كما تزود بمؤشرات عن مكونات عناصر الأصول وكذلك عناصر ومكونات المطلوبات وحقوق الملكية، ويجب ا تتساوى الموجودات مع المطلوبات وحقوق الملكية، كما أنها تعرض قيمة الأسهم وطبيعة الملكية والودائع في وقت معين،[2] ويظهر ذلك من خلال معادلة الميزانية كما يلي: **الأصول = المطلوبات + حقوق الملكية**

وتنقسم الميزانية (قائمة المركز المالي) إلى جانبين: الأصول وتمثل موجودات البنك، والخصوم وتمثل مطلوبات البنك وحقوق الملكية، ويكمن الاختلاف بين الميزانية في البنك والميزانية في المنشآت الاقتصادية الأخرى، في الأسلوب الذي يتم به ترتيب كل من بنود مصادر الأموال (الخصوم) وبنود أوجه استخداماتها (الأصول).

وفيما يلي عرض أهم عناصر الميزانية، وذلك وفق ما نص عليه النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها:[3]

---

[1] حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص300.

[2] آل شبيب دريد كامل، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2015، ص- ص 70-71).

[3] لمزيد من التفصيل انظر نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ص- ص 18- 23.

جدول رقم (2-1): نموذج الميزانية

	الأصول	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية؛			
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل؛			
3	أصول مالية جاهزة للبيع؛			
4	سلفيات وحقوق على الهيئات المالية؛			
5	سلفيات وحقوق على الزبائن ؛			
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق؛			
7	الضرائب الجارية _ الأصول ؛			
8	الضرائب المؤجلة ــ الأصول؛			
9	أصول أخرى؛			
10	حسابات التسوية؛			
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة؛			
12	العقارات الموظفة؛			
13	الأصول الثابتة المادية؛			
14	الأصول الثابتة غير المادية؛			
15	فارق الحيازة؛			
	مجموع الأصول			

	الخصوم	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1

1	البنك المركزي؛			
2	ديون تجاه الهيئات المالية؛			
3	ديون تجاه الزبائن؛			
4	ديون ممثلة بورقة مالية؛			
5	الضرائب الجارية_ خصوم؛			
6	الضرائب المؤجلة _ خصوم؛			
7	خصوم أخرى؛			
8	حسابات التسوية؛			
9	مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء؛			
10	إعانات التجهيز _ إعانات أخرى للاستثمارات؛			
11	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة؛			
12	ديون تابعة؛			
13	رأس المال؛			
14	علاوة مرتبطة برأس المال؛			
15	احتياطات؛			
16	فارق التقييم؛			
17	فارق اعادة التقييم؛			
18	ترحيل من جديد (+/-)؛			
19	نتيجة السنة المالية (+/-)؛			
	مجموع الخصوم.			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ملحق رقم 1 "نموذج الميزانية"، ص- ص 18-19.

2/ قائمة خارج الميزانية: وهي عبارة عن مجموعة الحسابات الملحقة للميزانية الشاملة و التي تسجل فيها التزامات المستقبل، وتهتم هذه القائمة بتسجيل عمليات الصنف 09 (حسابات خارج الميزانية) ويقصد بالعناصر خارج الميزانية تلك النشاطات التي تتضمن التزامات احتمالية قد تطرأ مستقبلا لكن لا يمكن تصنيفها ضمن الأصول أو الخصوم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتكون وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): قائمة خارج الميزانية.

	الالتزامات	الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
أ	**التزامات ممنوحة؛**			
1	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية؛			
2	التزامات التمويل لفائدة الزبائن؛			
3	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية؛			
4	التزامات الضمان بأمر من الزبائن؛			
5	التزامات أخرى ممنوحة؛			
ب	**التزامات محصل عليها؛**			
6	التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
7	التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية؛			
8	التزامات أخرى محصل عليها؛			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ملحق رقم 1 مكرر " نموذج خارج الميزانية"، ص 23.

ثانيا- قائمة الدخل (حسابات النتائج):

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات البنك لفترة زمنية محددة،[1] وتعكس هذه القائمة طبيعة الإيرادات التي يحصل عليها مثل الفوائد على القروض والاستثمارات والعوائد من المصادر الأخرى، تبدأ بعرض

[1] عفانة مُحَمَّد كمال، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2017، ص66.

الدخل من الفوائد ثم طرح مصاريف الفوائد للوصول إلى صافي الدخل من الفوائد،[1] فمعظم مصادر أموال البنك تأتي من الودائع والاقتراض ويسدد مقابل ذلك فوائد، كما يوجه البنك معظم استخدامات أمواله نحو الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية ويحصل مقابل ذلك على إيراد الفوائد، وبناءا عليه فان الفوائد المحصلة من القروض واستثمارات الأوراق المالية هي التي تحقق اكبر قدر من العوائد، كما تمثل مدفوعات الفوائد عن الودائع والاقتراض المصروف الأساسي للبنك.[2] ويجب تقديم قائمة الدخل بالبنك بطريقة تقوم بتبويب الدخول والمصروفات تبعا لطبيعتها وتفصح عن المبالغ الرئيسية للدخول والمصروفات، وفق ما أوضحه المعيار المحاسبي الدولي رقم (30).

وفيما يلي عرض أهم عناصر قائمة الدخل (حساب النتائج)، وذلك وفق ما نص عليه النظام 09-05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها:

جدول رقم (2-3): نموذج حساب النتائج.

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	+ فوائد و نواتج مماثلة؛			
2	- فوائد و أعباء مماثلة؛			
3	+ عمولات (نواتج)؛			
4	- عمولات (أعباء)؛			
5	+/- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة؛			
6	+/- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع؛			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى؛			
8	- أعباء النشاطات الأخرى؛			
9	**الناتج البنكي الصافي**			

[1] آل شبيب دريد كامل، مرجع سابق، ص75.

[2] كاسر لايقة رولا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير، سوريا، 2007، ص 59-60.

10 11	- أعباء استغلال عامة - مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛			
12	**الناتج الإجمالي للاستغلال**			
13	- مخصصات المؤونات وخسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد؛			
14	+ استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلكة؛			
15	**ناتج الاستغلال**			
16 17 18	+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى؛ + العناصر غير العادية (نواتج)؛ - العناصر غير عادية (أعباء)؛			
19	**ناتج قبل الضريبة**			
20	- ضرائب على النتائج و ما يماثلها؛			
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ملحق رقم (2): نموذج حسابات النتائج، ص24.

ثالثا– قائمة التدفقات النقدية (التغير في المركز المالي):

وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات، والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي، علما بأن معيار المحاسبة الدولي رقم (7) IAS يتعلق بإعداد هذه القائمة.

وتهدف هذه القائمة إلى إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة البنوك على توليد أموال الخزينة ومعادلاتها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة لأموال الخزينة، وتشمل أموال الخزينة على

الأموال في الصندوق والودائع عند الإطلاع، ومعدلات أموال الخزينة هي التوظيفات المالية ذات الأجل القصير البالغة السيولة، وتعتبر سهلة التحويل إلى مبلغ معروف من أموال الخزينة والخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها.[1]

يمثل جدول تدفقات الخزينة التدفقات المالية للفترة المصنفة بالأنشطة العملياتية، الاستثمار، والتمويل، بحيث تعد الأنشطة العملياتية من أهم الأنشطة المولدة لنواتج البنوك وكل الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل، كما تمثل أنشطة الاستثمار الحيازات والتنازلات عن الأصول طويلة الأجل والتوظيفات الأخرى غير المدرجة ضمن معادلات أموال الخزينة، وتمثل أنشطة التمويل الأنشطة التي مصدرها التغيرات في أهمية ومكونات رأس المال المقدم واقتراضات البنوك،[2] والجدول التالي يوضح مكونات قائمة التدفقات النقدية أو تدفقات الخزينة.

جدول رقم (2-4): نموذج جدول تدفق الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

		الملاحظة	السنة ن	السنة ن-1
1	**ناتج قبل الضريبة**			
2	+/- مخصصات صافية الاهتلاكات على الأصول الثابتة المادية و غير المادية؛			
3	+/- مخصصات صافية لخسائر القيمة على فوارق الحيازة و الأصول الثابتة الأخرى؛			
4	+/- مخصصات صافية للمؤونات و الخسائر القيمة الأخرى؛			
5	+/- خسائر صافية / ربح صافي من أنشطة الاستثمار؛			
6	+/- نواتج / أعباء من أنشطة التمويل؛			
7	+/- حركات أخرى؛			
8	**= إجمالي العناصر غير النقدية التي تدرج ضمن الناتج الصافي قبل الضريبة و التصحيحات الأخرى (إجمالي العناصر 2 إلى 7)؛**			

[1] نظام رقم 09-05، مرجع سابق، ص 29.

[2] نفس المرجع السابق، ص30.

9	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الهيئات المالية ؛				
10	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات مع الزبائن ؛				
11	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم المالية ؛				
12	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعمليات المؤثرة في الأصول و الخصوم غير مالية ؛				
13	- الضرائب المدفوعة ؛				
14	**= انخفاض / (ارتفاع) صافي الأصول و الخصوم المتأتية من الأنشطة العمالتية (إجمالي العناصر 9 إلى 13) ؛**				
15	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن النشاط العملياتي (إجمالي العنصرين 8 و 14) (أ) ؛**				
16	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول المالية،بما فيها، المساهمات ؛				
17	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالعقارات الموظفة ؛				
18	+/- التدفقات المالية المرتبطة بالأصول الثابتة المادية و غير المادية ؛				
19	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (إجمالي العناصر 16 إلى 18) (ب) ؛**				
20	+/- التدفقات المالية المتأتية أو الموجهة للمساهمين ؛				
21	+/- التدفقات الصافية الأخرى للأموال المتأتية من أنشطة التمويل؛				
22	**إجمالي التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (إجمالي العنصرين 20 و 21) (ج) ؛**				
23	تأثير التغير في السعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛				
24	ارتفاع / (انخفاض) صافي أموال الخزينة و معدلاتها (أ + ب + ج + د) ؛ التدفقات الصافية للأموال الناجمة عن نشاط العملياتي (أ) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بأنشطة الاستثمار (ب) ؛ التدفقات الصافية للأموال المرتبطة بعمليات التمويل (ج) ؛ تأثير التغير في سعر الصرف على أموال الخزينة و معدلاتها (د) ؛				
	أموال الخزينة و معدلاتها				
25	أموال الخزينة و معدلاتها عن الافتتاح (إجمالي العنصرين 26 و 27) ؛				

26 27	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
28	**أموال الخزينة و معدلاتها عند إقفال (إجمالي العنصرين 29 و 30) ؛**			
29 30	صندوق، بنك مركزي، ح ج ب (أصل و خصم) ؛ حسابات (أصل و خصم) و قروض / اقتراضات عند الاطلاع لدى المؤسسات المالية ؛			
31	**صافي تغير أموال الخزينة**			

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ملحق رقم (3): نموذج جدول تدفق الخزينة، ص- ص 27-29.

رابعا- قائمة تغير الأموال الخاصة (حقوق الملكية).

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للبنوك خلال السنة المالية، ويتضمن المعلومات الدنيا التي تخص الحركات المرتبطة بـ: النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء الأساسية المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال خاصة، النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة كرؤوس أموال خاصة، عمليات الرسملة المتعلقة بزيادة وإنقاص وتسديد رأس المال، وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

جدول رقم (2–5): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأس مال البنك	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر ن – 2						
أثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن– 2						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة؛ تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛ عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية ن – 1؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن–1؛						
اثر تغيرات الطرق المحاسبية؛ أثر تصحيحات الأخطاء الهامة؛						
الرصيد المصحح في 31 ديسمبر ن–1؛						
تغير فوارق إعادة تقييم الأصول الثابتة تغير القيمة الحقيقية للأصول المالية المتاحة للبيع؛ تغير فوارق التحويل؛ الحصص المدفوعة؛ عمليات الرسملة؛ صافي نتيجة السنة المالية ن؛						
الرصيد في 31 ديسمبر ن.						

المصدر: نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 أكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ملحق رقم (4): نموذج جدول تغير الأموال الخاصة، ص31.

خامسا- الملاحق:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على التفسيرات والتعاليق الضرورية لفهم أفضل للكشوف المالية ويتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لمستعملي هذه الكشوفات، ويشتمل على معلومات تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية وتتضمن:[1] القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشوف المالية، مكملات المعلومات الضرورية للفهم الجيد للكشوف المالية، المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات المشاركة و المعاملات التي تمت مع هذه الكيانات، المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة، كما يجب أن يكون محتوى الملحق موافقا لنشاط كل بنك وان يتضمن على الخصوص المذكرات التالية:

المذكرة (1) :القواعد والطرق المحاسبية / المذكرة (2): المعلومات المتعلقة بالميزانية / المذكرة (3): المعلومات المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية / المذكرة (4): المعلومات المتعلقة بحساب النتائج / المذكرة (5): المعلومات المتعلقة بجدول تدفقات الخزينة / المذكرة (6): المعلومات المتعلقة بجدول تغير الأموال الخاصة / المذكرة (7): المعلومات المتعلقة بالفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة / المذكرة (8): تسيير المخاطر / المذكرة (9): معلومات متعلقة برأس المال / المذكرة (10): العوائد والامتيازات الممنوحة للمستخدمين / المذكرة (11): المعلومات ذات الطابع العام أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة.

[1] نظام رقم 09-05، مرجع سابق، ص32 -34.

المبحث الثاني: التلاعب المحاسبي.

بعض الشركات تمارس عدة طرق وإجراءات محاسبية لتغيير بياناتهم المالية لأهداف مختلفة، يتم ذلك من خلال ممارسات خادعة تقوم على استغلال المرونة في معايير المحاسبة الدولية أو طرق خارج هذه المعايير، وينطوي الاحتيال والتلاعب بالبيانات المالية على المبالغة أو التقليل في بعض العناصر في البيانات المالية لأهداف معينة لصالح القائمين بالتلاعب، مثل الحصول على مكافآت، التهرب الضريبي، تقليل أرباح الأسهم للمساهمين، والحصول على تمويل من البنوك، ...، الخ، من خلال هذا المبحث نتعرف إلى ماهية التلاعب المحاسبي وتطبيقاته في البنوك التجارية بالاعتماد على منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين فيما يخص التلاعب والاحتيال من خلال معيار التدقيق الدولي رقم 1006 والخاص بتدقيق البيانات المالية للمصارف.

المطلب الأول: مفهوم التلاعب المحاسبي.

يعتبر مصطلح التلاعب والغش المحاسبي من المصطلحات المستخدمة في مجالات المحاسبة والمراجعة، إلى جانب تداول مصطلحات أخرى مثل الأخطاء المتعمدة، أو المخالفات، او لاحتيال أو الغش في القوائم المالية، أو التلاعبات المحاسبية في القوائم المالية، وحتى أساليب المحاسبة الإبداعية، ...الخ، وبالرغم من أن التلاعب والاحتيال هو مفهوم قانوني واسع (لأغراض معيار التدقيق الدولي رقم 240، او لأغراض معايير المراجعة الدولية) فإن المراجع معني بالتحريف والتلاعب الذي يتسبب في خطأ جوهري بالبيانات المالية، وهناك نوعان من البيانات الخاطئة المقصودة ذات الصلة بالمدقق – البيانات الخاطئة الناتجة عن تقرير مالي احتيالي، والبيانات الخاطئة الناتجة عن سوء تخصيص الأصول، وفيما يلي نستعرض مفهوم التلاعب والغش المحاسبي.

أولا– تعريف التلاعب المحاسبي:

أشار(Copeland) والذي يعتبر أحد الباحثين الأوائل الذين عرفوا التلاعب بالحساب سنة (1968) إلى أن "التلاعب بالحسابات هو بعض القدرة على زيادة أو تقليل صافي الدخل المبلغ عنه حسب الرغبة"،[1] كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين في معيار المراجعة رقم "240" إلى أن لتلاعب المحاسبي هو

[1] Mamo,J. Aliaj, A., Accounting manipulation and its effects in the financial statements of albanian entities, interdisplinary journal of research and development, Vol (I), No.2, 2014, Albania, p56.

"فعل مقصود من قبل واحد أو أكثر من أفراد الإدارة أو أولئك المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على اللجوء إلى الخداع للحصول على منفعة غير عادلة أو غير قانونية".[1]

في حين عرّفه المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه "فعل مقصود يؤدي إلى أخطاء مادية في البيانات المالية التي تخضع لمراجعة الحسابات"،[2] أيضا التلاعب والغش هو "عمل متعمد ومقصود ينتج عنه بيان كاذب جوهري في القوائم المالية الخاضعة لتدقيق (مراجعة) ما"،[3] كما يمكن تعريفه كذلك بأنه "محاولة متعمدة من قبل الشركات لخداع وتضليل مستخدمي القوائم المالية المنشورة، خاصة المستثمرين والدائنين، بواسطة إعداد ونشر قوائم مالية محرفة جوهريا، بحيث يتم إعداد ونشر قوائم مالية مضللة تحتوي على معلومات مضللة، مما يوحي بأن هذا الغش تم بقصد متعمد ومن طرف أشخاص أكفاء (مثل الإطارات العليا والمراجعين)، ومن خلال برنامج ذو تخطيط جيد ومتلاعب،[4] وعرف حماد عبد العال التلاعب بالتقارير المالية بأنه القدرة على زيادة وتخفيض صافي الدخل المفصح عنه في القوائم المالية في المستقبل، ويتم ذلك بطرق مختلفة مثل[5]عمليات حقيقية كالتحكم في توقيت بعض الصفقات وشروطها، عمليات محاسبية (غير حقيقية) مثل اختيار سياسة محاسبية معينة و تطبيقها أو تغيير السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة أو تبويب عناصر قائمة الدخل بشكل معين، وعمليات وهمية مثل الغش والتزوير.

ويشير التلاعب المحاسبي أيضا إلى تعمد الإدارة تحريف البيانات المالية التي بحوزتها لتعكس الصورة التي تفضلها لأدائها المالي في المنشأة التي تديرها[6]، والتلاعب أو الغش المحاسبي هو مجموعة الطرق والأساليب التي تستخدمها إدارة المنشأة والتي تهدف إلى إعطاء صورة مضللة عن نتيجة أعمال المنشاة ومركزها المالي عن طريق اختيار أسس قياس ووسائل إفصاح وإخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يتلاءم مع أغراض وأهداف الإدارة،[7]

---

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، دليل بيانات التدقيق والتأكيد والسلوك الأخلاقي الدولية إصدار عام 2010 الجزء الأول، 2010، ص159.

[2] جعارة أسامة، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال /الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلّد39 ، العدد 2، 2012، ص186.

[3] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص740.

[4] Zabihollah, R., Causes consequences and deterrence of financial statement fraud, Critical Perspectives on Accounting, vol. 16, no 3, 2005, p 279.

[5] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص52.

[6] Balaciu, D., *Is creative accounting a form of manipulation*, university of oradeor, faculty of economics, CNCSIS category B+, tom xvII,– volume III, 2008 ,p department of finance accounting, Journal Accredited 936.

[7] سامح محمّد رضا رياض احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2010، ص35.

وفقًا للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) "قد يتضمن التلاعب في المحاسبة أفعالًا مثل التلاعب أو التزوير أو تغيير السجلات المحاسبية أو المستندات الداعمة التي يتم إعداد البيانات المالية منها، تحريف أو حذف متعمد للبيانات المالية أو الأحداث أو المعاملات أو غيرها من المعلومات المهمة، وكذا سوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالمبالغ أو التصنيف أو طريقة العرض أو الإفصاح.[1]

أشار بيان ممارسة المراجعة الدولي رقم 1006 "مراجعة البيانات المالية للمصارف" في الملحق رقم (1)، إلى أن مخاطر الأنشطة الاحتيالية أو الأعمال غير القانونية (التلاعب) في البنوك تنشأ من داخل المؤسسة ومن أشخاص خارجيين، ومن ضمن العديد من أنشطة الاحتيال والأعمال غير القانونية التي يمكن أن يواجهها البنك ما يلي: فحص احتيال الكتابة واتفاقيات الإقراض والمتاجرة الاحتيالية وغسيل الأموال وسوء استخدام الأصول المصرفية، ويمكن أن تتضمن هذه الأنشطة الاحتيالية تواطؤ إدارات البنوك وعملائها، بالإضافة إلى إمكانية تقديم سجلات زائفة ومضللة لتبرير العمليات غير الملائمة ولإخفاء أنشطة غير قانونية بالإضافة إلى الإبلاغ المالي الاحتيالي والذي يعتبر خطير للغاية،[2] أيضا التلاعب في حسابات البنوك هو استخدام التحريف المتعمد من اجل الحصول عن طريق الاحتيال على أموال أو أصول أو ممتلكات أخرى مملوكة أو غير مملوكة لمؤسسة مالية،[3] وهو كل من ينفذ عن قصد أو يحاول تنفيذ مخطط أو حيلة للاحتيال على مؤسسة مالية ، أو للحصول على الأموال أو الاعتمادات أو الأصول أو الوراق المالية أو غيرها من الممتلكات المملوكة لمؤسسة مالية أو تحت وصايتها أو سيطرتها، عن طريق ادعاءات أو إقرارات أو وعود كاذبة أو احتيالية.[4]

ثانيا– دوافع ممارسة التلاعب المحاسبي.

يكون الغرض من التلاعب في التقارير المالية خلق انطباع مختلف عن الحقيقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن أهم الدوافع لممارسة وارتكاب التلاعب ما يلي:[5]

[1] Lal Bhasin, M., Accounting manipulation practices in financial statements: an experience of an asian economy, International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 2, No. 11, 2016, p200.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل بيانات التدقيق والتأكيد والسلوك الأخلاقي الدولية إصدار عام 2010 الجزء الثاني، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010، ص118.

[3] Georgios, L., The critical role of internal auditing in addressing bank fraud: aconceptual framework, Journal ISSN (2305-509X) – Volume 5, Issue 3–March-2016, p68.

[4] Martin, S. Kenney., The problem presented by bank fraud conference on bank froud of the bank of communications, Shanghai, China, wednesday, 4TH JULY, 2007.P7.

[5] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص52-53.

- ترغب الإدارة عادة في زيادة صافي الربح أو تحقيق سلسلة مستقرة نسبياً من الأرباح على مدار عدة سنوات وذلك بغرض زيادة حوافزها ودعم مراكزها الوظيفية أو زيادة قيمة المنشأة في الأجل الطويل، فمن المعروف أن التقلبات الكبيرة في الدخل، تعني زيادة المخاطر وبالتبعية زيادة العائد مقابل المخاطر المرتفعة، في حين يؤدي تخفيف التقلب في الدخل إلى تخفيض المخاطر وفي نفس الوقت زيادة قيمة المنشأة في الأجل الطويل.
- يضع الدائنون والمقرضون عادة شروط في عقد الدين مثل عدم توزيع أرباح على المساهمين إلا في حالة زيادة معدلات العائد المحددة عن نسبة معينة، أو عدم الحصول على قروض جديدة إلا في ظل أوضاع معينة مرتبطة بالقوائم المالية مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية ونسبة التداول ومعدل تغطية الفوائد وغير ذلك، وفي حال عدم تحقق هذه الشروط، فإن الإدارة قد تقوم بالتلاعب في أرقام القوائم المالية لاستيفاء هذه الشروط، والقيام مثلاً بتوزيعات أرباح أو الحصول على قروض جديدة دون أن تتهم بانتهاك شروط الدين.
- قد ترغب الإدارة في التلاعب في الدخل من خلال تخفيض أرقام الربح بغرض تجنب أي تكاليف سياسية قد تفرضها السلطات على المنشآت كبيرة الحجم أو التي تحقق أرباح كبيرة جداً، أو مثلاً تقسيم الشركة لمنع الاحتكار (مثل ما حدث لشركة مايكروسوفت الأمريكية العملاقة والتي كانت على وشك التقسيم بدعوى الاحتكار)، كما أن الشركة قد تلجأ إلى تخفيض أرقام ا لربح لسداد ضرائب أقل، وكذلك فإن الشركة قد تلجأ إلى هذا التصرف لتخزين الأرباح في السنوات المزدهرة، لكي تقوم برفع الأرباح في السنوات الرديئة.
- قد تقوم الإدارة بالتلاعب في الدخل لاستخدامه كقناع لمشاكل الأداء الضعيف أو لتقديم القوائم المالية بصورة أقوى من الحقيقة للحصول على قروض من البنوك.
- ضعف الأرباح في أوقات الأزمات يدفع بالمديرين إلى الاستفادة من هذه الفترة لتضخيم خسائرهم، وبالتالي بناء احتياطيات وهمية يمكنهم استردادها لاحقًا من أجل تعزيز الأداء أو زيادة النتائج المستقبلية من أجل إخفاء الصعوبات وتبرير انخفاض الأداء لجميع المتعاملين الاقتصاديين.[1]

[1]Grima, C., Impacts des normes ifrs sur la manipulation comptable des societes francaises cotees, Thèse de doctorat, Conservatoire national des arts et metiers – CNAM, Français, 2017, p121.

ثالثا– أهداف التلاعب المحاسبي: تلجأ الإدارة إلى التلاعب المحاسبي في القوائم المالية لتحقيق ما يلي:[1]

- تمهيد الدخل: فالمنشآت تفضل التقرير عن مستوى ثابت من النمو في الدخل وتتجنب التقرير عن التذبذبات الكبيرة في مستوى الدخل، لذلك تلجأ إلى ممارسة التلاعب عن طريق تمهيد الدخل وذلك من خلال تكوين احتياطيات كبيرة تستخدم بعد ذلك من اجل تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة، أي تحسين الأرباح في السنوات السيئة، وبذلك يتم إخفاء التغيرات في اتجاه الدخل وهو ما يساعد على استقراره من سنة إلى أخرى، وبالتالي فان ذلك يساهم في تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالمنشاة وهو ما يدفع بالمستثمرين المحتملين لشراء أسهم المنشاة، وكذلك يدفع المستثمرين الحاليين إلى الاحتفاظ بأسهمهم.[2]
- الحصول على تمويل جديد أو الحصول على شروط ميسرة للتمويل الحالي.
- إظهار الارتفاع في ربحية السهم وبالتالي تشجيع الاستثمار عن طريق بيع أسهم الشركة.
- الحصول على قروض اكبر وتقليل تكاليف الاقتراض بحيث يؤدي التلاعب والغش المحاسبي إلى تحسين صورة نتائج وأداء المنشاة.
- المحافظة على سعر السهم و/أو رفعه وذلك عن طريق خفض مستويات الاقتراض، حيث تظهر المنشاة بأنها تحقق مستوى جيد من الأرباح وبالتالي تظهر بأنها تتعرض لقدر ضئيل من المخاطر، وهذا يساعد المنشاة على زيادة رأسمالها عن طريق إصدار أسهم جديدة ومقاومة محاولات السيطرة عليها من قبل منشات أخرى.
- القيام باتفاقيات القروض حيث تتضمن حدا معينا للقيمة التي تقترضها المنشاة محسوبة على أساس اسه مراس المال والاحتياطات، وبالتالي تقوم المنشاة في هذه الحالة: باختيار الطرق المحاسبية التي تعظم الأرباح وبالتالي الاحتياطات، واختيار عملية التمويل التي تؤدي إلى إظهار الالتزامات داخل الميزانية.
- وجود مكافآت وحوافز للمديرين والمسيرين متعلقة بمستوى الأرباح أو بأسعار الأسهم، بحيث إذا كانت هذه الحوافز تتعلق بسعر الأسهم فان المديرين يميلون إلى عرض الحسابات بطريقة تحفز سوق الأسهم، أما إذا كانت هذه الحوافز مرتبطة بالأرباح وكان هناك حد أدنى للأرباح حتى يمكن احتساب نسبة منها كحوافز، أو حد أقصى للأرباح كقيمة للحوافز ففي هذه الحالة: إذا كان رقم الربح يقع بين هذين الحدين

[1] سامح محمّد رياض رضا احمد، مرجع سابق، ص35-37.

[2] أصلان حاتم رياض مصطفى، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص79.

يفضل المديرون اختيار السياسات المحاسبية التي تدفع بالربح إلى الحد الأقصى، وإذا كان رقم الربح يقع اقل من الحد الأدنى يختار المديرون الطرق المحاسبية التي تعظم المخصصات، وبالتالي تستخدم في هذه المخصصات في السنة المقبلة لزيادة رقم الربح، أما إذا كان رقم الربح يقع أعلى من الحد الأقصى يختار المديرون السياسات التي تخفض رقم الربح إلى الحد الأقصى، ويستخدم الفرق في زيادة ربح السنة المقبلة.

- في حالة تغيير الإدارة، فان الإدارة الجديدة تعمل على تكوين مخصصات من اجل تحميل المسؤولية للإدارة السابقة، بحيث هذه المخصصات تؤثر على رقم الربح.
- تلجأ بعض المنشات إلى التلاعب والغش المحاسبي لكي تخفض أرباحها حتى لا تكون لافتة لنظر الجهات الحكومية وبالتالي تجنب التكاليف السياسية، أيضا من أجل التهرب من الضرائب.

المطلب الثاني: أنواع وعوامل التلاعب بالحسابات.

أولا– أنواع التلاعب بالحسابات.

ميز المعيار الدولي للمراجعة ISA 240 بين نوعين من الغش والتلاعب والتي تكون ذات صلة بالمراجع، أي يرتبطان بمسؤوليات المراجع عند اكتشاف التحريفات الجوهرية وهما: الغش المتعلق بالتقارير المالية المضللة (التقارير المالية الاحتيالية) والغش المتعلق باختلاس الأصول (سوء تخصيص الأصول).

1/ التقارير المالية الاحتيالية: يعرف التقرير المالي الاحتيالي بأنه عبارة عن التحريف العمدي أو حذف قيم أو افصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين أو مستخدمي القوائم المالية[1]، ويتم ذلك عن طريق قيام الإدارة بإدارة الأرباح من أجل خداع مستخدمي القوائم المالية للتأثير على إدراكهم بشان أداء الوحدة وربحيتها، كما يمكن إعداد تقارير مالية مضللة من خلال التلاعب والتزوير وتغيير السجلات والوثائق المساندة والتي يتم بناءا عليها إعداد القوائم المالية، كذلك يمكن حذف الأحداث بطريقة متعمدة أو حذف معلومات جوهرية من القوائم المالية من اجل التضليل، أو سوء التطبيق المتعمد للمبادئ المحاسبية التي تتعلق بالقيم والتصنيفات وطرق العرض والإفصاح.[2]

2/ سوء تخصيص الأصول (اختلاس الأصول): يمثل اختلاس الأصول التلاعب والغش الذي يتضمن سرقة أصول المنشاة، وعادة ما يتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى الاختلاس الذي يقوم به الموظفون والأطراف

[1] أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص110.

[2] عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص22.

الداخلية الأخرى بالمنشاة، أي أن الاختلاس يرتكب عند المستويات الدنيا في هيكل المنظمة، ومع ذلك قد تتورط الإدارة العليا في سرقة أصول المنشاة وهذا الأخير يمكن أن يتضمن قيمة جوهرية ذات أهمية كبيرة مقارنة بالاختلاس الذي يقوم به الموظفون.[1]

بالإضافة إلى هذين النوعين أضاف مكتب برايس ووتر هاوس (PWC) الفساد والجرائم الالكترونية.

3/ الفساد: جاء في تعريف البنك الدولي وتعريف منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام 2006 على أنه "سوء استخدام السلطة لأجل تحقيق مكاسب خاصة".[2]

ويعرف الفساد بأنه عرض أو إعطاء أو استلام أو طلب أى شيء ذا قيمة للتأثير على قرار ما فيه مصلحة خاصة، ويتعلق الأمر بغش يحصل خارج السجلات المحاسبية، ومن أمثلته المعاملات التجارية غير المشروعة (شخص يشترى النفوذ من خلال الرشاوى)، ومن مظاهر الفساد بالمؤسسات تلقي الرشاوى، والهبات غير المشروعة، والمحسوبية والمحاباة، الابتزاز، والتزوير، والتباطؤ في إنجاز المهمات، والكشف عن هذا النوع من الاحتيال أمر صعب للغاية للأسباب التالية:[3]

- أنها تنطوى على أطراف من خارج المنشاة، وعدم القدرة على السيطرة عليهم والتحكم فيهم.
- لا يتولد عنها بالضرورة التلاعب المحاسبي، فقد تكون هناك بعض الوسائل التي يمكن من خلالها الكشف عن وجود الفساد، مثلا دراسة لسلوك الطرف المشتبه في فساده (مثل الذين يعيشون حياة رفاهية لا تتناسب مع دخلهم الرسمي، العلاقات المتميزة والمشبوهة من بعض الموردين والمشاركة في مجالات ليست من صلاحياتهم)، ومن وسائل الكشف عن الفساد إجراء دراسة مقارنة للمعاملات التجارية المطبقة على جميع الموردين تمكن من معرفة الموردين المفضلين، وغياب الإجراءات المتبعة في المناقصة يمثل مؤشر لوجود الفساد.

4/ الجرائم الالكترونية: وتسمى أيضا بالجرائم الحاسوبية وتتعلق بارتكاب الغش باستخدام أجهزة الحاسوب والانترنت، مثل نشر الفيروسات التي تضر بالأجهزة والبرامج والمعلومات، التحميل غير الشرعي، أفعال

[1] أمين السيد احمد لطفي ، مرجع سابق، ص112.

[2] الشواورة فيصل محمود ، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص130.

[3] لعروس لخضر، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص57.

الانتحال، سرقة البيانات والمعلومات الشخصية مثل المعطيات البنكية، وحتى التحويلات الالكترونية من الحسابات البنكية عن طريق القرصنة المعروفة بالهاكرز.[1]

ثانيا– عوامل التلاعب بالحسابات:

أ/ مثلث الغش:

قُدم مثلث الغش كجزء من الدراسات السوسيولوجية للاختلاس، وترتبط دراسة عوامل ارتكاب الغش بصفة مباشرة بالعوامل التي تكون متوفرة وحاضرة عند حدوث الغش وتسمى بمثلث الغش أو نظرية مثلث الغش لكريسي (Triangle de CRÉSSY)، ونسبت هذه التسمية إلى العالم كريسي باعتباره أول من استنبط عوامل ارتكاب الغش، إذ كانت الانطلاقة في بناء نموذج النظرية في أول الأمر من طرف (Sutherland) سنة 1940، وطوره (Créssey) سنة 1950 والذي كان طالبا مميزا له، حيث قام بإعداد رسالة دكتوراه تمحور موضوعها حول الاختلاس، وطبقا لذلك فقد تحصل على تراخيص الدخول إلى السجون في غرب ووسط أمريكا وقد شملت الدارسة أكثر من 200 سجين، المدانين بتهم الاختلاس والذين أطلق عليهم اسم"المجرمين أصحاب الياقات البيضاء" وكان هدف دراسته تحديد الدوافع التي تجعل الأشخاص الشرفاء يقدمون على ارتكاب عمليات الغش، وطور نموذجه من خلال بناءً فرضيات حول ثلاث خصائص، تعرف بتصرفات الاحتيال تتمثل في: وجود ضغوط أو دوافع مالية لا يمكن تقاسمها، أو وجود فرصة مواتية لتنفيذ عملية الغش مستغلا معرفته المعمقة بالمؤسسة، أو وجود مبرر يقتنع به المحتال بأن هذا العمل لا يعتبر من بين الجرائم.

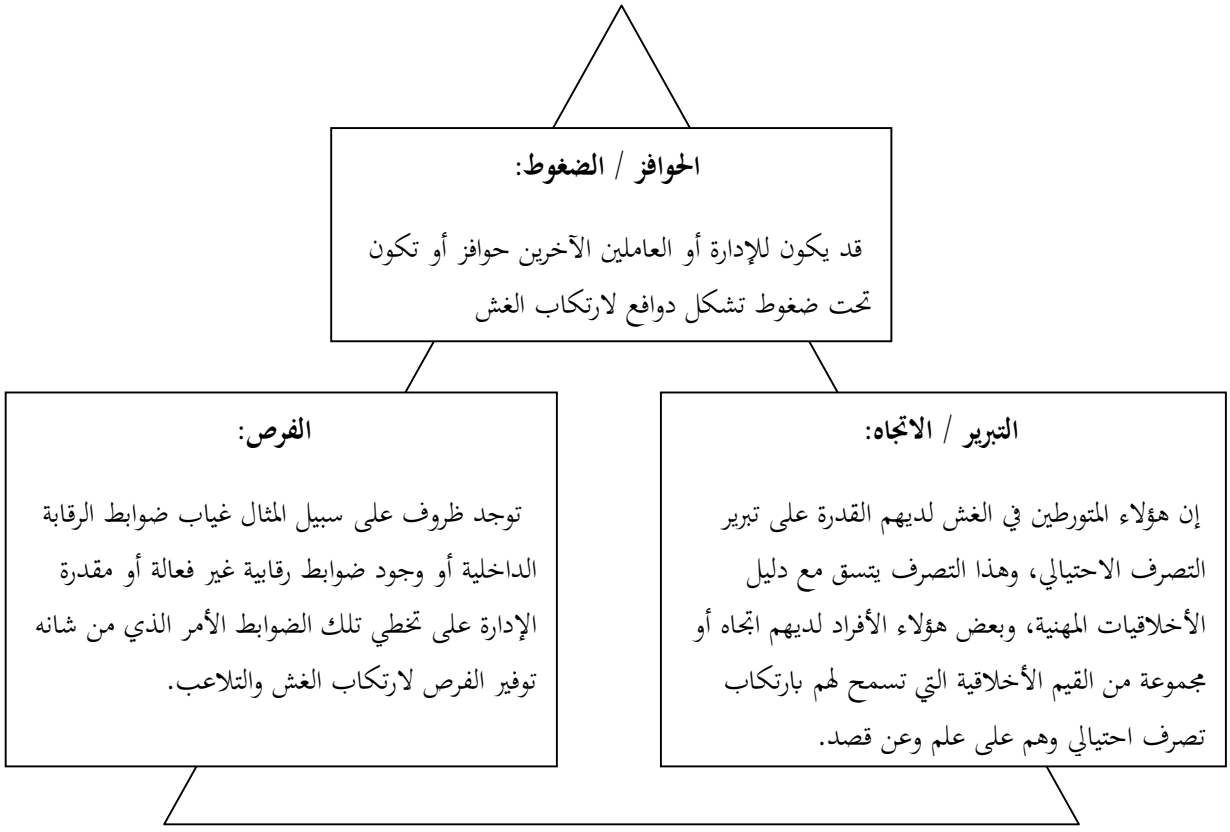
وقد استنتجت دراسة كريسي أن الأشخاص الذين تواجههم مشاكل أو ضغوط مالية تؤدي إلى إحراجهم، أو يتوجهون في بعض الأحيان إلى البحث عن وسائل لارتكاب عمليات احتيال مع التفكير بأنه لن يتم الإمساك بهم مع محاولة إقناع أنفسهم بأنهم ليسوا بصدد فعل شيء خاطئ في نهاية المطاف، وجاءت نتائج كريسي (Créssey) فيما يسمى بمثلث الغش الذي يعد معروفا وعلى نطاق واسع في مجال مكافحة الاحتيال.[2]

[1] لعروس لخضر، مرجع سابق، ص57.

[2] نفس المرجع السابق، ص – ص 58 -59.

وتتمثل هذه الظروف والعوامل في:[1] **الحوافز (الضغوط)**: حيث يكون للإدارة أو العاملين الآخرين حوافز أو ضغوط لارتكاب الغش، **الفرص**: بحيث تتوفر الظروف والفرص للإدارة أو الموظفين لارتكاب الغش، و**الاتجاهات (التبرير)**: يوجد اتجاه أو طبيعة أو مجموعة من القيم الأخلاقية تسمح للإدارة أو العاملين بارتكاب تصرف غير أمين، أو قد يتواجدون في بيئة تفرض ضغط كاف يجعلهم يخطئون أو يبررون ارتكابهم لذلك التصرف غير الأمين، والشكل الموالي يوضح ظروف الغش:

شكل رقم (2-1): مثلث الغش



المصدر: أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية، مصر، 2014، ص114.

ب/ عوامل مخاطر الغش والتلاعب: يتمثل الاعتبار الأساسي للمراجع عند اكتشاف التلاعب والغش في تحديد العوامل التي تؤدي إلى زيادة مخاطر التلاعب والغش، هذه العوامل يشار إليها بعوامل مخاطر الغش (التلاعب)، ورغم أن الظروف الثلاثة في مثلث الغش هي نفسها الخاصة بالتقرير المالي الاحتيالي واختلاس

[1] أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، مرجع سابق، ص113.

الأصول، إلا أن عوامل المخاطر تعتبر مختلفة، وميز معيار المراجعة الدولي رقم (240) عوامل خطر التلاعب إلى عوامل تشير إلى احتمال لتحريف القوائم المالية، وعوامل تشير إلى احتمالات تتعلق باختلاس الأصول.

أولا– عوامل خطر التلاعب الناشئة عن تقرير المالي الاحتيالي: وتضم الظروف الثلاثة لمثلث الغش والتي تشير إلى احتمال تحريف بالتقارير والقوائم المالية ونستعرضها فيما يلي:

أ/ الحوافز (الضغوط): وتشمل:[1]

1/ يتهدد الاستقرار المالي والربحية للمنشاة عن طريق الظروف الاقتصادية أو ظروف الصناعة والظروف التشغيلية للمنشاة، على سبيل المثال:[2] وجود درجة مرتفعة من المنافسة أو هبوط في السوق مصحوبا بخفض هامش الربح، القابلية المرتفعة للتغيرات السريعة مثل التغير في التكنولوجيا وتقادم المنتج أو معدلات الفائدة، الخسائر التشغيلية التي تسبب وجود تهديد بالإفلاس، تكرار وجود تدفقات نقدية سالبة من الأعمال أو عدم المقدرة على توليد تدفقات نقدية من الأعمال عند التقرير عن وجود أرباح ونمو في الأرباح، نمو سريع أو ربحية غير عادية لاسيما بالمقارنة مع بنظيرها في المنشآت الأخرى العاملة بنفس الصناعة، ومتطلبات محاسبية أو قانونية أو تنظيمية جديدة.

2/ تزايد الضغوط على الإدارة لتحقيق احتياجات وتوقعات الأطراف الثالثة نتيجة لتوقعات المحللين الاستثمارين، المستثمرون المؤسساتيين، الدائنين المهمين أو الأطراف الأخرى الخارجية لأرباح الشركة أو اتجاه التوقعات، الحاجة للحصول على المزيد من التمويل سواء عن طريق الملكية أو المديونية بما في ذلك تمويل المشاريع الكبرى للبحث والتطوير أو النفقات الرأسمالية.

3/ توضح المعلومات المتاحة احتمال تهديد الموقف المالي الشخصي للإدارة أو المسؤولين عن حوكمة المنشاة بسبب الأداء المالي للوحدة الناتج عن وجود مصالح مالية جوهرية داخل الوحدة، ربط جزء كبير من حوافز الإدارة (مثل المكافآت وخيارات الأسهم) بأسعار الأسهم، النتائج التشغيلية، الموقف المالي، أو التدفقات النقدية.

[1] عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، مرجع سابق، ص28.

[2] أمين السيد احمد لطفي، المراجعة وخدمات التأكيد بعد قانون **Sarbanes – Oxley**، دار النهضة العربية، مصر، 2008،ص590.

4/ تزايد الضغوط على الإدارة أو الأشخاص المسؤولين عن العمليات لتحقيق الأهداف المالية الموضوعة من قبل المسؤولين عن حوكمة الشركة بما في ذلك أهداف الحوافز المتعلقة بالمبيعات أو الربحية.

ب/ الفرص:[1]

1/ طبيعة الصناعة، أو عمليات المنشأة، توفر الفرص لإصدار تقرير مالي مغشوش، وينشأ ذلك من: معاملات مهمة مع أطراف ذات علاقة تخرج عن النطاق العادي، أو المألوف لأعمال المنشأة، أو مع أطراف ذات علاقة لم تتم مراجعة حساباتهم، أو تتم مراجعتها من قبل مكتب آخر، حضور مالي قوي، أو القدرة على السيطرة على قطاع صناعي معين، يسمح للمنشأة بإملاء شروطها على الموردين، أو العملاء، ينتج عنها معاملات غير مناسبة، أو لم تتم بالشروط المتعارف عليها بين أطراف مستقلة، أصول وخصوم وإيرادات أو مصروفات تتم بناءً على تقديرات مهمة تتضمن أحكاماً شخصية وغير موضوعية، أو يكتنفها عدم تأكد ويصعب تأييدها، استخدام وسطاء الأعمال في معاملات لا يبدو أن لها مبرراً واضحاً فيما يتعلق بالعمل، وحسابات بنكية مهمة أو عمليات في شركات تابعة أو فروع تقع في دول تُعد ملاذاً للتهرب الضريبي دون أن يكون هناك مبرر تجاري واضح لوجودها.

2/ متابعة الإدارة تكون غير فعالة نتيجة لما يلي: هيمنة الإدارة، ممثلة في شخص واحد، أو مجموعة صغيرة في (مؤسسات لا يكون ملاكها هم مدراءها)دون أن تكون هناك أدوات رقابة تعوض ذلك، أو إشراف غير فعال من المكلفين بالحوكمة على عملية التقرير المالي والرقابة الداخلية.

3/ هيكل تنظيمي معقد، أو غير مستقر كما يتضح مما يلي: صعوبة في تحديد المنظمة أو الأفراد الذين لهم مصلحة في السيطرة على المنشأة، هيكل تنظيمي على درجة كبيرة من التعقيد، يتضمن منشآت قانونية غير مألوفة أو خطوط إدارية للسلطة، ومعدل مرتفع من دوران الإدارة العليا، المستشار القانوني، أو المكلفين بالحوكمة.

4/ عيوب في مكونات الرقابة الداخلية نتيجة لما ل: متابعة غير كافية لأدوات الرقابة، بما في ذلك أدوات الرقابة الآلية وأدوات الرقابة على التقرير المالي الأولي، عندما تمثل التقارير الخارجية مطلباً، معدلات دوران

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الأول، مرجع سابق، ص187- 188.

مرتفعة، أو الاعتماد على موظفين غير أكفاء في المحاسبة، والمراجعة الداخلية، أو في فريق تقنية المعلومات، أو أنظمة محاسبية، وأنظمة معلومات غير فعالة، بما في ذلك، الحالات، التي تشتمل على أوجه قصور في الرقابة الداخلية.

ج/ التبريرات (الاتجاهات): وتشمل ما يلي:[1]

- عدم فعالية الاتصال، التطبيق أو المساندة للقيم الخاصة بالوحدة أو المعايير الأخلاقية الموضوعة من قبل الإدارة أو القيام بتوصيل قيم غير ملائمة أو معايير أخلاقية غير ملائمة.[2]
- مشاركة غير مالية مفرطة من قبل الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية أو تحديد تقديرات هامة أو انشغالها في تلك الأمور.
- تاريخ (ماضي) معروف بالانتهاك قوانين لأنظمة ولوائح الأوراق المالية أو للأنظمة واللوائح الأخرى، أو ادعاءات ضد المنشأة أو إدارتها العليا أو المكلفين بالحوكمة تدعي وجود غش أو انتهاك للأنظمة والقوانين.
- اهتمام الإدارة الزائد عن الحد للإبقاء على سعر سهم المنشأة، أو زيادته واتجاه الربح.
- فشل الإدارة في تصحيح نواحي الضعف الهامة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.
- اهتمام الإدارة باستخدام وسائل غير مناسبة لتخفيض الأرباح المبلغ عنها لأسباب تتعلق بالضريبة.
- لا يميز المدير – المالك بين المعاملات الشخصية ومعاملات المنشاة.
- نزاع بين المساهمين حول منشأة يملكها عدد صغير منهم.
- محاولات متكررة من الإدارة لتبرير تطبيق محاسبة غير نظامية، أو غير مناسبة، استناداً إلى الأهمية النسبية.
- توتر العلاقة بين الإدارة والمراجع الحالي، أو السابق من خلال نزاع دائم ومستمر مع المراجع الحالي أو السابق على أمور محاسبية أو تخص المراجع أو خاصة بالتقارير المالية أو طلبات غير معقولة يتم طلبها من المراجع مثل قيد زمني غير معقول لإكمال المراجعة أو قيود على المراجع، تمنع اتصاله على نحو غير مناسب بأشخاص، أو من الوصول إلى معلومات، أو تحد من الاتصال الفعال مع المكلفين بالحوكمة، وسلوك استبدادي من الإدارة في التعامل مع المراجع، خاصةً عندما يتضمن محاولات للتأثير على نطاق عمل المراجع.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الأول، مرجع سابق، ص188- 189.

[2] عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، مرجع سابق، ص31.

ثانيا– عوامل خطر التلاعب الناشئة عن اختلاس الأصول: إن عوامل الخطر التي تتعلق بوجود تحريفات، ناتجة من اختلاس الأصول، يمكن تبويبها(تصنيفها) أيضاً طبقاً لظروف أو حالات ثلاث – إذا وجدت – عادةً ما يوجد غش: الدوافع /الضغوط، الفرص، الاتجاهات /المبررات، وبعض عوامل الخطر التي ترتبط بوجود تحريفات، ناتجة عن تقرير مالي مغشوش قد تكون موجودة أيضاً عندما تكون التحريفات، ناتجة من اختلاس الأصول، وعلى سبيل المثال: فإن وجود متابعة غير فعالة من جانب الإدارة، وأوجه قصور أخرى في الرقابة الداخلية، قد تكون موجودة عند حدوث تحريفات، إما بسبب وجود تقرير مالي مغشوش، أو اختلاس الأصول، وفيما يلي أمثلة لعوامل الخطر المرتبطة بوجود تحريفات، ناتجة عن اختلاس الأصول:[1]

أ/ الحوافز (الضغوط): قد تؤدي الالتزامات المالية الشخصية إلى ضغوط على الإدارة، أو الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقدية، أو الأصول الأخرى والتي تعتبر عرضة للسرقة والاختلاس، وقد تدفع العلاقات السلبية بين المنشأة والموظفين – الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقدية، أو الأصول الأخرى المعرضة للسرقة – هؤلاء الموظفين إلى اختلاس الأصول، فعلى سبيل المثال :قد تحدث العلاقات السلبية من خلال ما يلي:

- إذا كان من المعلوم، أو المتوقع الاستغناء عنهم، أو تم إجراء تغييرات حالية، أو متوقعة في رواتب الموظفين ومكافآتهم، أو خطط التعويضات والمعاشات الخاصة بهم، أو ترقيات ومكافآت وحوافز لا تتفق مع التوقعات.

ب/ الفرص: قد تؤدي بعض الظروف أو الخصائص إلى إمكانية اختلاس الأصول، وعلى سبيل المثال فإن فرص اختلاس الأصول تزيد عند وجود: مبالغ مالية كبيرة في الصندوق، أو خاضعة للتعامل المعالجة، بنود مخزون صغيرة في الحجم، وذات قيمة مرتفعة، أو عليها طلب كبير، أصول قابلة للتحويل مثل (السندات لحاملها، معادن نفيسة، رقائق الحاسب)، أصول ثابتة صغيرة في الحجم وقابلة للتسويق لا تحمل علامات ملكية مميزة،

ج/ الاتجاهات /التبريرات:[2] وتشمل إهمال الحاجة إلى متابعة أو تقليل المخاطر المتعلقة بسوء استخدام الأصول، أو تجاهل هيكل الرقابة الداخلية على اختلاس الأصول من خلال تخطي الأساليب الرقابية الموجودة حاليا، أو من خلال الفشل في تصحيح العيوب المعروفة في الرقابة الداخلية، أو وجود سلوك يوحي بعدم الرضا

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، طبعة 2010، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 190-191.

[2] عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، مرجع سابق، ص32-33.

أو السخط على الشركة وكيفية معاملتها للموظفين، كذلك وجود تغيرات في السلوك أو نمط الحياة قد يدل على أنه تم اختلاس الأصول، أيضا التسامح بشأن السرقات الصغيرة.

وتمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن لارتكاب التلاعب والغش، وتتمثل هذه المراحل في ما يلي:[1]

أولا– مرحلة القيد الأولي (مرحلة إثبات العمليات): يرتكب الغش والتلاعب في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين والدائن)، ويتم التلاعب والغش إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيرادية أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون غش عن عمد بسوء نية.

ثانيا– مرحلة الترحيل والتجميع: يرتكب الغش والتلاعب وكذا الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق حسابات النهائي تكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية.[2]

ثالثا– مرحلة إعداد القوائم المالية: يتنوع الغش والتلاعب والأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عدم التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

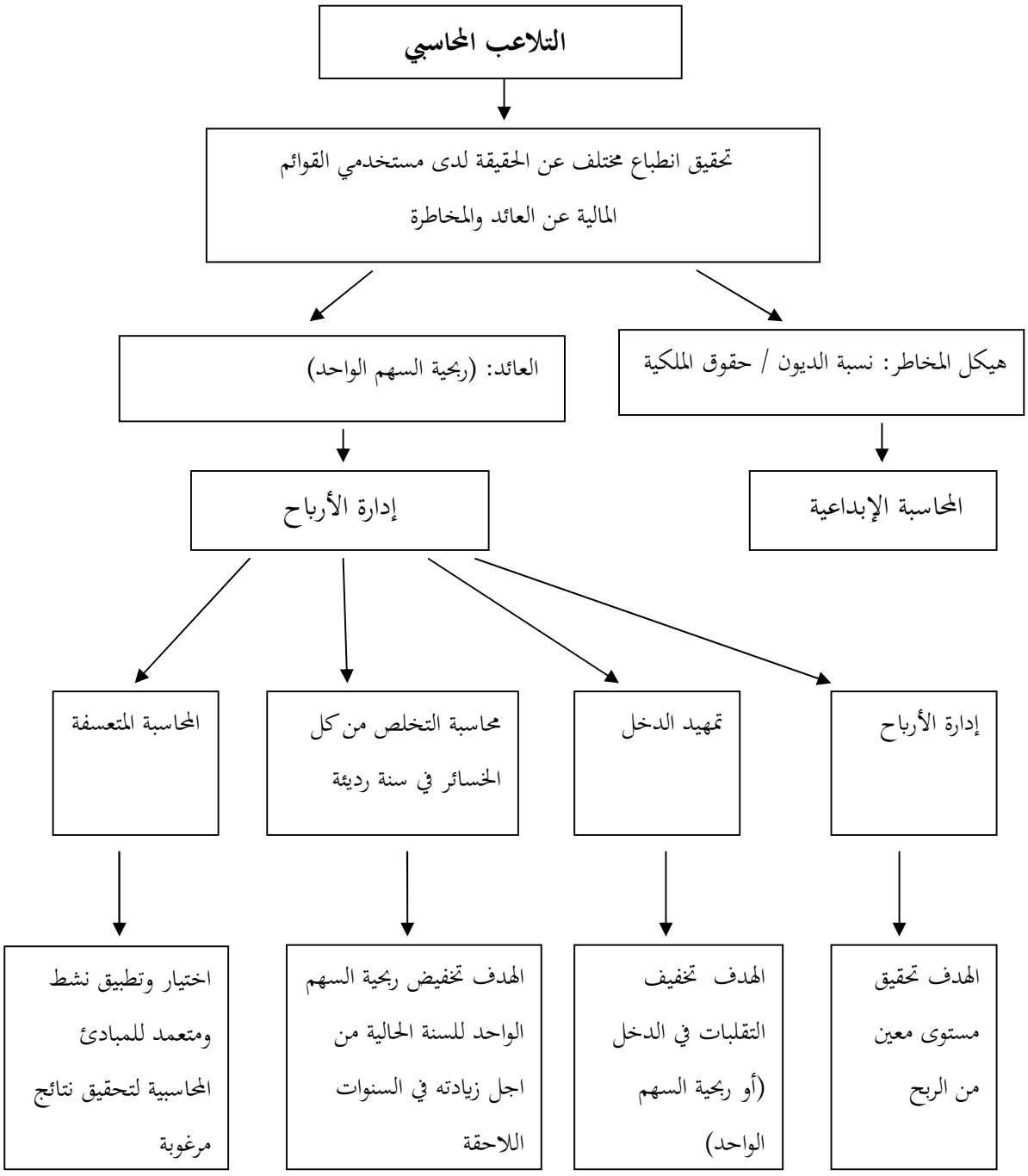
[1] محمد فضل مسعد والخطيب خالد راغب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص50-51.

[2] مصطفى الحلو شرين، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012، ص22.

المطلب الثالث: أساليب التلاعب المحاسبي.

إن الهدف من التلاعب المحاسبي هو التغيير في مقياسين هما ربحية السهم ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ولتحقيق هذه الأهداف يتم استعمال وسائل وأساليب تعتمد على التغيير في الأرباح (ربحية السهم)، والموازنة بين الديون وحقوق الملكية، والشكل الموالي يبين هذه الأساليب أو ما يعرف بأشكال التلاعب المحاسبي.

شكل رقم (2-2):الإطار المفاهيمي لتصنيف مختلف أشكال التلاعب المحاسبي.



المصدر: حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص54.

أولا– إدارة الأرباح: وهي التلاعب بالأرباح للوصول إلى هدف محدد مسبقا من قبل الإدارة أو متنبأ به من قبل المحلل المالي، أو ليكون متوافقا مع مسارات محددة للعمل.[1] ويقصد بها كذلك التحريف المتعمد للأرباح الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبيه تختلف أساسا عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب ,وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح.[2]

ويوجد دافعان لإدارة الأرباح هما: الأول تحقيق منافع ذاتية للإدارة وعندئذ يكون الدافع انتهازيا، والثاني على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق إظهار دخل المنشاة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار المنشاة في سوق المنافسة، وعندئذ يكون الدافع هو كفاءة المنشاة وعندما يكون الدافع انتهازيا أو غير أخلاقي يكون لإدارة الأرباح تأثيرا جوهرياً على المركز الحقيقي للمنشاة، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية،[3] بالإضافة إلى الدافع الانتهازي ودافع كفاءة المنشأة يمكن تقسيم حوافز إدارة الأرباح إلى ثلاثة حوافز رئيسية قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي، أو دافع الكفاءة، أو على الدافعين معاً كما يلي:

- **الحوافز التعاقدية:** تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح عندما تستخدم البيانات المحاسبية كأساس للاعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها، كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرون إلى إدارة الأرباح وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة ، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها.[4]
- **دوافع تتعلق بأوضاع المنشأة في السوق المالي:** تظهر حوافز السوق لإدارة الأرباح عندما يدرك المديرون وجود علاقة بين الأرباح المعلنة والقيمة السوقية للشركة، حيث يقوم المديرون بإدارة الأرباح بنية التأثير على

[1] أصلان حاتم رياض مصطفى، مرجع سابق، ص85.

[2] رؤوف احمد نضال وكاظم صادق جعفر، تأثير إدارة الأرباح في تحديد وعاء ضريبة الدخل بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة لقطاع المصارف، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 4، 2016، ص189.

[3] سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2017، ص24-25.

[4] علي عبد الله أحمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية –دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية–، مجلة الجامعة الخليجية المجلد3 قسم العلوم الإدارية والمالية العدد4، 2011، ص8.

السوق كما هو الحال عند إدارة الأرباح في الفترة ما قبل قيام الشركة بإصدار أسهم جديدة، وذلك بهدف زيادة أسعارها.[1]

- **دوافع تنظيمية:** تتعلق هذه الدوافع بما قد تقدم عليه الإدارة من تلاعب في الأرباح أو التحايل على القرارات أو الضوابط التنظيمية التي تصدرها بعض الجهات الرسمية والرقابية المنظمة للأداء ، فمثلاً تتطلب الأنظمة الرقابية المصرفية توفير حد أدنى من الملاءة المصرفية لرؤوس أموال البنك، وبالتالي تجد هذه المنشات نفسها مضطرة للالتزام بهذا التنظيم، الأمر الذي قد يدفع بعض المديرين إلى التأثير في الأرباح إيجاباً لغرض التحايل على تلك النظم وإظهار منشآتهم بصورة تحقق الملاءة المالية المطلوبة، أما الوجه الآخر من تلك الدوافع فيتمثل في لجوء بعض المنشآت إلى تعمد تخفيض أرباحها لصرف أنظار الغير أو الانتباه السياسي عن الأرباح الكبيرة التي تحققها تلك المنشأة.[2]

ثانيا– تمهيد الدخل: وهو مجموعة من الآليات التي يتم من خلالها تخفيض الأرباح في الفترات التي ترتفع فيها بشكل ملحوظ وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها الأرباح بشكل كبير،[3] ويهدف التلاعب من خلال تمهيد الدخل إلى إنتاج تدفق متزايد من الأرباح، وهو ما يستلزم وجود أرباح كبيرة بما يكفي لإنشاء بنود من أجل تنظيم التدفق عند الضرورة.[4]

أي أن هدف التلاعب من خلال تمهيد الدخل هو تخفيض تقلبات الدخل أو ربحية السهم الواحد حتى تحصل المنشاة على سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح وذلك لتخفيض المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، أي أن المخاطر ترتبط بالتقلب في الدخل بحيث أن المنشآت التي تحقق سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح تقل فيها المخاطرة وتزيد من قيمة المنشاة على المدى الطويل لذلك تلجأ بعض المنشآت إلى تمهيد الدخل،[5] هذا الشكل من التلاعب يستلزم تحقيق المنشاة لأرباح كبيرة بدرجة كافية في بعض السنوات مما يسمح بتكوين

[1] سمير كامل محمد عيسي، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد رقم 2، مصر، 2008، ص15.

[2] علي عبد الله أحمد شاهين، مرجع سابق، ص8.

[3] سوياد أمينة، مرجع سابق، ص28.

[4] Stolowy, H. and Breton, G., A review of research on accounts manipulation, 23rd annual congress of the european accounting association munich, Germany, March 29-31, 2000, p11 .

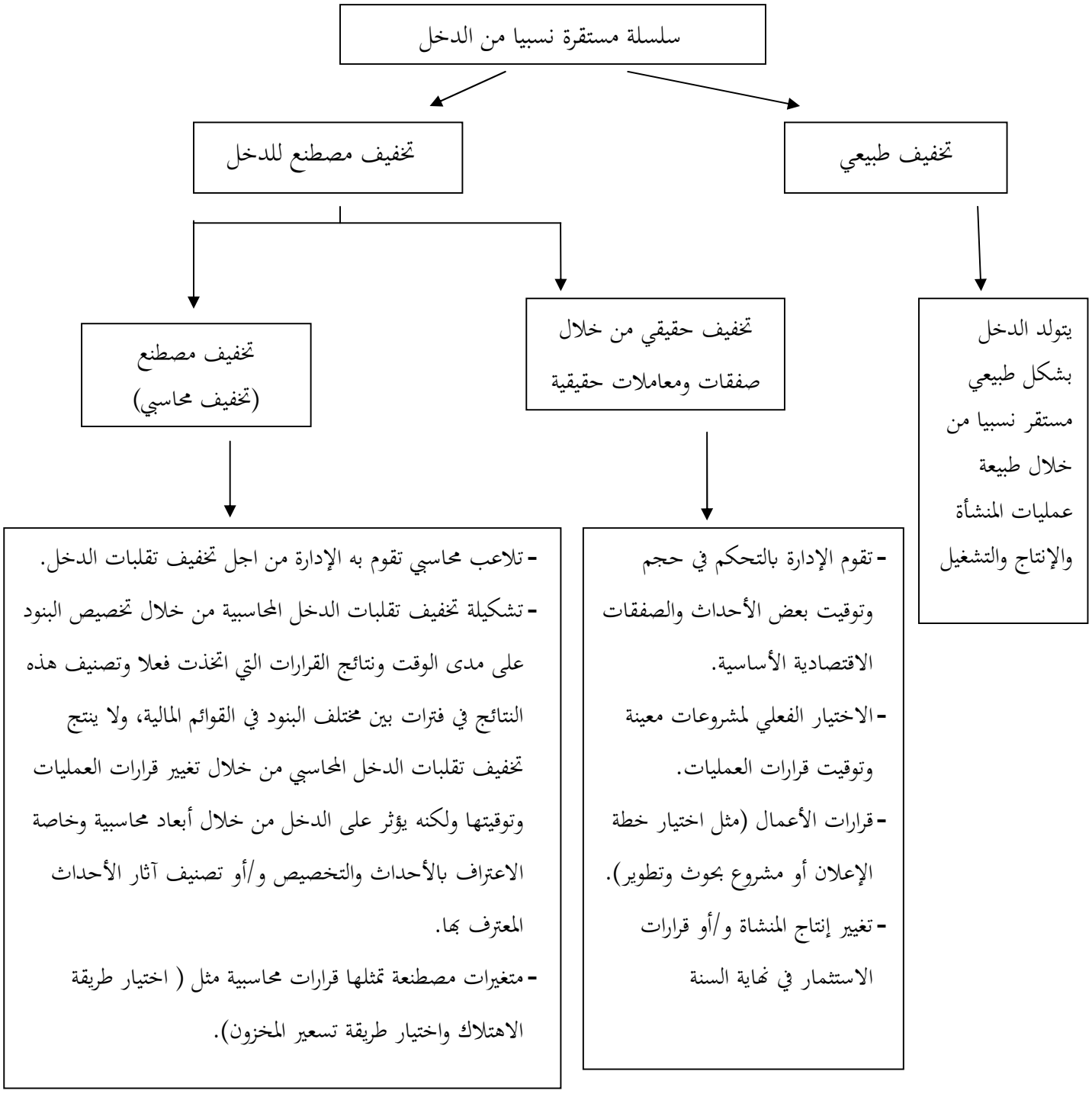
[5] حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص110.

احتياطيات مستترة تستخدم بعد ذلك في تنظيم تدفق الدخل عند الضرورة أي تخفيض الدخل في السنوات المزدهرة وتخزينه لمقابلة انخفاض الدخل في السنوات الرديئة، وهناك عدة طرق لتخفيف تقلبات الدخل هي[1]:

- **تخفيف طبيعي**: حيث يتولد الدخل بشكل طبيعي مستقر نسبياً من خلال طبيعة عمليات المنشأة والإنتاج والتشغيل.
- **تخفيف حقيقي من خلال صفقات ومعاملات حقيقية**: فقد تقوم الإدارة بالتحكم في حجم وتوقيت بعض الأحداث والصفقات الاقتصادية الأساسية، كما قد تتحكم الإدارة بقرارات الأعمال كاختيار خطة الإعلان أو مشروع بحوث وتطوير، كما قد تقوم بتغيير إنتاج المنشأة أو قرارات الاستثمار في نهاية السنة على أساس معرفة الإدارة بكيفية أداء المنشأة حتى ذلك الوقت.
- **تخفيف مصنع**: وهو تخفيف محاسبي عن طريق التلاعب المحاسبي الذي تقوم به الإدارة من أجل تخفيف تقلبات الدخل، أو اتخاذ قرارات محاسبية مصطنعة كاختيار طريقة إهتلاك أو تسعير المخزون دون غيرها.

[1] كراز شادي، دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق سوريا، ص107.

شكل رقم (2–3): الأنواع المختلفة لتخفيف تقلبات الدخل



المصدر:حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص63.

ثالثا– المحاسبة المتعسفة (العدوانية): هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبية محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم لا.[1]

رابعا– الغش والاحتيال بالتقارير المالية: هو إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد او حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية، وهذا النوع من التلاعب يعد مخالفا للقانون وللمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتنطوي عمليات الاحتيال على التلاعب بالمعلومات المستخدمة لإعداد البيانات المالية التي يتم إصدارها للجمهور أو إلى الأطراف المعنية الأخرى. تتم عمليات الاحتيال بشكل عام لإظهار أنه تم تحقيق بعض الأهداف المالية أو المبيعات أو توقعات الميزانية، والهدف المقصود هو إما زيادة أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة أو الحصول على تمويل بشروط أكثر ملاءمة، ويمكن كذلك التلاعب بالنتائج لإظهار دخل خاضع للضريبة أقل من أجل تقليل الالتزام الضريبي.

تحتوي عمليات الاحتيال هذه على عدد من النماذج ويمكن أن تكون على مستوى الشركة أو تقتصر على قسم أو شخص داخل الشركة، وبشكل عام يضم الاحتيال عمليات التلاعب بالمبيعات والمصروفات (أرقام الأرباح والخسائر)، أو تقييم الأصول وإخفاء الالتزامات (بنود الميزانية العمومية)، وتركز عمليات الاحتيال هذه على أحد هدفين رئيسيين: الأول جعل الأداء يبدو أفضل من الواقع لجذب الاستثمار، والثاني لجعل الأداء يبدو أسوأ (لخفض المسؤولية الضريبية للشركة)، وعادة ما يكون ضحايا هذا الاحتيال هم المستثمرين أو المساهمين أو الممولين، الذين يفقدون قيمة استثماراتهم خاصة عندما تنخفض أسعار الأسهم بعد اكتشاف عمليات الاحتيال.[2]

خامسا– ممارسات أساليب المحاسبة الاحتيالية (الإبداعية): وهي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.[3]

[1] أصلان حاتم رياض مصطفى، ص85.

[2] Godwin, E. O., Any justification for creative accounting: where are fraud, examiners?, ACFE African conference october 15-17, 2018: Johannesburg, p11-12.

[3] أصلان حاتم رياض مصطفى، مرجع ذاته، ص85.

المطلب الرابع: أشكال وأساليب التلاعب في البنوك.

على الرغم من أن العديد من مجالات عمليات البنك تكون عرضة لعمليات التلاعب والاحتيال، إلا أن أكثرها شيوعا يحدث عند الإقراض واخذ الودائع والقيام بالعمليات التجارية، وأشار المعيار رقم (1006) للأنواع الأكثر شيوعًا من عمليات الاحتيال المصرفي ولخصها في الجدول التالي:

جدول رقم (2–6): أمثلة حول عوامل مخاطر التلاعب والاحتيال القابلة للتطبيق على البنوك.

	أخذ الودائع	التداول	الإقراض
احتيالات الإدارة والموظفين	– إخفاء المودع الحقيقي. – ودائع غير مسجلة. – سرقة ودائع أو استثمارات العميل، وبالذات الحسابات الراكدة (المستترة)	– علاقات خارج السوق – تداولات الأطراف ذات الصلة. – عمليات ابتزاز الوسيط – صفقات زائفة – صفقات غير مسجلة – مخصصات صفقة مؤجلة – سوء استخدام الحسابات الخيارية – استغلال الضعف في الإجراءات المماثلة – تزييف بيانات الدفاتر – التواطؤ عند القيام بالتقييمات (علاقات القيم) – سرقة أو سوء استعمال الضمانات الإضافية المحفوظة كضمانة	– قروض لمقترضين وهميين – استخدام شركات رمزية – تحويلات الودائع – صفقات مع الشركات ذات العلاقة – عمليات الابتزاز والإغراءات – استخدام مؤسسات موازية – تحويلات الأموال – بيع الضمانات المستردة اقل من السعر في السوق – الرشاوي بهدف استرجاع الضمانة أو لتخفيض المبالغ المطلوبة – سرقة أو سوء استعمال الضمانات الإضافية المحفوظة كضمانة.
	– غسيل الأموال	– مبيعات احتيالية	– انتحال الشخصية

الاحتيال الخارجي	– تعليمات احتيالية – عملة أو حوالات مزيفة – استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات	– معلومات أو وثائق كاذبة تتعلق بالنظراء	ومعلومات زائفة في طلبات القرض وبالتالي الوثائق المرفقة – استخدام رهن لأكثر من مرة – تقييمات احتيالية – ضمانات ملفقة أو ليست ذات قيمة – سوء استخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء – بيع غير مصرح به للضمانات

المصدر: الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدار 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص119-120.

أولا– عوامل مخاطر الاحتيال بالعلاقة مع دورة أخذ الودائع:[1]

1/ إخفاء المودع الحقيقي: (إخفاء هوية المودع، ربما في العلاقة مع تحويلات أو غسيل الأموال)، وتتمثل في:

أسماء مماثلة أو تبدوا متشابهة للحسابات المختلفة، وشركات مودعة أجنبية دون تحديد واضح لأعمالها أو التي يوجد عنها تفاصيل قليلة.

2/ ودائع غير مسجلة: وتضم: أي دليل لاستلام الإيداع بواسطة أي شركة أخرى والتي يوجد عنها تفاصيل في مقدمة العقد، سواء كانت جزء من البنك أم لا، والتوثيق المطلوب والمحفوظ في مكاتب الإدارة ليس له علاقة بأعمال البنك أو إجابات مراوغة تتعلق بمثل تلك الوثائق.

3/سرقة ودائع أو استثمارات العميل: وتضم: العملاء الذين لديهم ترتيبات لحفظ البريد أو الذين لديهم اتصالات قليلة مع البنك، أو لا يوجد قرار مستقل للتعامل مع شكاوي العميل أو لمراجعة حسابات العملاء الذين لديهم ترتيبات لحفظ البريد.

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدار عام 2010، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص121.

ثانيا– عوامل المخاطرة بخصوص دورة التداول:[1]

1/ علاقات خارج السوق/ صفقات الأطراف ذات الصلة: لا يوجد نقاط تفتيش على الأسعار التي تجري بها الصفقات، أو مستويات غير عادية من النشاط مع نظراء محددين

2/ عمليات ابتزاز الوسيط: مستويات عالية من العمل مع وسيط محدد، واتجاهات غير عادية في عمولات الوسيط.

3/ صفقات زائفة: عدد ملحوظ من الصفقات الملغاة، أو قيمة عالية بشكل غير عادي لعمليات لم يتم إنهاءها.

4/ صفقات غير مسجلة وتضم: مستويات عالية من الربح عن طريق موزعين معينين بالعلاقة مع إستراتيجية التوزيع المعلنة، وعدد ملحوظ من تثبيتات النظير غير المتطابقة.

5/ مخصصات صفقة مؤجلة: لا يوجد ختم للتاريخ على مستندات الصفقة أو مراجعة لتاريخ التسجيل، أو تغييرات في تفاصيل أوراق الصفقة أو الكتابة فوق تلك التفاصيل.

6/ سوء استعمال الحسابات الاختيارية وتتمثل في: اتجاهات غير عادية على حسابات اختيارية محددة، او ترتيبات خاصة لتحضير وإصدار البيانات.

7/ تزييف البيانات الدفترية: لا يوجد تفصيل لسياسات وإرشادات التقييم، أو اتجاهات غير عادية في قيم دفترية محددة.

ثالثا– عوامل مخاطر الاحتيال بخصوص دورة الإقراض:[2]

1/ قروض لمقترضين وهميين / العمليات مع الشراكات ذات العلاقة: وتشمل ملفات قروض هزيلة تضم معلومات سطحية غير مكتملة، وتوثيق ضعيف أو ادعاء الإدارة أن المقترض ثري وهو بلا شك يستحق الثقة،

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدار عام 2010 الجزء الثاني، ص121-122.

[2] نفس المرجع السابق، ص 122-123.

تبدو التقييمات عالية وتم استخدام مقيمين من خارج المنطقة المسموح بها أو تم استخدام نفس المقيم لعدد كبير من التطبيقات، وكذا عروض تمديد سخية أو بنود معدلة عندما يخفق المقترض.

2/ تحويلات الودائع أو الإقراض المسند بآخر: يقوم بنك آخر بإيداع بنكي (مصرفي)، يستخدم بعد ذلك لضمان قرض لمستفيد رشحه موظف محتال من كادر البنك الأول، حيث يخفي حقيقة أن الإيداع هو الضمان.

- الضمانات على الودائع (تكشفها التثبيتات التي تطلب الكشف عن تلك الضمانات بالتحديد)
- توثيق الملفات المحفوظة في مكاتب المدراء أو الموظفين في المناصب العليا خارج منطقة حفظ الملفات المعتادة، يتم إرجاء الودائع باستمرار أو يتم تنفيذها حتى وان كانت السيولة شحيحة.

3/ استخدام شركات معينة/ عمليات مع الشركات ذات العلاقة وتضم: هياكل معقدة يتم إخفاءها بسرية، أو عدة عملاء عن طريق وسيط وحيد، بمعنى يتعامل بشكل حصري مع موظف واحد من الكادر، او شراكات التزامات محدودة دون إفصاح كامل عن الملكية أو بوجود هيكل ملكية شائع معقد.

4/ عمليات الابتزاز والإغراءات وتضم: مبالغ مفرطة ناتجة عن أعمال قام بها موظفي قروض محددين، توصيات قوية من مدير أو موظف الإقراض لكن لا يوجد بيانات أو توثيق في ملف الائتمان، ومؤشرات عن ضعف ضوابط التوثيق، على سبيل المثال توفير التمويل قبل إتمام التوثيق.

5/ استخدام مؤسسات موازية: (شركات تحت الرقابة العامة للمدراء / حاملي الأسهم) وتضم: تسوية غير متوقعة للقروض التي حولها مشكلة بفترة قصيرة قبل نهاية المدة أو قبل زيارة المراجعة، أو إقراض جديد غير متوقع قريبا من نهاية المدة، أو تغييرات في نماذج العمل مع المؤسسات ذات العلاقة.

6/ تحويلات الأموال: (الأساليب المستخدمة لإخفاء استخدام أموال البنك لعمل دفعات قرض واضحة):

- القروض التي تصبح فجأة مستحقة قبل فترة قصيرة من نهاية المدة او قبل زيارة المراجعة.
- العمليات مع الشركات داخل المجموعة أو مع شركاتها الزميلة والتي لا يكون فيها الهدف التجاري واضحا.
- غياب تحليل التدفق المالي الذي يدعم توليد الدخل وقدرة المقترض على الدفع.

7/ التمثيل والمعلومات الزائفة على طلبات القروض / التعهدات المزدوجة من الضمانات / التقييمات الاحتيالية / الضمانات الكاذبة أو بدون قيمة: لا يوجد تقييم على الموقع أو زيارة من قبل المقترض، صعوبة في الحصول على توثيق للأوراق الائتمانية للشخص، وتوثيق متضارب أو غير موجود بالإضافة إلى تضارب التفاصيل الشخصية، مقيّم من خارج المنطقة التي تقع فيها الملكية، يتم طلب التقييم واستلامه بواسطة المقترض بدلا من المقرض، غياب التحقق من الرهونات العقارية لتثبيت مواقف وأولويات الرهن العقاري، وغياب الضبط الفعلي للضمانات التي تتطلب امتلاكا ماديا من أجل ضمان القرض (على سبيل المثال المجوهرات والسندات لحامله والأعمال الفنية).

كما أشار بيان ممارسة المراجعة الدولي رقم (1006) إلى أن البنوك تواجه تهديدا مستمرا من جهة الاحتيال بواسطة الحاسوب، حيث يمكن لقراصنة الحاسوب وغيرهم من الذين يمكنهم الحصول على دخول غير مصرح به إلى أنظمة حاسوب البنك وقاعدة بيانات المعلومات أن يتلاعبوا بأموال الحسابات الشخصية وان يسرقوا معلومات خاصة عن المؤسسة وعملائها.[1]

وتنشأ مخاطر الاحتيال جميعها في المصارف لقصور واضح في أساليب وإجراءات ومقومات نظم الرقابة الداخلية بالمصرف وذلك كما يلي:[2]

1/ الافتقار للإشراف الإداري والإخفاق في تطوير نهج رقابي قوي داخل المصرف ، نتيجة عدم وعي الإدارة بالثقافة الرقابية ، وعدم كفاية الإرشاد والإشراف بواسطة هؤلاء المكلفين بالحوكمة والإدارة، وعدم وجود مسئولية إدارية واضحة من خلال تحديد الأدوار والمسئوليات، ويمكن أن تتضمن هذه الحالات عدم وجود حوافز مناسبة للإدارة لتنفيذ الخطوط الإشرافية الراسخة والمحافظة على مستوى عالي من الوعي الرقابي داخل مجالات العمل.

2/ الاعتراف والتقييم غير الملائمين لمخاطر أنشطة مصرفية معينة ، سواء كانت ضمن الميزانية العمومية أو خارجها، وعندما لا يتم تقييم مخاطر المنتجات والأنشطة الجديدة على نحو جيد، وعندما لا يتم تحديث أنظمة

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدار عام 2010 الجزء الثاني، مرجع سابق، ص118.

[2] نفس المرجع السابق، ص118-119.

الرقابة التي تعمل بشكل جيد على منتجات تقليدية ابسط، بحيث تخاطب المنتجات الجديدة المعقدة، يمكن أن يتعرض البنك لمخاطر خسارة أكبر تنتج عن الاحتيال.

3/ عدم وجود أو إخفاق هياكل الرقابة الرئيسية والأنشطة، مثل الفصل بين الواجبات والموافقات والتحققات والمطابقات ومراجعة الأداء التشغيلي، وغياب الفصل بين الواجبات يلعب دورا رئيسيا في الأنشطة الاحتيالية التي تتسبب للبنوك بخسائر ملحوظة.

4/ عدم ملائمة وسائل نقل المعلومات بين المستويات الإدارية داخل المصرف ، وخاصة في توصيل المشاكل إلى المستويات العليا. فعندما لا يتم نقل السياسات والإجراءات بشكل مناسب إلى جميع الموظفين المشتركين في النشاط ، ربما يعمل ذلك على إيجاد بيئة تتبنى الأنشطة الاحتيالية، بالإضافة إلى انه ربما يمر الاحتيال دون أن يكتشف وذلك حين لا تنقل معلومات حول أنشطة غير مناسبة كان من الواجب لفت انتباه المستويات الإدارية الأعلى إلى المستوى المناسب إلا عندما تصبح المشاكل مستعصية أكثر.

5/ برامج مراجعة داخلية وأنشطة مراقبة غير ملائمة أو غير فعالة، فعندما لا تكون المراجعة الداخلية أو أنشطة المراقبة الأخرى قوية بشكل كافي لتحديد الضوابط الضعيفة والإبلا غ عنها، قد يمر التلاعب والاحتيال دون أن يكتشف في البنوك، وعندما لا يتم تنفيذ الأساليب المناسبة لضمان أن الإدارة تصحح العيوب التي يبلغ عنها المراجعون قد يستمر الاحتيال دون ان يتم ردعه.

❖ محددات اكتشاف التلاعب المحاسبي:

من بين العديد من العوامل التي تؤثر على كشف التلاعب في البيانات المالية، اخترنا التركيز على ثلاثة عوامل في هذه الدراسة وتتعلق هذه العوامل بشخصية المراجع الخارجي وهي: استقلال المراجع الخارجي، التخصص الصناعي للمراجع، والالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي.

1/ استقلال المراجع الخارجي: يعتبر الاستقلال سمة مهمة للمراجعين الخارجيين، وهو من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات الأكاديمية والإصدارات المهنية وخاصة فيما يتعلق بالتهديدات التي قد يتعرض لها استقلال مراجع الحسابات، وتعود أهمية استقلال مراجع الحسا بات لكونها أحد أهم معايير المراجعة، وأن استقلاله من أهم ما يهتم به مستخدمي القوائم المالية لإضفاء الثقة على معلومات تلك القوائم.

وتعرَّف استقلالية المراجع بأنها "الموقف العقلي غير المتحيز لمدقق الحسابات في اتخاذ القرارات طوال فترة التدقيق وإعداد التقارير المالية"،[1] أي هي موقف عقلي يأخذ وجهة نظر غير منحازة في أداء اختبارات المراجعة أثناء جمع وتقييم الأدلة، وتقييم النتائج، وإصدار تقرير المراجعة.[2] وهناك عدة عوامل تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي، وإذا حدث وتأثرت استقلاليته بهذه العوامل فان احتمالية اكتشافه للتلاعب والاحتيال بالقوائم المالية قد تتأثر، أي هناك احتمالية لعدم اكتشاف التلاعب والاحتيال بالقوائم المالية نتيجة تأثر استقلالية المراجع الخارجي بعوامل معينة، وبالتالي تتبدد ثقة مستخدمي القوائم المالية في خدماته.

2/ التخصص الصناعي للمراجع: تتطلب الممارسة المهنية للمراجعة أن يقوم بها مراجع مؤهل تأهيلا علميا وعمليا كافيا يمكنه من إبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم والبيانات المالية محل المراجعة، ويعود ارتفاع درجة كفاءة المراجع المتخصص في صناعة معينة إلى ارتفاع رصيد خبراته المتراكمة في هذه الصناعة بدءا من مرحلة التخطيط لمهمته حتى تقديمه لتقرير المراجعة، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع درجة جودة أداء عملية المراجعة، وهذا يعني أن التخصص الصناعي للمراجع يدعم الممارسة المهنية لعملية المراجعة ويحقق للمراجع فهم اكبر لطبيعة وخصائص واتجاهات صناعة العميل التي تخصص فيها، والمراجع المتخصص هو مراجع لديه معرفة وخبرة وفهم عميق في صناعة معينة، والمراجعة المتخصصة هي "وسيلة تمكن المراجع من المعرفة الكاملة والعميقة لصناعة العميل وبالتالي تسهل له إمكانية تقديم خدمات مراجعة متميزة للعملاء الذين ينتمون إلى قطاع صناعي واحد، وتكون أعلى جودة من الخدمات التي يمكن أن يقدمها مراجع غير متخصص صناعيا"[3]، ويتمتع المراجعون المتخصصين في صناعة ما بقدر أكبر من القدرة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال والتلاعب في البيانات والقوائم المالية.[4]

[1] Bartlett, R. G., A scale of perceived independence: New evidence on an old concept, accounting, Auditing and Accountability Journal, 6(2), 1993, p 52.

[2] Sarwoko, I. and Sukrisno, A., An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: evidence from Indonesia, International conference on accounting studies 2014, ICAS 2014, 18-19 august 2014, Kuala Lumpur, Malaysia, p273.

[3] خواجة موسى جمعة نادية، دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص35.

[4] Mukhlasin, M., Auditor tenure and auditor industry specialization as a signal to detect fraudulent financial reporting, Academy of Accounting and Financial studies Journal, 22(5), 2018, p2.

إن الدور الذي يمكن أن يقوم به المراجع المتخصص للحد من أساليب التلاعب يكمن في:[1]

- التخصص في أداء عمل معين يعني تكرار أداء هذا العمل، ومن المنطقي أن ذلك يؤدي إلى الإلمام بمعظم أسرار هذا العمل، ومن ثم زيادة القدرة على إتقانه وأدائه وسرعة اكتشاف مواطن الخلل إن وجد.
- يزيد تخصص المراجع من جودة مراجعة التقديرات التي تتضمنها القوائم المالية، حيث أن هذه التقديرات تحتاج إلى مراجع يتمتع بقدر كبير من الخبرة بحيث هذه التقديرات قد تكون مدخل لإحداث تلاعب بالقوائم المالية.
- يؤدي تخصص المراجع إلى تقليل مخاطر المراجعة إلى أقل حد ممكن نتيجة تفوق معرفته المتخصصة بنفس مجال عملية المراجعة.

3/ الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي: يعتبر الالتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق أمرًا ضروريًا لاكتساب ثقة أصحاب المصلحة، ومن أجل زيادة ثقة أصحاب المصلحة يجب على المحاسبين والمراجعين الالتزام بالمبادئ الأساسية للمعايير الأخلاقية (المدونات الأخلاقية) التي وضعتها المجموعات المهنية، وأخلاقيات مهنة التدقيق ما هي إلا مجموعة من المعايير والمبادئ التي تهيمن على السلوك المهني والمتعلقة بما هو صحيح وما هو خطأ.[2] وتشمل المبادئ الأخلاقية على: الاستقلال والموضوعية، النزاهة، السرية، الكفاءة المهنية، العناية الواجبة، والسلوك المهني.

[1] أبو ظهير محمد الأمين وبيوض نجيب سالم، اثر التخصص الصناعي القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 15، جانفي 2020، ص342.

[2] العامري صالح مهدي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص135.

المبحث الثالث: المحاسبة الإبداعية كأحد أهم أشكال التلاعب في الحسابات.

أصبح مفهوم المحاسبة الإبداعية محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير خاصة بعد أحداث انهيار شركة إنرون وغيرها من الشركات الرائدة، وتحميل شركة آرثر أندرسون لكونها الشركة المسئولة عن مراجعة حسابات شركة إنرون، جزءا من مسؤولية انهيار الشركة واتهامها بالتلاعب بالبيانات المحاسبية للشركة مستغلة بعض المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الحقيقي والصحيح.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة الإبداعية.

على الرغم من تعدد المصطلحات الدالة على المحاسبة الإبداعية ما بين المحاسبة الخلاقة والمحاسبة التجميلية والمحاسبة الاحتيالية وكذا إدارة الأرباح وتمهيد الدخل أو تلطيف الدخل، إلا أن العديد من الدراسات تجمع على أن هذا الإجراء هو محاولة مقصودة من الإدارة لتوصيل إشارة معينة لمستخدمي القوائم المالية.[1] أو هي "عبارة عن تحويل أرقام المحاسبة المالية عما هي عليه فعلاً إلى ما يرغب فيه المعدُّون من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و/ أو تجاهل بعضها و / أو جميعها"[2]، كما يمكن تعريفها بأنها العملية التي يستخدم فيها المحاسبون معرفتهم بقواعد المحاسبة للتعامل مع الأرقام الواردة في حسابات الشركة[3]، كما تعرف أيضا بأنها "عمليات أو ممارسات حديثة ومعقدة ومبتكرة يقوم من خلالها المحاسبون باستخدام معرفتهم بالقواعد والقوانين المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات أو التلاعب بها بقصد تحقيق أهداف محددة"،[4] ويمكن تعريفها بأنها الاختيار المدروس من بين الطرائق والسياسات المحاسبية التي تكون من ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، من اجل تعظيم المنفعة الشخصية للإدارة أو لتعظيم قيمة الشركة.[5]

---

[1] صيام وليد زكريا ، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5، العدد 2، الأردن، 2009، ص 163.

[2] Naser. K, and M., Pendlebury: A note on the use of creative accounting, British Accounting Review 24, 1992, p 4.

[3] Amat, O. B. and Dowds., The ethics of creative accounting, Journal of Economic Literature Classification: M41, 1999.

[4] الخشاوي محمود والدوسري ناصر، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، السعودية، 2008، ص7.

[5] Ronser, R., Earnings manipulation in failing firms contemporary, Accounting Research, Vol 20, No 2, 2003, p362.

وهي أيضا اختيار واستخدام وتغيير السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والممارسات المحاسبية الخاطئة، في التأثير على المعلومات المحاسبية وقيم البنود الظاهرة في القوائم المالية، وبما يحقق أهداف ومصلحة فئة معينة دون باقي الفئات الأخرى.[1]

من التعريفات السابقة يمكن تلخيص أهم خصائص المحاسبة الإبداعية وهي:[2] المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة، ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية، ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين البدائل والمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية، وأن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالبا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

وهناك من يرى انه بالرغم من أن المحاسبة الإبداعية غير قانونية، إلا أنها تشير إلى أن المديرين يتعرضون لضغوط مالية تدفعهم للبحث عن حلول دون التشكيك في تصرفاتهم الأخلاقية.[3]وقد يكون للمحاسبة الإبداعية تأثير إيجابي على أعمال المنشاة على المدى القصير، إلا انه على المدى الطويل قد تؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والإعسار وحتى الإفلاس، كما أنها تعتبر أصل العديد من فضائح المحاسبة[4]، ومن الواضح أنه في فترات مختلفة قبل الإفلاس، يتم تطبيق مجموعة متنوعة من أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل الشركات التي تعاني من ضائقة مالية ولتحديد الوقت و نطاق تنفيذها، وتتبع أساليب مختلفة لتحليل بياناتها المالية. علاوة على ذلك ، يبدو أن البيئة الاقتصادية وخصائص الاقتصاد الكلي، مثل الأزمات الاقتصادية هي المحرك لسلوك الشركات فيما يتعلق بتطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية.[5]

[1] حماد طارق عبد العال، المحاسبة الابتكارين، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص11.

[2] فداوي فريد أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، فبراير، 2014، ص252.

[3] Berisha,V. and Shala, A., Effect of creative accounting on the company, 8th international scientific conference on economic and social development and 4th eastern european ESD conference: Building resilient economy, Zagreb, Croatia, 19 december 2014, p379.

[4] Remenarić,B. and Mijoč,I. and Kenfelja,I., Creative accounting –motives, techniques and possibilities of prevention, ekonomski vjesnik/ econviews, *God.31*, 2018, p194.

[5] Arnis1, N. and karamanis1, k. and kolias, G., Detecting creative accounting in businesses in financial distress, Accounting and Finance Research, Vol. 8, No. 2, 2019, p235.

المطلب الثاني: دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية وأسباب ظهورها.

أولا– دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية: تتمثل دوافع المحاسبة الإبداعية في الآتي:[1]

- التأثير الايجابي على سمعة الشركة في السوق :إذ عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين القيم المالية المتعلقة بأداء منشآت الأعمال التي إن لم تحرف ستعكس صورة سلبية عن الشركة أمام منافسيها.
- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية :إن تراجع القيم المالية لمنشآت الأعمال يؤثر سلبًا في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم ، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار ، لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف إلى تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.
- زيادة الاقتراض من البنوك :تستخدم العديد من البنوك التجارية جملة من المعايير والمؤشرات الائتمانية بهدف تقييم أداء منشآت الأعمال كخطوة تسبق اتخاذ قرار منح القروض لهذه المنشآت، لذلك تلجأ تلك المنشآت إلى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف تحسين تلك المؤشرات والمعايير، الأمر الذي سيؤثر ايجابيًا في عملية اتخاذ القرار الائتماني بمنح القروض.
- لغايات التلاعب الضريبي: تقوم بعض منشآت الأعمال من خلال تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة النفقات بتخفيض هوامش الاقتطاع الضريبي المترتب عليها.
- تحسين الأداء المالي للمنشأة بهدف تحقيق مصالح شخصية :تقوم إدارات العديد من منشآت الأعمال بتحسين قيم المنشآت التي تقوم بإدارتها لعكس صورة إيجابية عن أدائها لغايات شخصية تتمثل في تحسين صورة هذه الإدارة أمام مجالس الإدارة.
- لغايات التصنيف المهني: تتنافس العديد من منشآت الأعمال العاملة في ذات القطاع للحصول على تصنيفٍ متقدِمٍ على منافسيها في عمليات التصنيف المهني التي تجريها مؤسسات دولية متخصصة استنادًا إلى مؤشرات ومعايير مالية تستخلص من البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية التي تعدها منشآت الأعمال، لذلك تلجأ هذه المنشآت إلى تحسين بعض قيمها المالية للحصول على تصنيف متقدم.

[1] حسن نمر الحلبي ليندا، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص24.

- تأخير نشر معلومات: لأغراض السوق فقد يرغب أعضاء مجلس الإدارة أو المديرون الانخراط في صفقات أو معاملات داخلية في أسهم شركاتهم فيستخدمون المحاسبة الإبداعية لتأخير نشر المعلومات لأغراض السوق، ومن ثم يحسنون من فرصتهم من الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف التي يسعون لتحقيقها[1].
- تجنب التكلفة السياسية: تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة مثل قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة، لذلك قد تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية إلى تبني إدارة المكاسب أو اختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض هذا الربح وذلك لكي تتمكن هذه الوحدات من تجنب تلك التكلفة.[2]
- محاولة إلقاء اللوم على الإدارة القديمة: حيث تعمل بعض الإدارات خاصة عند تغيير الإدارة القديمة بإدارة جديدة على محاولة جعل السنة المالية السابقة للإدارة القديمة في أسوأ صورة، بمعنى تحميل هذه السنة بجميع النفقات وجميع الخسائر المحتملة أي أن جميع الخسائر الرديئة يجب تحميلها على هذه السنة، وإذا حدث بعد ذلك أي تقدم فان الإدارة الجديدة ستبدو في صورة أفضل.[3]

ثانيا– أسباب ظهور المحاسبة الإبداعية: هناك عوامل ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية، وهي:

- يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة المصدر الرئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية، فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين في تحصيل ضرائب أكثر، وتعدد المصالح رغم تعارضها هو ما تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية،[4]
- **حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية:** يؤثر الاختيار بين البدائل المحاسبية الخاصة بالقياس وتقدير النتائج في نوعية المعلومات المحاسبية والاقتصادية التي تحصل عليها الأطراف المختلفة المهتمة بالقوائم المالية؛ ومن ثم

[1] حمادة رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010، ص99.

[2] باخجة عبد الله محمد طالب، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية، في ظل معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق، 2013، ص26.

[3] حماد طارق عبد العال، المحاسبة الابتكارية، مرجع سابق، ص41.

[4] شقبقب عيسى وزغار يحيى، فعالية لجان المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية، مجلة المؤسسة، العدد 4، 2015، ص67.

التأثير في عملية اتخاذ القرار، كما تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للشركة أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة، وهذا يترتب عليه اختيار الشركة الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة، ومثال ذلك أنه في الكثير من البلدان يسمح للشركات أن تختار ما بين سياسة إطفاء نفقات البحث والتطوير حال حدوثها أو رسملتها أو إطفائها على مدى فترة حياة الشركة[1].

- **حرية التقديرات المحاسبية:** يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع، وهذا يتيح للإدارة إمكانية التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى أهداف حددتها مسبقا، ومثال على ذلك تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الاهتلاكات وهو ما يتم داخل الشركة وهذا ما يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير حول إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل او متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.[2]
- **توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية:** يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للشركة، فإذا ترك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسبا، فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة، مثلاً لو أن شركة لديها استثمار معين بمبلغ معين وهذا بالتكلفة التاريخية، ويمكن بيعه بمبلغ أعلى وذلك بالقيمة الحالية ، ففي هذه الحالة يكون أحياناً أمام إدارات الوحدات الاقتصادية الحرية في اختيار السنة التي يرغبون فيها ببيع هذا الاستثمار وهذا بالتأكيد سينعكس على زيادة أو تقليل الربح في الحسابات الختامية.[3]

[1] بالرقي تيجاني، المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، 2012، ص35-36.

[2] الأغا عماد سليم، دور حوكمة الشركات في الحد من التاثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2011، ص82.

[3] خلاوي ستار جبار وحسن كاظم إيناس، القيمة العادلة وتأثير استخدامها في تطبيقات المحاسبة الإبداعية للقطاع المصرفي التجاري العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 24، 2016، ص10.

- تسمح بعض القواعد المحاسبية للوحدة الاقتصادية باختيار أساليب محاسبية مختلفة و سياسات محددة بهدف إعطاء صورة مالية مرغوبة عن الوحدة الاقتصادية.
- **القيود المزيفة المحاسبية:** يمكن أن تستخدم للتلاعب في قيم الميزانية و نقل الأرباح بين الفترات المحاسبية، ويتحقق ذلك من خلال إدخال القيود المحاسبية ذات العلاقة بتعاون طرف ثالث مثل بيع أحد موجودات الوحدة الاقتصادية وإعادة استئجارها حتى نهاية عمرها الإنتاجي، إن سعر البيع المشترط بإعادة التأجير يمكن أن يكون أعلى أو أقل من القيمة الفعلية للموجود، بحيث يستخدم الفرق لزيادة أو تخفيض قيمة الموجود و الأرباح.(أي يمكن تعويض التباين عن طريق زيادة الإيجارات أو تخفيضها.

المطلب الثالث: الخدع المالية التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية.

من أهم الكتاب الذين تناولوا موضوع الأساليب الإبداعية المخادعة بشكل مفصل "Schilit"، حيث تناول تلك الممارسات في كتابه بعنوان "الخداع المالي –كيف تكتشف الحيل المالية والغش في التقارير المالية"، حيث تناول سبعة مجموعات من الممارسات الإبداعية، وافرد لكل منها فصلا كاملا لشرحها، وفيما يلي أهم العناصر لتلك الممارسات:[1]

أ/ **التسجيل المبكر للإيرادات أو تسجيل إيرادات مشكوك فيها:** حيث يرى الكاتب أن معظم ممارسات التلاعب المتعلقة بالإيرادات هي تسجيل الإيراد مبكرا، أي قبل تحقق الشروط اللازمة للاعتراف بالإيراد، ويتبع المحاسبين الممارسات التالية في سبيل ذلك: الاعتراف بالإيراد رغم وجود التزامات مستقبلية ترتبت عن تحصيل ذلك الإيراد، الاعتراف بالإيراد قبل شحن البضاعة للعميل، أو قبل الحصول على موافقة منه بقبول البضاعة حيث من الممكن أن يقوم العميل برد البضاعة، الاعتراف بالإيراد حتى لو لم يلتزم العميل بالدفع، إعطاء العميل قيمة معينة بجانب البضاعة كتشجيع على الشراء هذا يؤدي إلى تخفيض الإيراد في الحقيقة، وتضخيم الإيرادات فقد تقوم الشركات بتسجيل إيرادات غير حقيقية.

ب/ تسجيل إيرادات وهمية:[2]

- تسجيل المبيعات التي تفتقر إلى الجوهر الاقتصادي كبيع السلعة للعميل دون إلزامه بالدفع أو الاحتفاظ بالسلعة وعدم ردها.

[1] Schilit, H., *Financial shenanigans*, 2ND edn, McGraw-hill, New York, 2002.

[2] البطنيجي فادي عبد الرحيم محمود، مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2011، ص51.

- تسجيل النقدية المستلمة من عملية الاقتراض كإيرادات.
- تسجيل عائدات الاستثمار كإيرادات
- تسجيل الخصومات الممنوحة من الموردين والمرتبطة بمشتريات مستقبلية كإيرادات
- الإفراج عن عائدات تم احتجازها وتأخيرها بطريقة غير صحيحة قبل عملية الاندماج.

ت/ تضمين الدخل إيرادات استثنائية (غير متكررة):

- زيادة الأرباح من خلال بيع أصول مقومة بأقل من قيمتها، فقد تلجأ الشركة إلى بيع أصل بسعر أعلى من قيمته الحقيقية، حيث قد يظهر هذا الأصل في الدفاتر بقيمة منخفضة واقل من قيمته الحقيقية وتبيعه الشركة لتحقق أرباحا وهمية وغير حقيقية.
- تضمين الإيرادات عائدات من الاستثمارات.
- التقرير عن عائدات الاستثمارات أو الأرباح كإيرادات، فمن الممكن إخفاء بعض الإيرادات الاستثنائية أو أي عائدات من أنشطة غير تشغيلية من اجل تخفيض النفقات التشغيلية.
- زيادة الدخل عن طريق إعادة تصنيف حسابات الميزانية العمومية.

ث/ تحويل النفقات الحالية إلى فترات لاحقة أو سابقة: فمن خلال تحويل النفقات إلى فترات سابقة أو لاحقة يمكن إظهار دخل أعلى، وفيما يلي بعض هذه الممارسات:

- القيام برسملة النفقات التشغيلية العادية، كرسملة مصاريف الإعلان.
- التغيير في السياسات المحاسبية وتحويل النفقات الحالية إلى فترات سابقة، حيث تهدف من وراء ذلك إلى التخلص من تلك النفقات وحذفها من السنة الحالية بترحيلها إلى السنوات السابقة.
- إطفاء التكاليف ببطء، وتهدف هذه الخطوة إلى تضخيم الأرباح من خلال عدم تخصيص التكاليف بشكل ملائم وذلك بتمديد فترة استهلاك الأصول لفترات طويلة.
- عدم تسجيل الأصول التالفة أو شطبها.

ج/ عدم تسجيل الالتزامات أو خفضها بطريقة غير سليمة: حيث تلجأ الشركات إلى إخفاء المعلومات المتعلقة بمطلوباتها المحتملة والتزاماتها، وفيما يلي بعض تلك الوسائل:[1]

[1] البطنيجي، مرجع سابق ،ص 52 – 53.

- عدم تسجيل المصروفات والالتزامات التي يترتب عليها متطلبات مستقبلية.
- تخفيض الالتزامات عن طريق التغيير في الفروض المحاسبية، فمثلا الشركات التي تمنح موظفيها مكافآت أو مزايا تقاعدية، يمكنها أن تغير الفروض المتعلقة بهذا المجال بما يقلص التزاماتها.
- الإفراج عن احتياطات مشكوك فيها إلى الدخل، فمن المزايا التي تحققها الشركة من نقل الإيرادات إلى السنوات اللاحقة أنها تستخدمه في تكوين احتياطات وهمية تستخدم في زيادة الأرباح في السنوات السيئة.
- تكوين خصومات غير حقيقية، وهذه الخدعة تحتاج إلى مساعدة الموردين بحيث تلجا بعض الشركات إلى إغراء الموردين بشراء كميات ضخمة من مخزونهم في السنة القادمة، مقابل منحهم خصم على هذه الكمية في السنة الحالية لتخفيض النفقات.
- الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها بعد استلام النقدية ولكن مع وجود التزامات مستقبلية باقية على الشركة.

ح/ تحويل الإيرادات الحالية إلى فترة لاحقة: عن الهدف من هذه العملية هو تقليص الربح الحالي وتحويله إلى لفترة لاحقة يكون فيها الحاجة إليه ماسة، وفيما يلي بعض هذه الممارسات:

- تقوم بعض الشركات التي تتمتع بوضع مالي جيد في سنة معينة بتكوين احتياطات لتستخدمها في سنوات لاحقة يكون فيها الربح منخفض.
- الشركات التي تكون على وشك الاندماج أو الشراء من قبل شركة أخرى تقوم بتأخير الإيرادات إلى ما بعد عملية الاندماج.

خ/ تحويل مصاريف مستقبلية إلى الفترة الحالية كنفقات خاصة أو استثنائية:

- تضخيم النفقات الخاصة أو الاستثنائية بطريقة غير سليمة.
- الشطب غير السليم للنفقات التي تتحملها الشركة لامتلاك منتج معين أثناء فترة البحث والتطوير للمنتج.
- التعجيل للمصروفات المقدرة إلى الفترة الحالية، فعندما تصل الشركة إلى الدخل المستهدف في الفترة الحالية فإنها تقوم بتحويل المصروفات المقدرة من سنة لاحقة إلى السنة الحالية بهدف تحسين ربحيتها في تلك السنة.

كما يمكن إبراز الخدع والأساليب التي تنطوي عليها المحاسبة الإبداعية في ما يلي:[1]

[1] عادل رزق، المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف القسم الثاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 2، السنة 19، الأردن، 2011، ص5-6.

1/ أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية، فعلى سبيل المثال يسمح للمؤسسات في عدد من الدول أن تختار بين السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.

2/ استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ: ففي بعض الحالات عند تقييم عمر احد الأصول من اجل حساب الاهلاك فانه عادة ما تتم هذه التقييمات داخل الشركة وتتاح للمحاسب المبدع الفرصة لان يخطئ من ناحية الحذر أو التفاؤل في هذا التقييم، وفي بعض الحالات الأخرى عادة يمكن توظيف خبير خارجي لعمل التقييمات، فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم خبير إحصائي بتقييم الالتزام المالي المستقبلي للمعاشات، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها

وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثمن أو مقيم معروف باتخاذه اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب.

3/ يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث، فعلى سبيل المثال لنفترض انه تم عمل ترتيبات لبيع احد الأصول لبنك ما بدلا من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو اقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد.[1]

4/ التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

5/ التلاعب في بعض بنود الميزانية واعتبارها ضمن البنود خارج الميزانية.

6/ استخدام فكر اضمحلال الأصول بغية التلاعب في الدفاتر المحاسبية، وبالتالي التأثير على القوائم المالية والحسابات الختامية.

7/ التلاعب في تكوين نسب ومبالغ المخصصات حيث أنها تخضع لتقدير الإدارة.

8/ التلاعب في الأرقام وفي شكل المستندات، وفي الدفاتر، وإخفاء بيانات ومعاملات مالية.

[1] الخالدي ناهض نمر محمّد ، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، يناير2014 ، ص16.

9/ عدم فعالية إدارة المراجعة الداخلية للقيام بالدور المناط القيام به نظرا لعدم حيادية واستقلالية تلك الإدارة.

كما قدم (Anderson) مجموعة من الممارسات المحاسبية الإبداعية المضللة، وهي:[1]

1/ **الاحتفاظ بالاحتياطات:** فالشركات تأخذ بعين الاعتبار التحفظ والحذر عندما تقوم بتكوين الاحتياطات، فعندما تحقق أرباحا ربع سنوية أو سنوية أعلى من المتوقع فإنها تقوم بتحويل هذه الأرباح غير المتوقعة إلى احتياطات تستخدمها مستقبلا في سنوات تكون فيها الأرباح اقل من التوقعات، أو من الممكن أن تحتفظ باحتياطات لمواجهة متطلبات الاندماج مع شركات أخرى.

2/ **برامج البحث والتطوير:** فنفقات البحث والتطوير يمكن رسملتها أو تحويلها كديون مطفأة، فمثلا من الممكن أن تقوم الشركة برفع أرباحها الظاهرية من خلال نسب تكاليف تشغيلية إلى نفقات البحث والتطوير، وتستغل الشركات التي لديها مشاريع البحث والتطوير الفرصة للزج بالتكاليف التشغيلية نحو نفقات المشروع البحثي.

3/ **التخلص من العقبات في السنة السيئة:** فقد تلجأ بعض الشركات التي تمر بظروف سيئة في سنة معينة إلى شطب بعض الأصول التي قد تؤدي إلى خسارتها في المستقبل، وتتبع في ذلك مبدأ الزج بالأخبار السيئة في سنة رديئة.

4/ **توقيت النفقات والإيرادات التشغيلية:** فمن الممكن أن تلجأ الشركة إلى التحكم بتوقيت إيراداتها بالزيادة أو النقصان خلال فترة معينة عن طريق إعطاء حوافز لرجال البيع لتخفيض المبيعات أو إيقافها لفترة معينة، أو من خلال تأجيل بعض النفقات الاختيارية إلى فترات لاحقة لزيادة الإيرادات على المدى القريب.

5/ **سوء استخدام الأهمية النسبية:** وفقا لهذا المبدأ يجب على الشركات الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية التي تعتبر ذات أهمية نسبية للمستخدمين، وبعض الشركات ترى انه ليس من الضروري الإفصاح عن الأخطاء التي تشكل ما نسبته 5 % من الأرباح.

[1]Anderson, S., *Earnings management and creative accounting activities*, Disclosure Practices Update January, 2002 , p2.

المطلب الرابع: أثر المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات المحتواة في القوائم المالية المعلنة، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة؛ فإن الإفصاح في معناه الواسع يعني نشر إعداد القوائم المالية بطريقة تتفق مع المبادئ المحاسبية مع إرفاق مجموعة التقارير والملاحظات والإيضاحات تتناول إيضاح أو تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم؛ بحيث لا تستخدم هذه القوائم كوسيلة للغش والتضليل.

لكن ذلك لا يمنع الشركة وإدارتها من وضع تصوراتها عن رقم الأرباح الذي تريد التقرير عنه، ويتجسد ذلك من خلال ممارستها للمحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، وفيما يلي نستعرض أهم أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية.

أولا– أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي(الميزانية): تظهر أهمية الميزانية بما تقدمه من معلومات لمستخدميها حول موجودات المؤسسة والتزاماتها ، إلا أنو يمكن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية للتلاعب في تلك القائمة وبكل بنودها من خلال مثلا على سبيل الذكر لا الحصر:[1]

- **الأصول غير الملموسة:** حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية، مثل الاعتراف بالشهرة غير المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول.
- **الأصول الثابتة:** حيث لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية، كذلك يتم التلاعب في نسب الاهتلاك المتعارف عليها للأصول عن طريق تخفيضها عن تلك النسب المستخدمة في السوق.
- **الاستثمارات المتداولة:** حيث يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية، إضافة إلى إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصصات انخفاض الأسعار.

[1] القطيش حسن فليح مفلح والصوفي فارس جميل حسين، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، العراق، 2011، ص367- 368.

- **النقدية:** ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية.
- **الذمم المدينة:** ويتم التلاعب فيها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وإجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة.
- **الموجودات الطارئة:** حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على أحد العملاء قبل إصدار الحكم فيها.
- **المطلوبات المتداولة:** مثل عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة، يضاف إلى ذلك قيام الإدارة بتسديد القروض قصيرة الأجل عن طريق الاقتراض طويل الأجل بقصد تحسين نسب السيولة، وتمارس بعض شركات المقاولات عملية تأجيل إثبات الدفعات المقبوضة مقدما من قبل العملاء بقصد تحسين نسب الرفع المالي لها.[1]
- **المطلوبات طويلة الأجل:** مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل، لتحسين نسب السيولة.
- **المخزون:** في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون من أساليب LIFO إلى FIFO أو العكس.
- **حقوق المساهمين:** مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة.

ثانيا– أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج): يمكن استعراض أهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل في إطار المحاسبة الإبداعية فيما يلي:

- تسجيل إيرادات المبيعات مبكرًا قبل شحنها أو تسجيلها قبل التزام الزبون بدفع ثمنها.

[1] الأغا سليم، مرجع سابق، ص87.

- زيادة الدخل من خلال عائد لمرة واحدة، وهو يشمل زيادة الأرباح من خلال بيع أصل مقيم أقل من الحقيقة، وكذلك اعتبار عائد الاستثمار جزءًا من الإيرادات، إضافة إلى تسجيل عائد الاستثمار باعتباره دخلا تشغيليًا، وأخيراً ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية[1].
- نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو قادمة، وتشمل رسملة التكاليف التشغيلية العادية، وتغيير السياسات المحاسبية، إضافة إلى اهتلاك التكاليف بشكل بطيء جدا، والفشل في تسجيل الأصول التالفة، وتخفيض خدمات الأصول.[2]
- تسجيل إيراد مزيف: تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة.
- الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات: تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة بها مثل ارتباطات الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات، بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات.
- نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة: تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية (الحالية) ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحا، وعادةً ما تُستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة، ومن المعروف محاسبياً أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتُسبت فيها إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها.[3]
- نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة: تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقات صعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات تدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل، وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع.

ثالثا– أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية: وتسمح بتحديد المركز النقدي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، كما تمثل رصيد التدفقات النقدية الواردة والصادرة للمؤسسة من خلال القيام بعمليات الاستغلال، التمويل والاستثمار، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين

[1] حسن نمر الحلبي ليندا، مرجع سابق، ص26)

[2] بالرقي تيجاني، مرجع سابق، ص45.

[3] القطيش حسن فليح مفلح والصوفي فارس جميل حسين ، مرجع سابق، ص366.

وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة ومن أهم أساليب التلاعب في هذه القائمة ما يلي:[1]

- التضليل في تصنيف التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية والتشغيلية، باعتبار مثل تلك الممارسات لا تؤثر على القيم النهائية.
- تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلّمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي[2].
- تسجيل تدفقات نقدية واردة و صادرة وهمية بمختلف صورها.
- محاولة مطابقة الأهداف المحققة مع التنبؤات للحصول على مكافآت وامتيازات كبيرة.

رابعا– أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية حلقة الربط بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق، وبنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية.[3]

[1] رقايقية فاطمة الزهراء، مساهمة حوكمة الشركات في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم الدالية– دراسة ميدانية– ، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 – 26 نوفمبر، 2013، ص10-11.

[2] القطيش حسن فليح مفلح والصوفي فارس جميل حسين، مرجع سابق، ص368.

[3] حسن نمر الحلبي ليندا، مرجع سابق، ص49.

خلاصة الفصل:

التلاعب المحاسبي هو فن من فنون الاحتيال والتضليل وتزييف الحقائق تنتهجه بعض الأطراف الداخلية والخارجية لمختلف المنشآت وذلك لتحقيق غايات وأهداف معينة، ويستفيد من هذا التلاعب فئة معينة على حساب غيرها من الفئات ذات المصالح، وأشار معيار التدقيق الدولي (240) ISA إلى أن التلاعب والاحتيال يعبر عن فعل متعمد من قبل فرد أو أكثر من بين الإدارة أو المكلفين بالحوكمة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، ينطوي على استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية، ومن بين القطاعات التي مسها التلاعب القطاع المصرفي بحيث أصبح مشكلة كبيرة تعاني منها البنوك في كل أنحاء العالم، وللتلاعب في البنوك عدة أشكال وأساليب تختلف ممارساتها من دولة إلى أخرى ومن بنك إلى آخر، في هذا الفصل أبرزنا أهم أشكال التلاعب من خلال إصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين ومن خلال معيار المراجعة الدولي رقم (1006) والذي صنفها إلى تلاعب داخلي تمارسه إدارة البنك أو موظفيها، وتلاعب خارجي تمارسه أطراف خارجية عن البنك، كما تبرز أساليب التلاعب من خلال ممارسات إدارة الأرباح وتمهيد الدخل وكذا استخدام المحاسبة المتعسفة والغش والاحتيال بالتقارير المالية وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وكنتيجة لهذا التلاعب فان موثوقية البيانات والقوائم المالية للبنك تقل وتهدم الثقة بها وبالتالي التأثير سلبا على مصداقية البنك.

الفصل الثالث

تمهيد:

يتم من خلال منهجية الدراسة انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة وهي محور رئيسي، فعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، ومن ثم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

وتناول هذا الفصل وصفا لمجتمع الدراسة وعينته وهيكل الاستبيان وخصائص عينة الدراسة من حيث الفئة العمرية والمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، وكذا الوظيفة التي يشغلونها وعدد سنوات خبرتهم، كما تناول الفصل الصدق الظاهري للاستبيان واتساقه الداخلي وثباته، وما إذا كان توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة طبيعي أم لا، كما تم عرض أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجانب التطبيقي للدراسة، وتم دراسة كل هذا من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين، تناول الأول إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة، أما الثاني فتناول اختبار الصدق والثبات، والمعالجة الإحصائية.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة.

يتناول هذا المبحث وصفا لإجراءات ومنهجية الدراسة المتبعة في الجانب الميداني، وذلك بدءا مجتمع الدراسة وعينتها، ثم أداة الدراسة وتصميمها وخصائص العينة المدروسة وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، ومصادر جمع البيانات،

المطلب الأول: متغيرات، مجتمع وعينة الدراسة.

أولا– متغيرات الدراسة:

تم استخراج متغيرات الدراسة من خلال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري وذلك بالاعتماد على الدراسات السابقة وفرضيات الدراسة حيث تتمثل هذه المتغيرات في:

- المتغير المستقل: استقلالية المراجع الخارجي، تخصصه الصناعي (النوعي)، والتزامه الأخلاقي.
- المتغير التابع: اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.
- المتغيرات الوسيطية: وتتمثل في الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة، وسنوات الخبرة.

ثانيا– مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المراجعة والتدقيق المحاسبي في الجزائر وهم محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، كما شمل مجتمع الدراسة كذلك الأكاديميين لأن لهم إلمام بالجانب العلمي النظري والمتمثلين في الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال المحاسبة والتدقيق، كما فتحنا مجال الإجابة لأطراف أخرى والمتمثلة في مساعدي محافظي الحسابات والمحاسبين، كذلك الباحثين في مجال المراجعة والتدقيق، بالنسبة للخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات فقد حدد من خلال مقرر رقم 03 المؤرخ في 2020/01/23 المحدد لقوائم المهنيين المسجلين في جداول المصف الوطني للخبراء والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2020، وقدر عددهم ب 2922 مراجع،[1] ومن خلال جدول المهنيين الصادر عن

[1] تنقسم كما يلي:
– **الخبراء المحاسبين**: 323 أشخاص طبيعيين، و8 أشخاص معنويين (شركات)
– **محافظي الحسابات**: 2577 أشخاص طبيعيين، و14 أشخاص معنويين (شركات)

المجلس الوطني للمحاسبة لا يتضمن البريد الالكتروني لكل المهنيين المسجلين، فمن مجموع 2922 منهم فقط 2365 مراجع من لديه بريد إلكتروني، منها أكثر من 550 بريد إلكتروني غير فعال أو خاطئ، أما فيما يتعلق بفئة الأكاديميين فانه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد الأساتذة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة.

ثالثا– عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة المسح الشامل لمجتمع الدراسة فقد تم اعتماد أسلوب العينة باعتبارها جزء من مجتمع الدراسة يختارها الباحث بأساليب مختلفة وبطريقة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشقات دراسة المجتمع الأصلي.[1]

وللحصول على اكبر عينة ملائمة ممكنة فقد تم توزيع 300 استمارة، وبعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم تقرر الإبقاء على 81 استمارة من مجموع الاستمارات المسترجعة لتمثل عينة الدراسة، هذا بعدما قمنا بإقصاء بعض الاستمارات المقدرة ب 10 استبعدت نظرا لعدم اكتمال الإجابة بها أو تضارب الأجوبة داخلها.

وعموما نلخص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–1): الإحصائيات الخاصة باستمارات الاستبيان.

البيان	التكرار	النسبة المئوية
– الاستمارات الموزعة الكترونيا	250	%83.33
– الاستمارات الموزعة ورقيا	50	%16.67
–مجموع الاستمارات الموزعة	**300**	**%100**
الاستمارات المسترجعة الكترونيا	60	%20
الاستمارات المسترجعة ورقيا	31	%10.33
مجموع الاستمارات المسترجعة	**91**	**%30.33**
الاستمارات الملغاة	10	%3.33
الاستمارات الصالحة للتحليل	**81**	**%27**

المصدر: من إعداد الباحثة.

[1] جوزت عزت عطوي، أساليب البحث العلمي" مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص86.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة بلغ 300 استمارة، منها 81 استمارة صالحة للتحليل وذلك ما يعادل نسبة 27%، أما الاستمارات المفقودة أو المهملة فقدرت بـ 209 استمارة أي بنسبة 69.67%، كما قدرت نسبة الاستمارات الملغاة بـ 3.33%.

المطلب الثاني: أداة الدراسة.

لقد قامت الباحثة بتصميم استبيان كأداة لتحقيق أهداف الدراسة، وتم إعدادها كما يلي:

أولا– إعداد الاستبيان:

تم إعداد استمارة الاستبيان وفق المراحل التالية:

1/ مرحلة التصميم:

بعد صياغة الأسئلة وترتيب المحاور وذلك بالاعتماد على الجانب النظري والدراسات السابقة ومنشورات الهيئات المختصة في المراجعة والتدقيق، ووفقا للأسئلة المطروحة ولاختبار الفرضيات، تم تحميل استمارة الاستبيان على حامل ورقي متكون من أربع (4) صفحات وذلك لتوزيعها مباشرة (التسليم باليد)،كما تم إعداد استبيان الكتروني عبر (Google Drive) لإرساله عبر البريد الالكتروني.

2/ مرحلة إعادة التصميم:

بعد تصميم استمارة الاستبيان قمنا بتوزيعه على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والتدقيق لتحكيمه وكذا تعديله وفقا لتوصياتهم وملاحظاتهم، وتدارك النقص الموجود به، وبناءا على ذلك تمت صياغة الاستبيان في شكله النهائي.

3/ مرحلة نشر وتوزيع الاستبيان:

بعد إجراء التعديلات اللازمة على استمارة الاستبيان تم الاعتماد على عدة قنوات في توزيعه ونشره، وذلك لتسهيل الإرسال وتلقي الردود وتقليل الجهد والتكلفة وكذا اختصار الوقت، وتم ذلك من خلال:

- التوزيع عن طريق البريد الإلكتروني لكل أفراد العينة التي تم الحصول على مواقعهم الإليكترونية، وذلك عن طريق إرسال الرابط الخاص بالاستبيان.

- التوزيع المباشر للاستبيان على بعض مكاتب محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين، الذين استطعنا الوصول إليهم في كل من ولايات المدية، البويرة، والجزائر العاصمة.

ثانيا– هيكل الاستبيان:

تكون الاستبيان من قسمين رئيسيين، هدف الأول منهما إلى جمع بيانات ديمغرافية عن الأشخاص المجيبين على الاستبيانات، وتتمثل هذه البيانات في الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، أما القسم الثاني فقد هدف إلى قياس تأثير عوامل استقلال المراجع الخارجي، تخصصه الصناعي (النوعي)، والتزامه الأخلاقي على قدرته في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وكذا قدرته على اكتشاف تلاعب الأطراف الداخلية والخارجية للبنوك التجارية، بحيث تم تجزئة هذا القسم إلى خمسة (5) محاور كالتالي:

أ/ المحور الأول: يتضمن هذا المحور أربعة (4) أسئلة تتعلق بتأثير استقلال المراجع الخارجي على قدرته في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

ب/ المحور الثاني: يتضمن ستة (6) أسئلة تتعلق بتأثير التخصص الصناعي (النوعي) على قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

ت/ المحور الثالث: يتضمن ستة (6) أسئلة تتعلق بتأثير الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على قدرته في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

ث/ المحور الرابع: يتضمن إحدى عشر (11) سؤالا تتعلق هذه الأسئلة باستطاعة وبقدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف داخلية للبنك.

ج/ المحور الخامس: يتضمن عشرة (10) أسئلة تتعلق باستطاعة وقدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك.

وفيما يلي جدول يوضح الفقرات (الأسئلة) التي تقيس متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3–2): قياس متغيرات الدراسة من خلال فقرات الاستبيان.

المحور	القسم	الفقرات
الأول	الثاني	01 - 04
الثاني	الثاني	01 - 06
الثالث	الثاني	01 - 06
الرابع	الثاني	01 - 11
الخامس	الثاني	01 - 10

وقد تم الاعتماد على مقياس لكارت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، وتم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (3–3): المقياس المستخدم في الدراسة (مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي).

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
05	04	03	02	01

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا لاستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–4): مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة قدرة المراجع على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية
[1 – 1.80]	عدم الموافقة إطلاقا
[1.81 – 2.60]	عدم الموافقة
[2.61- 3.40]	محايدة
[3.41 – 4.20]	الموافقة
[4.21 - 5]	الموافقة بشدة

المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة، وأساليب/مصادر جمع البيانات.

أولا– خصائص عينة الدراسة.

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي(النسب المئوية والتكرارات) لمعرفة طبيعة ونوعية النتائج المحصل عليها في هذه الدراسة، من خلال التأكد من كفاءة أفراد عينة الدراسة وقدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان وتقديمهم لإجابات موضوعية للقيام بالدراسة، وسيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الفئة العمرية، المؤهل العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة كالتالي:

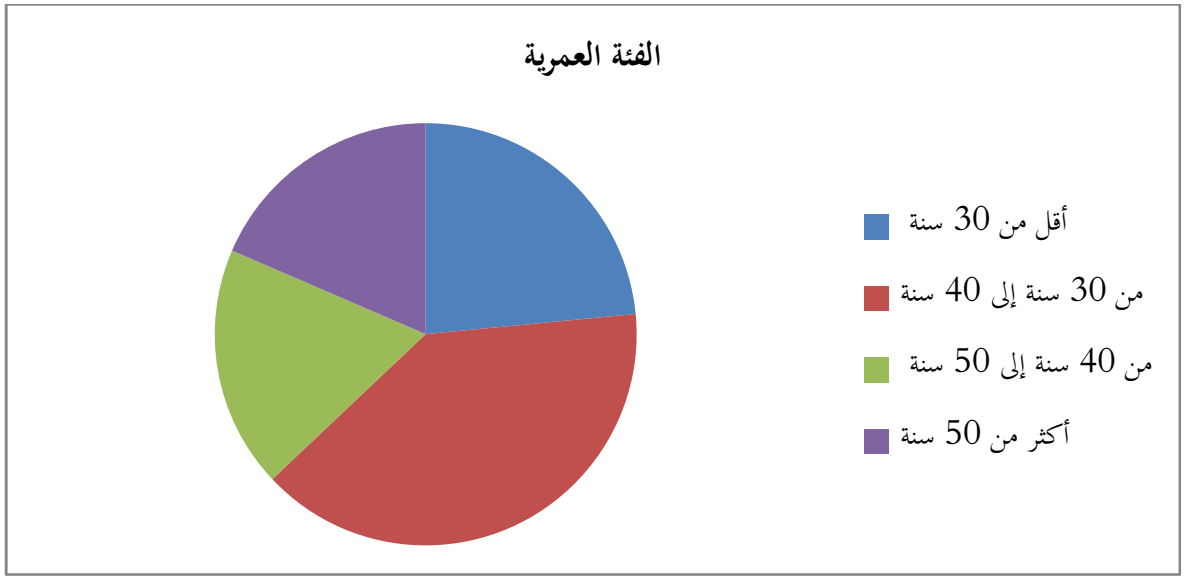
1– الفئة العمرية: ونوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم(3-5): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	19	23.46
من 30 سنة إلى 40 سنة	32	%39.50
من 40 سنة إلى 50 سنة	15	%18.52
أكثر من 50 سنة	15	%18.52
المجموع	**81**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3-1): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية.



من الجدول السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب الفئة العمرية لأفراد العينة، بحيث نجد أن ما نسبته 39.50% هي للفئة ما بين 30 سنة و 40 سنة، ثم تليها فئة اقل من 30 سنة بنسبة 23.46%، ثم الفئة من 40 سنة إلى 50 سنة وهي مساوية لتكرارات الفئة العمرية لأكثر من 50 سنة بنسبة 18.52%.

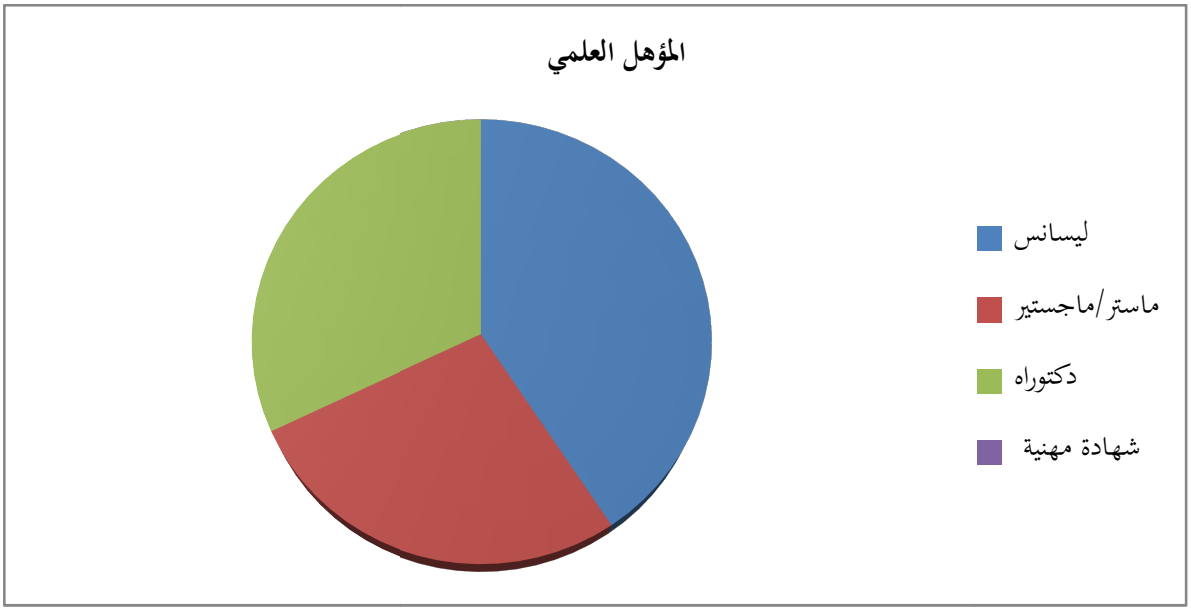
2- المؤهل العلمي:

جدول رقم(3-6): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	33	%40.74
ماستر / ماجستير	22	%27.16
دكتوراه	26	%32.1
شهادة مهنية	0	%00.00
المجموع	**81**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3-2): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.



من الجدول السابق نلاحظ أن الحاملين لشهادة ليسانس من العينة المدروسة هم أعلى نسبة وقدرت ب40.74%، وتدل على أن أغلبية العينة المدروسة تحوز على الأقل لشهادة الليسانس، وتمثل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين ومساعدي محافظي الحسابات، ثم تأتي بعدها 32.1% وهي تمثل نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه والمتمثلين في الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، ويأتي ثالثا

الحاصلين على شهادة الماستر والماجستير بنسبة 27.16% وتمثل مختلف أفراد العينة المدروسة، أما فيما يخص الحاصلين على شهادة مهنية فكانت النسبة 00.00%، وعليه نلاحظ مستوى التحصيل العلمي لدى عينة الدراسة **مما يعزز قدرتهم على انجاز أعمالهم بكفاءة، وهذا ما يعد مؤشرا هام على أن جميع أفراد العينة لديهم قدرة الإجابة على أسئلة الاستبيان، بحيث يعزز الثقة في إجاباتهم والاعتماد عليها في التحليل.**

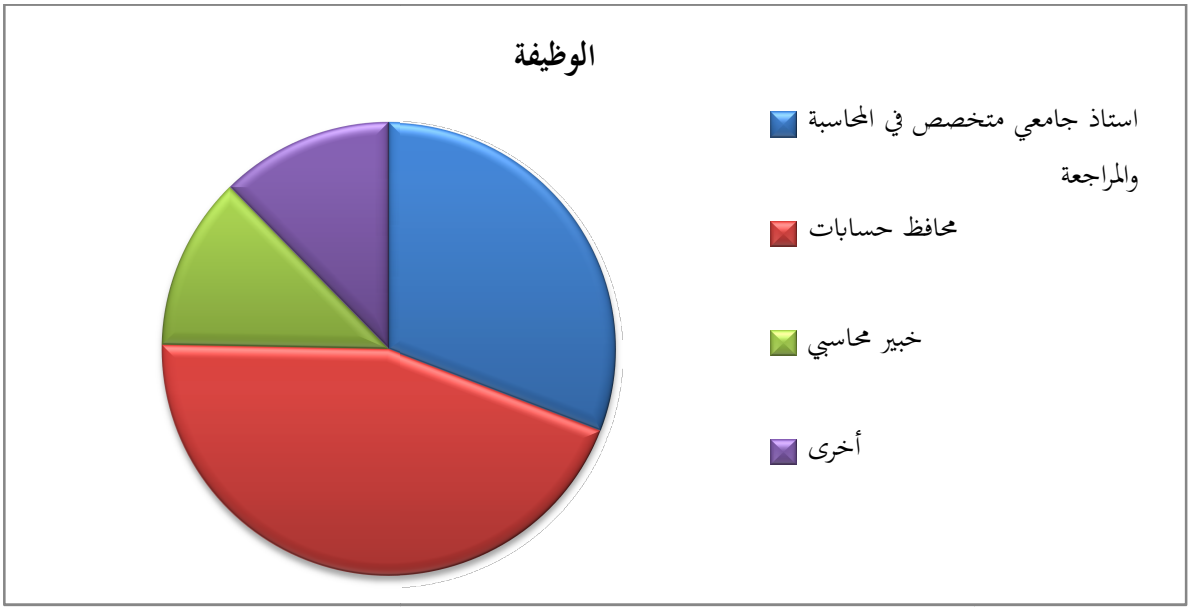
3- الوظيفة

جدول رقم(3-7): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة والمراجعة	25	%30.86
محافظ حسابات	36	%44.44
خبير محاسبي	10	%12.35
أخرى	10	%12.35
المجموع	**81**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3-3): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة.



مما سبق ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العدد الأكبر من المجيبين على الاستبيان كان لمحافظي الحسابات بنسبة 44.44%، ثم الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، يليها الخبراء المحاسبيين ووظائف (أخرى) بنسبة 12.35%، وما يفسر ذلك أن عدد محافظي الحسابات المزاولين للمهنة اكبر من الخبراء المحاسبيين وبالتالي إمكانية تحصيل ردود أكبر من قبل محافظي الحسابات، أما فيما يخص الأساتذة الجامعيون فلم نلمس استجابة كبيرة في الردود، أما بعض الوظائف الأخرى والمتمثلة في مساعدي محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين وكذا الباحثين في مجال المراجعة، فقد تم الاعتماد عليها لتعزيز النتائج.

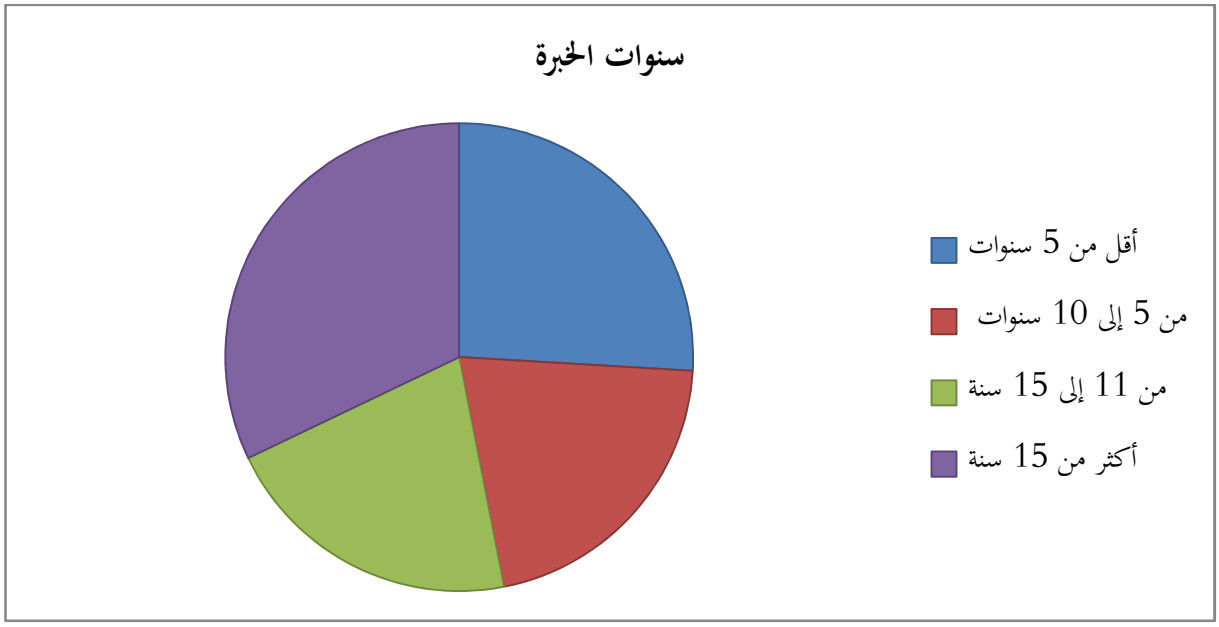
4- سنوات الخبرة

جدول رقم(3-8): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 5 سنوات	21	%25.93
من 5 إلى 10 سنوات	17	%20.99
من 10 إلى 15 سنة	17	%20.99
أكثر من 15 سنة	26	%32.09
المجموع	**81**	**% 100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3–4): تمثيل عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.



يوضح الجدول السابق توزيع النسب حسب عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة حيث نجد أن أعلى نسبة هي لفئة الخبرة أكثر من 15 سنة بنسبة 32.09%، تليها فئة اقل من 5 سنوات خبرة بنسبة 25.93%، ثم الفئة من 5 إلى 10 سنوات والفئة من 10 إلى 15 سنة، وبنسبة 20.99% لكلا الفئتين، وهذا يدل على تمتع أفراد العينة المدروسة بخبرة في مجال المراجعة وهو ما يؤكد الدور الهام لأفراد العينة في تقرير موثوقية ومصداقية النتائج.

ثانيا– أساليب/ مصادر جمع البيانات.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات، هما المصادر الأولية والمصادر الثانوية كما يلي:

أ: البيانات الأولية: هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال إعداد استبيان خاص بموضوع الدراسة، بحيث غطت التساؤلات والفرضيات التي استندت إليها هذه الدراسة، إذ تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المتكونة من أساتذة المحاسبة والمراجعة والخبراء المحاسبيين ومحافظي الحسابات، وذلك من خلال توزيعها من طرف الباحثة شخصيا أو عن طريق البريد الالكتروني.

ب: البيانات الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات السابقة، وذلك لوضع الإطار النظري لهذه الدراسة ومن ثم الاستفادة منها لبناء الاستبيان وتشمل ما يلي:

1/ الكتب والمواد العلمية والتقارير والأبحاث المحاسبية والتي تبحث في موضوع التلاعب المحاسبي ودور المراجع الخارجي في اكتشافه.

2/ الدوريات المتخصصة والمنشورات التي كتبت حول التلاعب المحاسبي ودور المراجع الخارجي في اكتشافه.

3/ رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع التلاعب بالحسابات ودور المراجع الخارجي في اكتشافه.

4/ منشورات الهيئات الدولية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة.

5/ القوانين والتنظيمات المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

6/ المعلومات المتوفرة على الانترنت.

المبحث الثاني: اختبار الصدق والثبات، والمعالجة الإحصائية.

تناول هذا المبحث اختبارات الاتساق الداخلي وآلف كرونباخ واختبار التوزيع الطبيعي لبيانات مجتمع الدراسة، وفي الأخير تمت الإشارة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: اختبار الصدق.

يعتبر صدق الاستبيان من الاختبارات القبلية التي تسبق التحليل وقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال ما يلي:

أولا– الصدق الظاهري.

للتأكد من الصدق الأولي لأداة الدراسة قامت الباحثة بتوزيع الأداة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مهنة المحاسبة والمراجعة والإحصاء، من ذوي الخبرة والكفاءة بهدف الكشف عن قدرة الأداة في تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك للتأكد من وضوح وسلامة صياغة الفقرات وصلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، وإجراء أي تعديل من حذف أو نقل من مجال إلى آخر.

ثانيا– الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان.

استخدمت الباحثة لحساب الاتساق الداخلي ولمعرفة ما إذا كانت أسئلة الاستبيان كافية لقياس معامل الارتباط سبيرمان على اعتبار أن مقياس الدراسة المستخدم (ليكارت) ترتيبي، وقد كانت نتائج الاختبارات كما يلي:

1/ الاتساق الداخلي لأسئلة المحور الأول.

جدول رقم (3–9):الاتساق الداخلي للمحور الأول.

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	طول العلاقة مع العميل.	0.806	0.00
02	ارتباط دخل المراجع بعميل واحد	0.820	0.00
03	تقديم خدمات استشارية للعميل الذي يقوم بمراجعة حساباته	0.746	0.00
04	وجود لجنة مراجعة للعميل أو الجنة المصرفية.	0.539	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول يتضح أن كل أسئلة المحور لها اتساق مع المحور ككل، حيث كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) وتراوح معامل ارتباطها بين (0.539 و 0.820).

أي أن معاملات الارتباط التي عبر عنها معامل الارتباط سبيرمان كلها معنوية تدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل سؤال من أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وهو ما يثبت الاتساق الداخلي للمحور الأول.

2/ الاتساق الداخلي لأسئلة المحور الثاني.

جدول رقم (3-10): الاتساق الداخلي للمحور الثاني

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	الامتثال لمتطلبات قواعد التدقيق المهني	0.633	0.00
02	زيادة مستوى فهم المراجع الخارجي لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية للبنك	0.774	0.00
03	- زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك	0.773	0.00
04	إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للبنوك، نتيجة لإلمامه بالمخاطر البنكية وهو ما يساهم في الحد من ممارسات أساليب التلاعب.	0.707	0.00
05	إدراك المراجع الخارجي لنماذج التلاعب المرتبطة بالصناعة البنكية يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التلاعبات.	0.785	0.00
06	تحسين جودة المراجعة وجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.	0.763	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات .spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معاملات الارتباط لأسئلة المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور كانت قوية، حيث تراوح معامل ارتباطها بين (0.633 و 0.785) وذلك عند مستوى الدلالة 0.01، أي أن معاملات الارتباط التي عبر عنها معامل الارتباط سبيرمان كلها معنوية تدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل سؤال من أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وهو ما يثبت الاتساق الداخلي للمحور الثاني.

3/ الاتساق الداخلي لأسئلة المحور الثالث.

جدول رقم (3-11): الاتساق الداخلي للمحور الثالث.

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	- الصدق والأمانة.	0.762	0.00
02	الوفاء بالوعود والعقود وتنفيذ الالتزامات	0.679	0.00
03	الحرص على عدم ربط اسمه بأي تقارير أو معلومات تحتوي على تاريخ مشبوه أو مضلل أو أي غموض يؤدي للتضليل.	0.600	0.00
04	تحسين جودة المراجعة وجعل التقارير المالية أكثر موثوقية	0.785	0.00
05	زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك.	0.690	0.00
06	زيادة الجهد المبذول من المراجع الخارجي لاكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك	0.665	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ وجود ارتباط بين أسئلة المحور والمحور ككل وبدرجة قوية، حيث تراوح معامل ارتباطها بين (0.600 و 0.785) وذلك عند مستوى الدلالة 0.01، أي أن معاملات الارتباط كلها معنوية تدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل سؤال من أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وهو ما يثبت وجود اتساق داخلي للمحور الثالث.

4/ الاتساق الداخلي لأسئلة المحور الرابع.

جدول رقم (3-12): الاتساق الداخلي للمحور الرابع.

	الأسئلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	ما إذا تم إخفاء المودع الحقيقي وهويته، أو عمليات منح القروض لمقترضين وهميين.	0.576	0.00
02	الودائع غير المسجلة بحسابات البنك، أو أي تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع	0.760	0.00
03	أي سرقة لودائع و/ أو استثمارات عميل البنك الذي يقوم بمراجعة وتدقيق حساباته.	0.707	0.00
04	الصفقات المزيفة أو الصفقات غير المسجلة أو أية مخصصات لصفقة مؤجلة.	0.736	0.00

05	البيانات الدفترية المزيفة.	0.638	0.00
06	التواطؤ والتحريف عند القيام بالتقييمات، أو أي استغلال للمرونة في السياسات المحاسبية لإحداث تحريفات متعمدة على الأرباح.	0.666	0.00
07	عمليات الابتزاز أو الإغراءات التي تقوم بها إدارة البنك و/أو موظفيه، أو أي عمليات لابتزاز الوسيط.	0.651	0.00
08	– التلاعب الناتج عن عمليات البنك مع الشركات ذات العلاقة.	0.637	0.00
09	– الأساليب المستخدمة لإخفاء استخدام أموال البنك لعمل دفعات قرض واضحة (تحويلات الأموال).	0.682	0.00
10	ما إذا تم بيع الضمانات المستردة بأقل من سعرها في السوق لتحقيق هدف احتيالي معين، أو استعمال الرشاوى لاسترجاع الضمانات أو لتخفيض المبالغ المطلوبة.	0.685	0.00
11	التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به إدارة البنك و/أو موظفيه.	0.516	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل أسئلة المحور كان لها اتساق مع المحور ككل، حيث كانت دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01 وتراوح معامل ارتباطها بين (0.516 و 0.760)، وعليه نستطيع القول أن معاملات الارتباط كلها معنوية تدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل سؤال من أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وهو ما يثبت وجود اتساق داخلي للمحور الرابع.

5/ الاتساق الداخلي لأسئلة المحور الخامس.

جدول رقم (3–13): الاتساق الداخلي للمحور الخامس.

	الأسئلة	**معامل الارتباط**	**مستوى الدلالة**
01	عمليات غسيل الأموال أو ما إذا كان البنك على دراية بها أو متواطئ أو مشترك بهذه العمليات	0.606	0.00
02	– التقييمات الاحتيالية التي تقوم بها الأطراف الخارجية للبنك، أو مبيعاتها الاحتيالية، أو أية تعليمات احتيالية تصدر عن هذه الأطراف.	0.709	0.00
03	ما إذا كان هناك استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات	0.504	0.00
04	المعلومات والوثائق الكاذبة التي تتعلق بالنظراء	0.601	0.00
05	العملات أو الحوالات المزيفة	0.676	0.00
06	عمليات انتحال الشخصية والمعلومات الزائفة في طلبات القروض وبالتالي تزييف الوثائق المرفقة.	0.758	0.00

07	ما إذا تم استخدام الرهن لأكثر من مرة.	0.525	0.00
08	ما إذا قامت أطراف خارجية بتلفيق الضمانات أو أنها ليست ذات قيمة.	0.594	0.00
09	سوء استخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء، أو قيامهم ببيع غير مصرح به للضمانات.	0.658	0.00
10	– التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به أطراف خارجية للبنك.	0.727	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ وجود ارتباط بين أسئلة المحور والمحور ككل وبدرجة قوية وذلك عند مستوى الدلالة 0.01، حيث تراوح معامل ارتباطها بين (0.504 و 0.758)، أي أن معاملات الارتباط كلها معنوية تدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل سؤال من أسئلة المحور والدرجة الكلية للمحور وهو ما يثبت وجود اتساق داخلي للمحور الخامس.

6/ الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان(الصدق البنائي).

يفترض هذا النمط من الصدق أن كل مقياس أو أداة قياس يكمن وراءها القدرة على التنبؤ بالخاصية المدروسة فكلما كانت المحاور متسقة مع الدرجة الكلية للاستبيان دل ذلك على حسن التوقع والتنبؤ.

الجدول رقم (3–14): الاتساق الداخلي لمحاور الاستبيان.

	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	المحور الأول	0.694	0.00
02	المحور الثاني	0.774	0.00
03	المحور الثالث	0.730	0.00
04	المحور الرابع	0.856	0.00
05	المحور الخامس	0.623	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

بعد التأكد من أن كل الأسئلة على اتساق تام مع المحاور التي تنتمي إليها، تم اختبار مدى اتساق المحاور مع الاستبيان ككل وهو ما يطلق عليه الصدق البنائي، ويتضح من الجدول السابق أن المحور الرابع والخاص بقدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف داخلية للبنك هو المحور الأقوى ارتباطا بمعامل ارتباط بلغ (0.905)، يليه المحور الثاني بمعامل ارتباط قدره (0.733) ثم المحور الخامس بمعامل ارتباط

بلغ (0.722)، يليه المحور الثالث بمعامل ارتباط بلغ (0.716)، وأخيرا جاء المحور الأول بمعامل ارتباط بلغ (0.571).

ودلالة المحاور الخمسة كانت أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.01)، لذلك لم نقم بحذف أي عبارة من عبارات الاستبيان الأمر الذي يشير إلى وجود اتساق داخلي بين عبارات كل محور و المحور الذي تنتمي إليه، كذلك وجود اتساق داخلي بين كل محور من محاور الاستبيان مع الاستبيان، وهو ما يدل على وجود صدق بنائي لأداة الدراسة.

المطلب الثاني: ثبات الاستبيان والتوزيع الطبيعي.

في هذا المطلب نستعرض نتائج كل من ثبات الاستبيان باستخدام معادلة آلفا كرونباخ، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات كولمجوروف سمرنوف.

أولا– ثبات الاستبيان.

للتحقق من ثبات الأداة تم استخدام معادلة آلفا كرونباخ (alpha cronbach) وذلك لقياس درجة المصداقية والثبات في إجابات مجتمع الدراسة على أسئلة الاستبيان، إذ يعتمد هذا الاختبار على مدى الثبات الداخلي ودرجة الاعتمادية لعبارات الاستبيان، وذلك ضمن معادلة مدخلة مسبقا إلى البرنامج الإحصائي SPSS.

جدول رقم (3–15): توزيع معامل آلفا كرونباخ.

محاور الاستبيان	عدد الأسئلة	معامل آلفا كرونباخ
المحور الأول:	04	0.707
المحور الثاني:	06	0.821
المحور الثالث:	06	0.778
المحور الرابع:	11	0.868
المحور الخامس:	10	0.838
المحاور مجتمعة	37	0.919

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول يتضح أن معاملات آلفا كرونباخ للمحاور الخمسة تراوحت بين (0.707 و 0.868)، وهي اعلى من الحد الادنى 0.60 للاعتماد على معامل آلفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبيان، كما بلغ معامل آلفا كرونباخ لـ 37 سؤالا والمكونة للاستبيان 0.919 أي ما يعادل 91.9% وهو معامل مرتفع جدا.

وبناءا عليه يمكن القول أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي.

ثانيا– اختبار التوزيع الطبيعي.

استخدمت الباحثة اختبار التوزيع الطبيعي كولمجوروف سمرنوف Smirnov Kolmogorov للتأكد من أن توزيع أفراد العينة طبيعي، ويقوم هذا الاختبار على فرضيتين هما:

- **الفرضية الصفرية H0**: البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة H1**: البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

حيث يتم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أن "البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي" إذا كان مستوى الدلالة المحسوب اقل من (0.05)، وترفض الفرضية البديلة، أما إذا كان مستوى الدلالة المحسوب اكبر من (0.05) فيتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "البيانات تتبع التوزيع الطبيعي".

وكانت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كالتالي:

جدول رقم (3–16):اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة.

حجم العينة N	المتوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة الاختبار Kolmogorov-Smirnov Z	مستوى الدلالة Sig
81	3.85	0.41	0.652	0.790

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول أعلاه نمط التوزيع الخاص بعينة الدراسة، حيث بينت نتائج الاختبار أن مستوى الدلالة بلغ قيمة (0.790) وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وعليه نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: المعالجة الإحصائية.

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات الدراسة تم تركيزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تمت الاستعانة بكل من برنامج EXEL وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم **spss** (Statistical Package For Social Sciences)، وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة.

ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة الجداول تم استخلاصها بالاعتماد على برنامج EXEL وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي التحليل والملاحظة.

أما بالنسبة لمحاور الاستبيان الخمسة من القسم الثاني، تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في برنامج SPSSالذي يتيح جملة من الأساليب الإحصائية المساعدة على التحليل الجيد والموضوعي لمخرجات الاستبيان، ومن بين هذه الأساليب نجد: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، والانحرافات المعيارية ... الخ، وتم استخدامها كالتالي:

- **التكرارات والنسب المئوية: وذلك** للتفريق بين فئات العينة، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.
- **المتوسط الحسابي:** باعتباره احد مقاييس النزعة المركزية فقد تم استخدام الوسط الحسابي كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المجيبين على الاستبيان، ولمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة، فتم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحاور الخمسة والمتوسط الحسابي لكل محور.
- **الانحرافات المعيارية:** يمثل احد مقاييس التشتت وأكثرها شيوعا، وهو يعرف بالجذر التربيعي للتباين، وبمعنى أخر هو الجذر التربيعي لمجموع مربعات الانحراف عن وسطها الحسابي مقسوما على حجم العينة، وتم حسابه لمعرفة درجة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، وذلك لكل عبارة من المحاور والانحراف الإجمالي للمحور.

كما تم استخدام الأساليب التالية:

- **الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان:** وذلك لقياس اتساق وقوة الارتباط بين عبارات كل محور مع المحور الذي تنتمي إليه، وقوة الارتباط بين جميع المحاور والاستبيان ككل.

- **اختبار آلفا كرونباخ**: (cranbach alpha): وذلك لاختبار مدى الاعتمادية (ثبات) أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.
- **اختبار التوزيع الطبيعي**: للتأكد من أن عينة الدراسة مسحوبة من مجتمع تتبع بياناته التوزيع الطبيعي.
- **الانحدار الخطي البسيط**: وذلك لإيجاد العلاقة بين المتغير التابع والمستقل، أي مدى قدرة المتغير المستقل على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

خلاصة الفصل:

تكون مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المراجعة في الجزائر وكذا الأساتذة الجامعيون المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، وتم استرداد 81 استمارة صالحة للتحليل هذا بعد تصميم الأداة وتوزيعها سواء الكترونيا أو يدويا على العينة المقصودة، وتم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي، كما تم تحليل خصائص العينة المدروسة من خلال النسب المئوية والتكرارات، وتوصلت النتائج إلى وجود اتساق داخلي بين أسئلة كل محور مع المحور الذي تنتمي إليه، وان كل محور متسق داخليا مع الاستبيان ككل، وبالنسبة لاختبار ثبات الأداة فأشارت النتيجة إلى تمتع الأداة بدرجة كبيرة من الثبات، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها في الجانب التطبيقي، كما أشارت النتائج إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الرابع

تمهيد:

قصد الوصول إلى نتائج تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية، سنقوم بالإجابة عليها من خلال هذا الفصل وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث تناول الفصل أهم نتائج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات كل محور على حدا، كما تناول الأهمية النسبية لكل عبارة والاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة والتي تتراوح مابين (عدم الموافقة إطلاقا، عدم الموافقة، محايدة، الموافقة، والموافقة بشدة).

ولاختبار الفرضيات قامت الباحثة باختيار اختبار الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وذلك باختبار كل فرضية على حدا لتكون أكثر دلالة، وتم تقسيم الفرضيات إلى ثلاث فرضيات رئيسية وكل فرضية رئيسية تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كما سنورده من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: نتائج التحليل الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة.

في هذا المبحث نستعرض التحليل الوصفي لإجابات مفردات العينة وذلك بحساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، وتحديد الأهمية النسبية لكل عامل ودرجة تأثيره، لكل محور من محاور الاستبيان الخاص بالدراسة.

المطلب الأول: تأثير كل من استقلالية المراجع الخارجي، التخصص الصناعي (النوعي)، والالتزام الأخلاقي له على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

يتعلق المحور الأول باستقلالية المراجع الخارجي، حيث نرغب من خلال هذا المحور استطلاع آراء عينة الدراسة حول درجة تأثير بعض العوامل على استقلالية المراجع الخارجي، أما المحور الثاني فيتعلق بالتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي، وذلك من أجل معرفة آراء العينة حول العوامل التي من خلالها يمكن للمراجع الخارجي اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية وذلك نتيجة لتخصصه الصناعي، بينما المحور الثالث يتعلق بالالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي، حيث نريد معرفة آراء العينة حول العوامل المتطلبة من المراجع الخارجي ليحقق التزامه الأخلاقي، وكذا معرفة ما يحققه الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي.

أولا– تأثير استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية:

ويحتوي هذا المحور على أربعة أسئلة، تم تلخيص نتائجها وتحليلها كما يلي:

جدول رقم (4-1): نتائج أفراد العينة حول تأثير استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	الاتجاه العام للعينة
01	طول العلاقة مع العميل	3.88	0.98	%77.6	1	الموافقة
02	ارتباط دخل المراجع بعميل واحد	3.65	1.05	% 73	2	الموافقة
03	تقديم خدمات استشارية للعميل الذي يقوم بمراجعة حساباته	3.59	1.08	% 71.8	3	الموافقة
04	وجود لجنة مراجعة للعميل أو اللجنة المصرفية.	3.22	0.97	% 64.4	4	محايدة
-	المجموع	3.58	0.74	% 71.6		الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من ملاحظة الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية نلاحظ أن الاتجاه العام لإجابات العينة كان الموافقة على كل أسئلة المحور الأول، ما عدا السؤال الرابع فكان الاتجاه العام المحايدة، ونوضح أهم النتائج كما يلي:

- **السؤال الأول**: بلغ المتوسط الحسابي للسؤال الأول "طول العلاقة مع العميل" (3.88) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي [3.41 – 4.20]، وهو ما يدل على الاتجاه العام لعينة الدراسة المتمركز حول الإجابة الرابعة (الموافقة)، وبأهمية نسبية بلغت (77.6%) وجاء ترتيبه الأول بين باقي أسئلة المحور، أما الانحراف المعياري فبلغ (0.98) وهو متوسط ويدل على تمركز إجابات أفراد العينة حول الموافقة.
- **السؤال الثاني**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي للسؤال الثاني " ارتباط دخل المراجع بعميل واحد" بلغ (3.65) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي [3.41 – 4.20]، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لعينة الدراسة تمركز حول الإجابة الرابعة (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 73% ليأتي في الترتيب الثاني

بعد السؤال الأول، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغ (1.05) وهو ما يدل على أن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت متوسطة التشتت، أي أن هناك اختلافات في إجابات أفراد العينة حول هذا السؤال.

- **السؤال الثالث:** بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال "تقديم خدمات استشارية للعميل الذي يقوم بمراجعة حساباته" (3.59) وهو بذلك يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الرابعة (الموافقة)، كما بلغت أهميته النسبية 71.8% ليأتي في المرتبة الثالثة بين باقي أسئلة المحور، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (1.08) وهو ما يدل على أن إجابات أفراد العينة المدروسة كانت مشتتة، أي أن هناك اختلافات في إجابات أفراد العينة حول هذا السؤال.
- **السؤال الرابع:** بلغ المتوسط الحسابي للسؤال الرابع " وجود لجنة مراجعة للعميل أو الجنة المصرفية" (3.22)، وهو بذلك يعبر عن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي [2.61– 3.40]، وهو ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الثالثة (محايدة)، وبلغت الأهمية النسبية لهذا السؤال 64.4% ليأتي ترتيبه الرابع والأخير بين أسئلة هذا المحور، وفيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغ (0.97) وهو مؤشر طبيعي نظرا لتوزع إجابات أفراد العينة بين الاقتراحات المتوفرة.

أما بالنسبة للمحور ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي له (3.58) أي يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي [3.41 – 4.20]، أي أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الرابعة (الموافقة) وبلغت الأهمية النسبية لهذا المحور 71.6%، وبلغ الانحراف المعياري له (0.74) وهو ما يدل على وجود تشتت ضعيف بصفة عامة لكافة أسئلة هذا المحور، أي أن إجاباتهم كانت في اتجاه واحد إلى حد ما.

ثانيا– تأثير التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية: ويحتوي هذا المحور ستة أسئلة، تم تلخيص نتائجها وتحليلها كما يلي:

جدول رقم (4–2): نتائج أفراد عينة الدراسة حول تأثير التخصص الصناعي للمراجع على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التأثير
01	الامتثال لمتطلبات قواعد التدقيق المهني	3.88	0.83	% 77.6	6	الموافقة
02	زيادة مستوى فهم المراجع الخارجي لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية للبنك	4.14	0.59	% 82.8	1	الموافقة
03	زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك	4.13	0.56	% 82.6	3	الموافقة
04	إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للبنوك، نتيجة لإلمامه بالمخاطر البنكية وهو ما يساهم في الحد من ممارسات أساليب التلاعب.	4.14	0.57	% 82.8	1	الموافقة
05	إدراك المراجع الخارجي لنماذج التلاعب المرتبطة بالصناعة البنكية يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التلاعبات.	4.08	0.72	% 81.6	5	الموافقة
06	تحسين جودة المراجعة وجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.	4.09	0.73	% 81.8	4	الموافقة
–	المجموع	4.08	0.49	% 81.6		الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من ملاحظة الجدول أعلاه ومن خلال المتوسطات الحسابية نلاحظ أن الاتجاه العام لإجابات العينة كان الموافقة على كل أسئلة المحور الأول، ما عدا السؤال الرابع فكان الاتجاه العام المحايدة، ونوضح أهم النتائج كما يلي:

- **السؤال الأول:** بلغ المتوسط الحسابي للسؤال الأول " الامتثال لمتطلبات قواعد التدقيق المهني" (3.88) وهو بذلك يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الرابعة (الموافقة)، في حين بلغت أهميته النسبية 77.6% وكان ترتيبه السادس (6) بين أسئلة المحور، وفيما يخص الانحراف المعياري فبلغ 0.83 وهو متوسط، أي وجود تشتت نسبي في إجابات العينة المدروسة.
- **السؤال الثاني:** بلغ المتوسط الحسابي لهذا السؤال " زيادة مستوى فهم المراجع الخارجي لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية للبنك" (4.14) وهو يعبر عن الفئة الرابعة [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 82.8% في حين اخذ الرتبة واحد بين ترتيب باقي أسئلة المحور، أما فيما يخص الانحراف المعياري فقد بلغ 0.59 وهو ضعيف يشير إلى أن إجابات أفراد العينة كانت في اتجاه واحد وهو الموافقة والموافقة بشدة.
- **السؤال الثالث:** "زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك" بلغ متوسطه الحسابي (4.13) وهو يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي [3.41 – 4.20]، أي أن إجابات أفراد عينة الدراسة ذهب في اتجاه الموافقة، وبلغت أهميته النسبية 82.6% وترتيبه كان الثالث، في حين بلغ الانحراف المعياري (0.56) وهو ضعيف يدل على تمركز إجابات أفراد العينة حول الموافقة.
- **السؤال الرابع:** "إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للبنوك، نتيجة لإلمامه بالمخاطر البنكية وهو ما يساهم في الحد من ممارسات أساليب التلاعب"، بلغ المتوسط الحسابي (4.14) حيث انه يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 82.8% في حين جاء ترتيبه الأول كذلك مع السؤال الثاني، وبلغ انحرافه المعياري (0.57) وهو ضعيف يدل على تمركز إجابات أفراد العينة حول الموافقة.

- **السؤال الخامس:** بلغ المتوسط الحسابي ل"إدراك المراجع الخارجي لنماذج التلاعب المرتبطة بالصناعة البنكية يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التلاعبات" (4.08) أي ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، أي أن إجابات أفراد عينة الدراسة ذهب في اتجاه الموافقة، في حين بلغت أهميته النسبية (81.6%) بترتيب الخامس من بين أسئلة المحور، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.72) أي يدل على تمركز إجابات أفراد العينة حول الإجابة الرابعة والخامسة.
- **السؤال السادس:** "تحسين جودة المراجعة وجعل القوائم المالية أكثر موثوقية"، بلغ متوسطه الحسابي (4.09) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الرابعة (الموافقة)، في حين بلغت أهميته النسبية 81.8% في الرتبة الرابعة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.73) أي يدل على تمركز إجابات أفراد العينة حول الإجابة الرابعة والخامسة.

بالنسبة للمحور بلغ متوسطه الحسابي (4.08) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الرابعة (الموافقة)، أما انحرافه المعياري فبلغ (0.49) أي هناك تشتت ضعيف في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة هذا المحور وتمركزت حول الاقتراح الرابع، ونقص وجود إجابات في الاقتراح الأول (عدم الموافقة إطلاقا) وضعفها في الاقتراحين الثاني (عدم الموافقة) أدى إلى تمركز اتجاه عام لأفراد العينة حول الإجابة الرابعة وبدرجة اقل الخامسة.

ثالثا– تأثير الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية:

ويحتوي هذا المحور ستة أسئلة، تم تلخيص نتائجها وتحليلها كما يلي:

جدول رقم (4-3): نتائج عينة الدراسة حول تأثير الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التأثير
01	الصدق والأمانة.	4.33	0.67	% 86.6	1	الموافقة بشدة
02	الوفاء بالوعود والعقود وتنفيذ الالتزامات	4.28	0.65	% 85.6	2	الموافقة بشدة
03	الحرص على عدم ربط اسمه بأي تقارير أو معلومات تحتوي على تاريخ مشبوه أو مضلل أو أي غموض يؤدي للتضليل.	4.14	0.80	% 82.8	4	الموافقة
04	تحسين جودة المراجعة وجعل التقارير المالية أكثر موثوقية	4.22	0.65	% 84.4	3	الموافقة بشدة
05	زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك.	4.09	0.66	% 81.8	5	الموافقة
06	زيادة الجهد المبذول من المراجع الخارجي لاكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك.	4.03	0.81	% 80.6	6	الموافقة
-	المجموع	4.18	0.49	% 83.6		الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من ملاحظة الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاه إجابات أفراد العينة ذهب إلى الموافقة وذلك وفق التالي:

- **السؤال الأول**: "الصدق والأمانة"، بلغ متوسطه الحسابي (4.28) حيث انه يعبر عن الفئة الخامسة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [4.21 – 5]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الخامسة (الموافقة بشدة)، وبلغت أهميته النسبية 85.6% في حين كان ترتيبه الثاني من بين باقي الأسئلة، في حين بلغ انحرافه المعياري (0.65) وهو ما يدل على ذهاب اتجاه الإجابات إلى الاقتراح الخامس والرابع بصفة اقل، وهو ما يفسره ضعف وجود إجابات حول الاقتراح الثالث وانعدامها حول الاقتراح الأول والثاني.

- **السؤال الثاني**: "الوفاء بالوعود والعقود وتنفيذ الالتزامات" بلغ متوسطه الحسابي (4.33) حيث انه يعبر عن الفئة الخامسة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [4.21 – 5]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الإجابة الخامسة (الموافقة بشدة)، وبلغت أهميته النسبية 86.6% في حين كان ترتيبه الأول من بين باقي الأسئلة، في حين بلغ انحرافه المعياري (0.67) وهو ما يدل على اتجاه إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.

- **السؤال الثالث**: "الحرص على عدم ربط اسمه بأي تقارير أو معلومات تحتوي على تاريخ مشبوه أو مضلل أو أي غموض يؤدي للتضليل"، بلغ متوسطه الحسابي (4.14) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]،، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 82.8% واخذ الرتبة الرابعة، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.80 وهو متوسط ويشير إلى اتجاه إجابات الأفراد إلى الاقتراح الرابع والخامس.

- **السؤال الرابع**: "تحسين جودة المراجعة وجعل التقارير المالية أكثر موثوقية" بلغ متوسطه الحسابي (4.22) وهو يعبر عن الفئة الخامسة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [4.21 – 5]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الخامس (الموافقة بشدة)، وبلغت أهميته النسبية 84.4% واخذ الرتبة الثالثة، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.65 وهو متوسط ويشير إلى اتجاه إجابات الأفراد إلى الاقتراح الرابع.

- **السؤال الخامس:** "زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك" بلغ متوسطه الحسابي (4.09) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 81.8% وأخذ الرتبة الخامسة، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.66 وهو متوسط ويشير إلى اتجاه إجابات الأفراد إلى الاقتراح الرابع.

- **السؤال السادس:** "زيادة الجهد المبذول من المراجع الخارجي لاكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك"، بلغ متوسطه الحسابي (4.03) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 80.6% واخذ الرتبة السادسة، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.81 وهو متوسط ويشير إلى تمركز اتجاه إجابات الأفراد إلى الاقتراح الرابع والخامس.

أما المحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.18) أي اتجاه إجابات أفراد العينة إلى الاقتراح الرابع (الموافقة) والذي يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهو [3.41 – 4.20]، في حين بلغ انحرافه المعياري 0.49 وهو ضعيف ويدل على عدم تشتت إجابات أفراد العينة المدروسة بصفة عامة للمحور ككل كثيرا وتمركزها حول الاقتراح الرابع (الموافقة).

المطلب الثاني: قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

من خلال هذا المطلب نحاول معرفة آراء العينة المدروسة حول مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، وندرس ذلك من خلال المحور الرابع للاستبيان والذي يتكون من إحدى عشر سؤال.

كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-4): نتائج عينة الدراسة حول قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التأثير
01	ما إذا تم إخفاء المودع الحقيقي وهويته، أو عمليات منح القروض لمقترضين وهميين.	3.71	0.71	% 74.2	8	الموافقة
02	الودائع غير المسجلة بحسابات البنك، أو أي تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع.	3.55	0.89	% 71	11	الموافقة
03	أي سرقة لودائع و/ أو استثمارات عميل البنك الذي يقوم بمراجعة وتدقيق حساباته.	3.88	0.72	% 77.6	3	الموافقة
04	الصفقات المزيفة أو الصفقات غير المسجلة أو أية مخصصات لصفقة مؤجلة.	3.80	0.87	% 76	6	الموافقة
05	البيانات الدفترية المزيفة.	3.96	0.81	% 79.2	2	الموافقة

06	التواطؤ والتحريف عند القيام بالتقييمات، أو أي استغلال للمرونة في السياسات المحاسبية لإحداث تحريفات متعمدة على الأرباح.	4.01	0.76	% 80.2	1	الموافقة
07	عمليات الابتزاز أو الإغراءات التي تقوم بها إدارة البنك و/أو موظفيه، أو أي عمليات لابتزاز الوسيط.	3.60	0.99	% 72	10	الموافقة
08	التلاعب الناتج عن عمليات البنك مع الشركات ذات العلاقة.	3.88	0.72	% 77.6	3	الموافقة
09	الأساليب المستخدمة لإخفاء استخدام أموال البنك لعمل دفعات قرض واضحة (تحويلات الأموال).	3.83	0.69	% 76.6	5	الموافقة
10	ما إذا تم بيع الضمانات المستردة بأقل من سعرها في السوق لتحقيق هدف احتيالي معين، أو استعمال الرشاوى لاسترجاع الضمانات أو لتخفيض المبالغ المطلوبة.	3.66	0.83	% 73.2	9	الموافقة
11	التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به إدارة البنك و/أو موظفيه.	3.75	0.82	% 75	7	الموافقة
-	المجموع	3.79	0.53	% 75.8		الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- **السؤال الأول**: "ما إذا تم إخفاء المودع الحقيقي وهويته، أو عمليات منح القروض لمقترضين وهميين"، بلغ متوسطه الحسابي (3.71) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 –

4.20]،، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 74.2%، ويأتي بترتيب الثامن، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.71) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.

- **السؤال الثاني**: "الودائع غير المسجلة بحسابات البنك، أو أي تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع"، بلغ متوسطه الحسابي (3.55) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 71%، ويأتي بترتيب الحادية عشر، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.89) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.
- **السؤال الثالث**: "أي سرقة لودائع و/ أو استثمارات عميل البنك الذي يقوم بمراجعة وتدقيق حساباته"، بلغ متوسطه الحسابي (3.88) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 77.6%، ويأتي الرتبة الثالثة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.72) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.
- **السؤال الرابع**: "الصفقات المزيفة أو الصفقات غير المسجلة أو أية مخصصات لصفقة مؤجلة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.80) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 76%، ويأتي الرتبة السادسة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.87) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.
- **السؤال الخامس**: "البيانات الدفترية المزيفة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.96) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهو ما يشير إلى أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 79.2%، ويأتي الرتبة الثانية، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.81) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.

- **السؤال السادس**: " التواطؤ والتحريف عند القيام بالتقييمات، أو أي استغلال للمرونة في السياسات المحاسبية لإحداث تحريفات متعمدة على الأرباح"، بلغ متوسطه الحسابي (4.01) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 80.2%، ويأتي بالمرتبة الأولى، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.76) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.
- **السؤال السابع**: "عمليات الابتزاز أو الإغراءات التي تقوم بها إدارة البنك و/أو موظفيه، أو أي عمليات لابتزاز الوسيط"، بلغ متوسطه الحسابي (3.60) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 72%، ويأتي في الرتبة العاشرة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.99) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع.
- **السؤال الثامن**: " التلاعب الناتج عن عمليات البنك مع الشركات ذات العلاقة"، بلغ متوسطه الحسابي 3.88 وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 77.6% واحتل المرتبة الثالثة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال 0.72 وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.
- **السؤال التاسع**: "الأساليب المستخدمة لإخفاء استخدام أموال البنك لعمل دفعات قرض واضحة (تحويلات الأموال)"، بلغ متوسطه الحسابي (3.88) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 76.6% واحتل المرتبة الخامسة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال 0.69 وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.
- **السؤال العاشر**: "ما إذا تم بيع الضمانات المستردة بأقل من سعرها في السوق لتحقيق هدف احتيالي معين، أو استعمال الرشاوى لاسترجاع الضمانات أو لتخفيض المبالغ المطلوبة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.66) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه

الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 73.2% واحتل المرتبة التاسعة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال 0.83 وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.

- **السؤال الحادي عشر**: "التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به إدارة البنك و/أو موظفيه"، بلغ متوسطه الحسابي (3.75) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 75% واحتل المرتبة السابعة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال 0.82 وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.

أما المحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (3.79) وهو ضمن الفئة من مقياس ليكرت الخماسي، أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، كما بلغت الأهمية النسبية للمحور 75.8% أما انحرافه المعياري فبلغ 0.53 وهو انحراف ضعيف يشير إلى عدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد العينة المدروسة بالنسبة للمحور ككل.

المطلب الثالث: قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم بها أطراف خارجية للبنك التجاري.

يقيس المحور الخامس قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري، ومن خلاله نحاول معرفة آراء العينة المدروسة حول مدى قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف هذا النوع من التلاعب، ويتكون المحور من عشرة أسئلة.

كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4-5): نتائج عينة الدراسة حول قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف عمليات التلاعب التي تقوم بها أطراف خارجية للبنك التجاري.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب	درجة التأثير
01	عمليات غسيل الأموال أو ما إذا كان البنك على دراية بها أو متواطئ أو مشترك بهذه العمليات.	3.67	0.86	73.4 %	3	الموافقة
02	التقييمات الاحتيالية التي تقوم بها الأطراف الخارجية للبنك، أو مبيعاتها الاحتيالية، أو أية تعليمات احتيالية تصدر عن هذه الأطراف.	3.59	0.80	71.8 %	7	الموافقة
03	ما إذا كان هناك استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات.	3.91	0.65	78.2 %	1	الموافقة
04	المعلومات والوثائق الكاذبة التي تتعلق بالنظراء.	3.62	0.85	72.4 %	6	الموافقة

05	العملات أو الحوالات المزيفة.	3.66	0.90	73.2 %	4	الموافقة
06	عمليات انتحال الشخصية والمعلومات الزائفة في طلبات القروض وبالتالي تزييف الوثائق المرفقة.	3.41	0.87	68.2 %	10	الموافقة
07	ما إذا تم استخدام الرهن لأكثر من مرة.	3.86	0.83	77.2 %	2	الموافقة
08	ما إذا قامت أطراف خارجية بتلفيق الضمانات أو أنها ليست ذات قيمة.	3.50	0.79	% 70	8	الموافقة
09	سوء استخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء، أو قيامهم ببيع غير مصرح به للضمانات.	3.66	0.90	73.2 %	4	الموافقة
10	التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به أطراف خارجية للبنك.	3.49	1.00	69.8 %	9	الموافقة
-	المجموع	3.64	0.54	72.8 %		الموافقة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول السابق نلخص أهم الملاحظات والنتائج فيما يلي:

- **السؤال الأول**: "عمليات غسيل الأموال أو ما إذا كان البنك على دراية بها أو متواطئ أو مشترك بهذه العمليات"، بلغ متوسطه الحسابي (3.67) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 73.4%، ويأتي في المرتبة الثالثة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.86) وهو انحراف متوسط ويشير إلى تمركز اغلب إجابات أفراد العينة المدروسة إلى الاقتراح الرابع،
- **السؤال الثاني**: "التقييمات الاحتيالية التي تقوم بها الأطراف الخارجية للبنك، أو مبيعاتها الاحتيالية، أو أية تعليمات احتيالية تصدر عن هذه الأطراف"، بلغ متوسطه الحسابي (3.59) وهو ضمن الفئة الرابعة من

مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 71.8% واحتل المرتبة السابعة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.80) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.

- **السؤال الثالث**: "ما إذا كان هناك استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات"، بلغ متوسطه الحسابي (3.91) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 78.2% واحتل المرتبة الأولى، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.65) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع.
- **السؤال الرابع**: "المعلومات والوثائق الكاذبة التي تتعلق بالنظراء"، بلغ متوسطه الحسابي (3.62) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 72.4% واحتل المرتبة السادسة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.85) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع.
- **السؤال الخامس**: "العملات أو الحوالات المزيفة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.66) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 73.2% واحتل المرتبة السادسة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.90) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة.
- **السؤال السادس**: "عمليات انتحال الشخصية والمعلومات الزائفة في طلبات القروض وبالتالي تزييف الوثائق المرفقة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.41) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 68.2% واحتل المرتبة العاشرة من بين باقي الأسئلة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.87) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع والثالث.
- **السؤال السابع**: "ما إذا تم استخدام الرهن لأكثر من مرة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.86) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 77.2% واحتل المرتبة الثانية، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.83) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع.

- **السؤال الثامن**: "ما إذا قامت أطراف خارجية بتلفيق الضمانات أو أنها ليست ذات قيمة"، بلغ متوسطه الحسابي (3.50) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 70% واحتل المرتبة الثانية، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.79) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع والثالث.
- **السؤال التاسع**: "سوء استخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء، أو قيامهم ببيع غير مصرح به للضمانات"، بلغ متوسطه الحسابي (3.66) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 73.2% واحتل المرتبة الرابعة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (0.90) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع.
- **السؤال العاشر**: "التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به أطراف خارجية للبنك"، بلغ متوسطه الحسابي (3.49) وهو ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يشير إلى ذهاب إجابات أفراد العينة المدروسة في اتجاه الموافقة، كما بلغت أهميته النسبية 69.8% واحتل المرتبة التاسعة، في حين بلغ الانحراف المعياري لهذا السؤال (1) وهو انحراف متوسط لإجابات أفراد العينة المدروسة، وتمركزها حول الاقتراح الرابع.

أما بالنسبة للمحور ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي (3.64) وهو يعبر عن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي وهي [3.41 – 4.20]، وهذا ما يدل على أن الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة ذهب إلى الاقتراح الرابع (الموافقة)، وبلغت أهميته النسبية 72.8% وبانحراف معياري بلغ 0.54 وهو انحراف ضعيف يدل على وجود تشتت ضعيف في إجابات أفراد العينة بالنسبة للمحور ككل وتمركزت إجاباتهم حول الاقتراح الرابع بصفة عامة.

المبحث الثاني:اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

بعد القيام بالتحليل الوصفي لنتائج الدراسة الميدانية، وإظهار الاتجاه العام لأفراد عينة الدراسة حول أسئلة كل محور، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة الميدانية من خلال المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان والاستعانة ببرنامج SPSS ، وذلك كما يلي:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:** للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

كما تم تقسيم كل فرضية رئيسية إلى فرضيتين فرعيتين تتعلق الأولى باكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك، والثانية تتعلق باكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك؛ وتم اختبار هذه الفرضيات باستخدام الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (0.05).

المطلب الأول: اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1 والفرضيتين الفرعيتين H11 و H12.

من خلال هذا المطلب سنتحقق من صحة الفرضية القائلة بأن "لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية"، وقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، الأولى لقياس أثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، والثانية لقياس أثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

أولا– اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1: لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية".

جدول رقم (4–6): جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.367	0.135	0.124	0.443

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط ضعيف بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب حيث بلغ (0.367)، وبلغ معامل التحديد (0.135)، أي أن استقلالية المراجع الخارجي تساهم بنسبة 13.5% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

جدول رقم (4–7): جدول ANOVA لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	2.424	1	2.424	12.305	0.001
البواقي	15.560	79	0.197		
المجموع	17.984	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (12.305) ومستوى الدلالة بلغ 0.001 وهي اقل من 0.05، ومنه فان الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب) والمتغير المستقل (استقلالية المراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4–8): الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	2.881	0.243	-	11.834	0.000
استقلالية المراجع الخارجي	0.233	0.066	0.367	3.508	0.001

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل (B) بلغ (0.233) كما بلغت قيمة t (3.508) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.001) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الأولى (H1) وهذا يعني أن لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، هذا

يشير إلى أن زيادة مستوى استقلالية المراجع الخارجي تؤدي إلى زيادة قدرته على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (لعروس، 2017)[1] حيث وجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين دور المراجع الخارجي وبين الغش المالي والمحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما أشارت دراسة (Zhou , 2012) [2] في نتائجها إلى أن تأثر استقلالية المراجع تؤدي إلى وجود صعوبة في امتثالهم الكامل لمعايير المراجعة والأخلاق المهنية، وبالتالي إمكانية عدم اكتشاف التلاعب والاحتيال، ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما تأثرت استقلالية المراجع الخارجي فإن ذلك سوف يؤثر على قدرته على اكتشاف التلاعب، ويعود ذلك إلى أن طول العلاقة مع العميل (البنك) تأثر على استقلالية المراجع الخارجي، كذلك نفس الشيء بالنسبة لارتباط دخل المراجع بعميل واحد وهو البنك، كما أن لتقديم المراجع الخارجي لخدمات استشارية للبنك يؤدي إلى تأثر استقلاليته، فالخدمات الاستشارية يمكن أن تدخل في صنع القرار وبالتالي يجد المراجع نفسه مدافعا عن البنك لاقتران النتائج باستشارته.

ومنه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.233x + 2.881$$

ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى (H11): يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

[1] لعروس لخضر، مرجع سابق، ص 187.

[2] Zhou,Y., The Role of external auditors in detecting and reporting corporate fraud in public listed companies in china, International Journal of Business Administration Vol. 3, No. 1; January, 2012, p9.

جدول رقم (4–9): جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.432	0.187	0.177	0.483

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط متوسط بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك حيث بلغ (0.432)، وبلغ معامل التحديد (0.187)، أي أن استقلالية المراجع الخارجي تساهم بنسبة 18.7% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

جدول رقم (4–10): جدول ANOVA لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	4.246	1	4.246	18.174	0.000
البواقي	18.458	79	0.234		
المجموع	22.705	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (18.174) ومستوى الدلالة بلغ 0.000 وهي أقل من 0.05، ومنه فإن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك) والمتغير المستقل (استقلالية المراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4-11): الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	2.683	0.265		10.121	0.000
استقلالية المراجع الخارجي	0.308	0.072	0.432	4.263	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل (B) بلغ (0.308) كما بلغت قيمة t (4.263) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى (H11) وهذا يعني أنه يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري ، أي أن زيادة استقلالية المراجع الخارجي تؤدي إلى رفع قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك، و يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.308x + 2.683$$

ثالثا- اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى (H12): يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

جدول رقم (4-12): جدول الارتباط بيرسون بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.216	0.047	0.035	0.535

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط ضعيف بين استقلالية المراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية حيث بلغ (0.216)، وبلغ معامل التحديد (0.047)، أي أن استقلالية المراجع الخارجي تساهم بنسبة 4.7% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنوك التجارية.

جدول رقم (4-13): جدول ANOVA لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	1.109	1	1.109	3.863	0.053
البواقي	22.670	79	0.287		
المجموع	23.779	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (3.863) ومستوى الدلالة بلغ 0.053 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي نقول أنه لا توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك) والمتغير المستقل (استقلالية المراجع الخارجي)، أي أن المتغير المستقل غير دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4-14): الانحدار الخطي البسيط لأثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	3.078	0.294	-	10.475	0.000
استقلالية المراجع	0.158	0.080	0.216	1.966	0.053

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العلاقة بين استقلالية المدقق الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك إيجابية حيث بلغ معامل (B) (0.158) كما بلغت قيمة t (1.966)، ومع ذلك لم يتم العثور على ارتباط كبير، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.053) وهو أكبر من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية (H12) هذا يعني أنه لا يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري، وفي دراسة (سوياد، 2017)[1] وجدت أن من بين المعوقات التي تؤثر على قدرة المراجع في اكتشاف التضليل في التقارير المالية عدم استقلالية المراجع، ويشير هذا إلى أن زيادة مستوى استقلالية المراجع الخارجي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة القدرة على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك، يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال عدم معرفة المراجع لهذه الأطراف وأن هذه الأطراف الخارجية تمتلك قدرات خاصة تمكنهم من التلاعب بشكل محترف يصعب على المراجع اكتشافه مثل الهاكرز أو أشخاص متخصصين في الصناعة البنكية، أيضا يمكن بسبب صعوبة وصول المراجع إلى المعلومات أو عدم تقديم البيانات المطلوبة له، أو أنه لا يوجد لهذه الأطراف علاقة مباشرة بالبنك ومنه لا يوجد اتصال بينها وبين المراجع الخارجي، وبالتالي فإنها لا تمارس أي ضغوط أو إغراءات على المراجع الخارجي وبالتالي عدم تأثر استقلاليته.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H2 والفرضيتين الفرعيتين H21 و H22.

من خلال هذا المطلب نحاول التأكد من صحة الفرضية القائلة بان "للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية"، وقد تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، الأولى لقياس أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، والثانية لقياس أثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

أولا– اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H2: للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية".

[1] سوياد أمينة، مرجع سابق، ص 264.

جدول رقم (4-15): جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.501	0.251	0.242	0.412

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط متوسط بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب حيث بلغ (0.501)، وبلغ معامل التحديد (0.251)، أي أن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي تساهم بنسبة 25.1% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

جدول رقم (4-16): جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	4.523	1	4.523	26.544	0.000
البواقي	13.461	79	0.170		
المجموع	17.984	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (26.544) ومستوى الدلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، ومنه فإن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب) والمتغير المستقل (التخصص الصناعي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4–17): الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	1.750	0.384	-	4.552	0.000
التخصص الصناعي للمراجع الخارجي	0.482	0.093	0.501	5.152	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معامل (B) بلغ (0.482)، كما بلغت قيمة t (5.152) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الثانية (H2)، هذا يعني أن للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وبالتالي فإن زيادة مستوى التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي سيكون له قدرة أعلى على اكتشاف التلاعب في البيانات المالية للبنوك التجارية والعكس صحيح، يمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المراجعين المتخصصين لديهم معرفة أكثر دقة بالتقنيات المستخدمة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية في الصناعة البنكية، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (أبو جراد، 2011)[1] حيث وجد أن هناك علاقة ايجابية بين تخصص مراجع الحسابات وإدارة الأرباح في البنوك العاملة في فلسطين.

بناءا على النتائج السابقة يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.482x + 1.750$$

ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية (H21): يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

[1] أبو جراد إبراهيم حسن، علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2011، ص 117.

جدول رقم (4–18): جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.608	0.370	0.362	0.425

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط متوسط بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك حيث بلغ (0.608)، وبلغ معامل التحديد (0.370)، أي أن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي يساهم بنسبة 37% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

جدول رقم (4–19): جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	8.396	1	8.396	46.357	0.000
البواقي	14.309	79	0.181		
المجموع	22.705	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (46.357) ومستوى الدلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، ومنه فإن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك) والمتغير المستقل (التخصص الصناعي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4–20): الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	1.111	0.396	-	2.802	0.006
التخصص الصناعي للمراجع الخارجي	0.656	0.096	0.608	6.809	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل (B) بلغ (0.656)، كما بلغت قيمة t (6.809) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى (H21) وهذا يعني انه يوجد اثر دال معنويا للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري ، ويدعم ذلك دراسة (أبو ظهير وبيوض، 2020)[1]، حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتخصص القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارات المصارف المدرجة في سوق المال الليبي، ومنه فإنه كلما رفع المراجع من تخصصه الصناعي أو زيادة تخصصه في الصناعة البنكية فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة قدرته على اكتشاف تلاعب الإدارة أو موظفي البنك، وعليه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.656x + 1.111$$

ثالثا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية (H22): يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

[1] أبو ظهير محمد وبيوض نجيب، مرجع سابق.

جدول رقم (4-21): جدول الارتباط بيرسون بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.278	0.077	0.066	0.527

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط ضعيف بين التخصص الصناعي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك حيث بلغ (0.278)، وبلغ معامل التحديد (0.077)، أي أن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي يساهم بنسبة 7.70% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

جدول رقم (4-22): جدول ANOVA لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	1.838	1	1.838	6.619	0.012
البواقي	21.941	79	0.278		
المجموع	23.779	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (6.619) ومستوى الدلالة بلغ (0.012) وهو أقل من 0.05، وبالتالي فإن الانحدار معنوي ويدل على وجود علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك) والمتغير المستقل (التخصص الصناعي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4-23): الانحدار الخطي البسيط لأثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	2.389	0.491	-	4.868	0.000
التخصص الصناعي للمراجع الخارجي	0.307	0.119	0.278	2.573	0.012

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من الجدول نلاحظ أن معامل (B) بلغ (0.307)، كما بلغت قيمة t (2.573) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.012) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية (H22) وهذا يعني أنه يوجد اثر دال معنويا للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري ، أي أنه كلما رفع المراجع من تخصصه في الصناعة البنكية فإن ذلك سوف يؤدي إلى رفع قدرته على اكتشاف تلاعب الأطراف الخارجية للبنك، ومنه تكون معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.307\ x + 2.389$$

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة H3 والفرضيتين الفرعيتين H31 و H32.

نختبر من خلال هذا المطلب صحة الفرضية الرئيسية الثالثة "للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية"، كما تم تقسيم هذه الفرضية إلى فرضيتين فرعيتين، فالفرضية الفرعية الأولى تقيس أثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، والفرضية الفرعية الثانية تقيس أثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

أولا– اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة H3: للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية".

جدول رقم (4–24): جدول الارتباط بيرسون بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.518	0.269	0.259	0.408

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول أن هناك ارتباط متوسط بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب حيث بلغ (0.518)، وبلغ معامل التحديد (0.269)، أي أن الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يساهم بنسبة 26.9% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

جدول رقم (4–25): جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	4.833	1	4.833	29.032	0.000
البواقي	13.151	79	0.166		
المجموع	17.984	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (29.032) ومستوى الدلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، ومنه فإن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب) والمتغير المستقل (الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4–26): الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في البنوك التجارية.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	1.624	0.391	-	4.155	0.000
الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي	0.50	0.093	0.518	5.388	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل (B) بلغ (0.50) كما بلغت قيمة t (5.388) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الثالثة (H3) وهذا يعني أن للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية،أي أن

الزيادة في مستوى الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي سيكون له القدرة أعلى على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة (الجعلي واحمد مُحَّد، 2017)[1] حيث توصل إلى أن التزام مراجع الحسابات الخارجي بالمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة يقلل من التلاعب بالقوائم المالية، كما توصلت دراسة (Al Momani and Obeidat, 2013)[2] إلى أن أخلاقيات التدقيق (النزاهة والموضوعية والأتعاب الطارئة وحقوق الإعلان وتحديد العمولة وشكل المنظمة والاسم) تؤثر على قدرة المراجعين على اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية، ويمكن أن يفسر ذلك أن الالتزام الأخلاقي يعكس قيام المراجع بمهمته دون تأثر بأي ضغوطات أو إغراءات أو مساومات أو أية تنازلات فيقوم بمهمته على أحسن وجه ممكن، فيكون له قدرة أكبر على اكتشاف أي عملية تلاعب بالقوائم المالية، أيضا زيادة الجهد المبذول من قبل المراجع الخارجي يظهر مدى التزامه الأخلاقي للقيام بمهمته على أحسن وجه وهو ما يتطلب منه إجراءات أكبر وبالتالي إمكانية أكبر على اكتشاف التلاعب.

وعليه يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.5x + 1.624$$

ثانيا– اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة H31: يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

جدول رقم (4–27): جدول الارتباط بيرسون بين للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.622	0.386	0.379	0.419

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

[1] الجعلي مُحَّد واحمد مُحَّد، أثر التزام مراجع الحسابات الخارجي بأخلاقيات المهنة في الحد من التلاعب بالقوائم المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد الثالث – المجلد الأول، ماي 2017.

[2] Al Momani, M. A., and Obeidat, M. I., The effect of auditors' ethics on their detection of creative accounting practices: a field study, International Journal of Business and Management, 8(13), 2013, p118.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط متوسط بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك حيث بلغ (0.622)، وبلغ معامل التحديد (0.386)، أي أن الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يساهم بنسبة 38.6% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

جدول رقم (4–28): جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	8.774	1	8.774	49.759	0.000
البواقي	13.931	79	0.176		
المجموع	22.705	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (49.759) ومستوى الدلالة بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05، ومنه فإن الانحدار معنوي وبالتالي توجد علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك) والمتغير المستقل (الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4–29): الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	0.971	0.402	-	2.413	0.018
الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي	0.673	0.095	0.622	7.054	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

نلاحظ من الجدول أن معامل (B) بلغ (0.673)، كما بلغت قيمة t (7.054) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.000) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الأولى (H31) وهذا يعني أنه يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، كما يمكن كتابة معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.673x + 0.971$$

ثالثا– اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة (H32): يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

جدول رقم (4–30): جدول الارتباط بيرسون بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
0.294	0.087	0.075	0.524

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتباط ضعيف بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك حيث بلغ (0.294)، وبلغ معامل التحديد (0.087)، أي أن الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يساهم بنسبة 8.7% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

جدول رقم (4-31): جدول ANOVA لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة sig
الانحدار	2.058	1	2.058	7.485	0.008
البواقي	21.721	79	0.275		
المجموع	23.779	80			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss.

يوضح الجدول نتائج تحليل التباين anova لاختبار معنوية الانحدار، ونلاحظ أن قيمة F بلغت (7.485) وبلغ مستوى الدلالة (0.008) وهو أقل من 0.05، وبالتالي فإن الانحدار معنوي ويدل على وجود علاقة بين المتغير التابع (اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك) والمتغير المستقل (الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي)، أي أن النموذج ملائم والمتغير المستقل دال إحصائيا في توقعه للمتغير التابع.

جدول رقم (4-32): الانحدار الخطي البسيط لأثر الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

	معامل B	الخطأ المعياري	Beta	t	مستوى الدلالة sig
الثابت	2.278	0.502		4.533	0.000
التخصص الصناعي للمراجع الخارجي	0.326	0.119	-0.294	2.736	0.008

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات spss

من الجدول نلاحظ أن معامل (B) بلغ (0.326) كما بلغت قيمة t (2.736) في حين بلغ مستوى الدلالة (0.008) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الفرعية الثانية (H32) وهذا يعني أنه يوجد

أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري، وتكون معادلة الانحدار الخطي البسيط على الشكل الموالي:

$$Y = 0.326\ x + 2.278$$

خلاصة الفصل:

من خلال نتائج المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة والأهمية النسبية لها، أشارت النتائج إلى إجماع من قبل أفراد العينة المدروسة على تأثر استقلالية المراجع الخارجي بعدة عوامل، كما أجمعت على أن التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي يؤثر على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية من خلال عدة عوامل أهمها زيادة مستوى فهم المراجع الخارجي لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية للبنك، وإلمامه بالمخاطر البنكية، كما بينت النتائج أنه يجب على المراجع الخارجي التمتع بالصدق والأمانة وأن يفي بالتزاماته لأن ذلك سيحقق له قدرة أكبر على اكتشاف التلاعب وتحسين جودة مراجعته.

وتوصلنا حسب إجابات أفراد عينة الدراسة إلى أن استقلال المراجع الخارجي يؤثر على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية، وبالتالي فإنه كلما ارتفع استقلال المراجع الخارجي كلما أدى ذلك إلى زيادة فرص المراجع الخارجي في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن لاستقلال المراجع الخارجي تأثير في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به إدارة البنك أو أحد موظفيه، بينما توصلت إلى أنه لا توجد علاقة أو تأثير لاستقلالية المراجع باكتشاف تلاعب الأطراف الخارجية للبنك.

كما لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية وجود إجماع من طرف العينة المدروسة على أهمية التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع، بحيث تؤدي زيادة تكوين وتخصص المراجع الخارجي في الصناعة البنكية إلى زيادة فرص اكتشافه للتلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، أي أن للتخصص الصناعي أثر على اكتشاف التلاعب، وأوضحت النتائج إلى أنه مهما كان نوع التلاعب (تلاعب الإدارة أو أحد موظفي البنك، وتلاعب الأطراف الخارجية للبنك)، فإن للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي أهمية في اكتشافه.

ومن خلال اختبار الفرضيات تم التوصل إلى وجود علاقة للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي باكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، فكلما تمسك المراجع الخارجي بأخلاقه والتزم بتنفيذ ما هو مطلوب منه على أحسن وجه ممكن، كلما أدى ذلك إلى زيادة فرصه في اكتشاف التلاعب سواء كان تلاعب إدارة البنك أو أحد موظفيه، أو تلاعب واحتيال أطراف خارجية للبنك.

خاتمة

خاتمة:

تلجأ بعض الأطراف إلى استخدام التلاعب لتحقيق منفعة معينة عادة ما تكون غير عادلة أو غير قانونية، ويعتبر التلاعب وسيلة خداع تنطوي على تغيير الحقائق عما يجب أن تكون عليه فعليا مما يؤدي إلى خدمة طرف معين على حساب باقي الأطراف ذات العلاقة، ويمكن أن يتسبب التلاعب المحاسبي في أضرار جسيمة سواء للمالكين، المستثمرين، مصلحة الضرائب، المودعين، وأصحاب القروض إلى غير ذلك، كما يؤدي إلى تحريف القوائم المالية ومنه اتخاذ قرارات خاطئة بالنسبة للأطراف ذات العلاقة، والقطاع البنكي من بين أكثر القطاعات عرضة للتلاعب نظرا لتعدد الأطراف التي يمكن أن تمارس هذا التلاعب ونتيجة لطبيعة الصناعة البنكية وخصوصيتها، فيمكن أن يمارس التلاعب في دورة اخذ الودائع أو في دورة التداول أو في دورة الإقراض، وهو ما أشار إليه معيار المراجعة (1006) الخاص بمراجعة البيانات المالية للبنوك، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الخارجية في إضفاء الشرعية والصدق للقوائم المالية وحسابات البنوك من خلال رأي المراجع الخارجي، فانه ذلك يلزمه بضرورة الكشف والتبليغ عن أي تلاعب أو احتيال قد يطال هذه القوائم.

من خلال هذه الدراسة حاولنا معرفة دور المراجعة الخارجية في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وذلك بقياس درجة تأثير عوامل (استقلالية المراجع الخارجي، تخصصه الصناعي، والتزامه الأخلاقي) على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، سواء كان تلاعب قامت به إدارة البنك أو أحد موظفيه، أو تلاعب قامت به أطراف خارجية عن البنك، وأشارت النتائج إلى وجود تأثير دال معنويا للعوامل المذكورة على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية.

اختبار الفرضيات:

1- **الفرضية الرئيسية الأولى:** تنص هذه الفرضية على أن "لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية"، وقد تم التأكد من صحة الفرضية، حيث توصلنا من خلال نتائج تحليل آراء العينة المدروسة إلى أنه كلما زادت استقلالية المراجع الخارجي كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرته على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وذلك بنسبة تقدر 13.5%، وهو ما تظهره نتائج تحليل آراء العينة المدروسة.

- **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى:** وتنص على أنه "يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري"، وتم تأكيد هذه الفرضية حيث أنه كلما تأثرت استقلالية المراجع الخارجي فان ذلك سوف يؤثر على قدرته في اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك.
- **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى:** "يوجد أثر دال معنويا لاستقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري"، تم نفي هذه الفرضية وهذا ما أظهرته نتائج تحليل آراء العينة المدروسة، حيث أشارت النتيجة إلى أن استقلالية المراجع الخارجي لا تؤثر على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية عن البنك.

2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تنص هذه الفرضية على أن "للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية"، وتم تأكيد صحة هذه الفرضية، ومن خلال النتائج تبين أن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي يعمل على زيادة فرص اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، أي كلما زاد التخصص الصناعي كلما أدى ذلك إلى رفع فرص اكتشاف التلاعب، وأظهرت النتائج أن التخصص الصناعي للمراجع الخارجي تساهم بنسبة 25.1% في تفسير التباين الحاصل في اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية.

- **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية:** تنص على أنه "يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري"، تم تأكيد صحة هذه الفرضية أيضا وهو ما أشارت إليه النتائج، هذا يعني أن التخصص الصناعي له تأثير ايجابي على اكتشاف تلاعب إدارة البنك أو أحد موظفيه.
- **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية:** "يوجد أثر دال معنويا للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري"، تم تأكيد صحتها بحيث أن للتخصص الصناعي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية عن البنك، وهو ما أكدته نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط.

3- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** وتنص على أن "للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي تأثير ايجابي دال معنويا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية"، وقد تم تأكيد صحة هذه الفرضية، وأظهرت

النتائج أن الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يساهم في اكتشاف التلاعب في القوائم المالية بنسبة 26.9%، وذلك وفقا لنتائج تحليل آراء العينة المدروسة.

- **الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة:** "يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري"، تم تأكيد صحة الفرضية وقد أشارت النتائج إلى انه كلما التزم المراجع بأخلاق مهنة المراجعة، كلما أدى ذلك إلى رفع قدرته على اكتشاف تلاعب إدارة البنك أو احد موظفيه.
- **الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثالثة:** ونصت على أنه "يوجد أثر دال معنويا للالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري"، وتم تأكيد صحة الفرضية، حيث أن الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يساهم في رفع قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف تلاعب الأطراف الخارجية عن البنك.

النتائـــــج:

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري وكذا الجانب التطبيقي ما يلي:

- تتعدد أشكال التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية وتتعدد ممارساتها، ورغم ذلك لا يوجد إحصائيات دقيقة حول هذا النوع من التلاعب في الجزائر.
- تؤثر استقلالية المراجع الخارجي ايجابيا على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية، وبالتالي كلما زادت استقلالية المراجع، كلما أدى ذلك إلى فرص أكبر في اكتشاف التلاعب.
- تؤثر استقلالية المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري ايجابيا، لكن لا تؤثر على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري هذا حسب نتائج آراء عينة الدروسة.
- للتخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي تأثير ايجابي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية، فالتخصص في صناعة ما يرفع من مستوى فهم المراجع لطبيعة هذه الصناعة وبالتالي قدرة أكثر على اكتشاف التلاعب.
- توجد علاقة طردية بين التخصص الصناعي (النوعي) للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، وكذا التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري.

- لالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يؤثر ايجابيا على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية، فالتزام المراجع بأخلاقيات المهنة يدفعه للقيام بكافة التزاماته على أحسن وجه وبكفاءة، وهو ما يؤدي إلى زيادة قدرته على اكتشاف التلاعب.
- توجد علاقة طردية بين الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي واكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري، والتلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك التجاري، فكلما زاد الالتزام الأخلاقي للمراجع كلما أدى ذلك إلى زيادة قدرته على اكتشاف التلاعب.
- المراجعين الخارجيين يتمتعون بمستوى عالٍ من القدرة على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به إدارة البنك أو موظفيه، كما أنهم قادرون على اكتشاف التلاعب الذي تقوم به أطراف خارجية للبنك، وهو ما يدل على أنه في حال توفر ظروف عمل مثالية للمراجع في الجزائر فإنه يكون قادرا على المساهمة بفعالية في خطط واستراتيجيات مكافحة التلاعب والفساد.
- هناك أنواع الأخرى من التلاعب في القطاع البنكي والتي يمكن للمراجع الخارجي اكتشافها والتي أشارت إليها العينة المدروسة وهي إدارة الأرباح والمحاسبة الإبداعية، استلام أموال مع عدم تسجيلها ومنح قروض غير مكتوبة والاستفادة غير المرخصة من السيولة، تواطؤ البنوك ومنحها قروض لمؤسسات تستخدم المحاسبة الإبداعية، التلاعب في معدلات الخصم وإعادة الخصم ومعدلات الفائدة، اختلاس الأموال من طرف مسؤولي البنك، تخفيض الاعتمادات والتقديرات الخاصة بالالتزامات من أجل رفع الأرباح.

التوصيات:

مما سبق وبناءا على النتائج المتوصل إليها فان الباحثة توصي بما يلي:

- العمل أكثر على رفع مستوى استقلالية المراجع الخارجي ودعمها خاصة من الجهات الرسمية والمشرفة على مهنة المراجعة في الجزائر، وذلك من خلال سن قوانين إضافية ومتممة للنصوص القانونية السابقة.
- تشجيع الاتجاه نحو التخصص في الصناعة المصرفية خاصة للمراجعين الخارجيين، وفي قطاعات أخرى كالقطاع الصحي والعيادات، القطاع الرياضي، والقطاع السياحي وغيرها، وهو ما يمكن من رفع القدرة على اكتشاف التلاعب في مختلف القطاعات.
- غرس أخلاقيات مهنة المراجعة أكثر في المجتمع وذلك من خلال تدريس برامج أخلاقيات المراجعة في الجامعات والمعاهد.

- وضع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالتلاعب والفساد سواء في البنوك التجارية أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى في قاعدة بيانات، وذلك من خلال منصة أو موقع على الويب والتي يمكن الولوج إليها لإجراء الدراسات المختلفة، وبالتالي وضع استراتيجيات لمكافحتها مستقبلا.
- ضرورة تضمين معايير المراجعة الجزائرية بمعايير تخص مراجعة البيانات المالية للبنوك، وكذا معايير مسؤوليات المراجع المتعلقة بالاحتيال في البيانات المالية.

آفاق الدراسة:

توصي الباحثة باستمرار الدراسات والبحوث في هذا المجال والتي تأخذ اعتبار العديد من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في هذه الدراسة، ونوجزها فيما يلي:

- دراسة عوامل أخرى يمكن أن تؤدي إلى رفع قدرة المراجع على اكتشاف التلاعب، مثل:
أثر تكنولوجيا المعلومات والمراجعة الالكترونية على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية، أثر الشك المهني للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية، أثر كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية، فعالية أجهزة الرقابة خاصة الحكومية وأثرها على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية.
- توسيع عينة الدراسة في البحوث المستقبلية والتي تخص العوامل المؤثرة على اكتشاف التلاعب، كما يمكن الأخذ بآراء العاملين في البنوك خاصة المسيرين.
- دراسة موضوع تأثير العوامل التالية (الفرص، الاتجاه، والتبريرات) على اكتشاف التلاعب بالبنوك التجارية أو المؤسسات الاقتصادية.
- دراسة موضوع دور المراجعة الخارجية في اكتشاف التلاعب بقطاعات (السياحة، الفندقة، الرياضة وغيرها).
- دراسة موضوع التكامل بين دور المراجع الخارجي وأجهزة الرقابة الخارجية الأخرى على البنوك في اكتشاف التلاعب والفساد بالبنوك التجارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- ✓ أبو زيد كمال خليفة وآخرون، دراسات في المراجعة الخارجية للقوائم المالية، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.
- ✓ أبو زيد كمال خليفة وآخرون، نظرية المراجعة وتطبيقاتها العملية في ضوء المعايير الدولية والمصرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- ✓ احمد مُحَمَّد نور، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- ✓ إسماعيل علي عباس والفيلي هاني، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- ✓ آل شبيب دريد كامل، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2015.
- ✓ ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة الديسطي مُحَمَّد عبد القادر وحجاج احمد حامد، المراجعة مدخل متكامل، الجزء الأول، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
- ✓ أمين السيد احمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، بدون دار نشر، مصر، 2001/2000.
- ✓ أمين السيد احمد لطفي، المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون **Sarbanes – Oxley**، دار النهضة العربية، مصر، 2008.
- ✓ أمين السيد احمد لطفي، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الدار الجامعية، مصر، 2014.
- ✓ إيهاب نظمي إبراهيم، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- ✓ البديوي منصور احمد وآخرون، دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة، دار التعليم الجامعي، مصر، بدون سنة نشر.
- ✓ بوتين مُحَمَّد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- ✓ التميمي هادي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- ✓ جربوع يوسف محمود، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
- ✓ الجمال جيهان عبد العزيز ، المراجعة وحوكمة الشركات، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014.
- ✓ جمعة احمد حلمي، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- ✓ جمعة أحمد حلمي، تدقيق البنوك والأدوات المالية المشتقة، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
- ✓ حبابة سعد فؤاد، أصول تدقيق الحسابات، ط1، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- ✓ حلمي جمعة أحمد، "مدخل إلى التدقيق الحديث"، طبعة 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- ✓ حماد طارق عبد العال، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- ✓ حماد طارق عبد العال، المحاسبة الابتكارية، الدار الجامعية، مصر، 2011.
- ✓ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- ✓ حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- ✓ حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- ✓ خالد أمين عبد الله، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.
- ✓ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية العملية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
- ✓ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- ✓ الراوي خالد وهيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

- ✓ الرباعي يوسف عبده وآخرون، محاسبة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، اليمن، 2011.
- ✓ زهير عيسى، تدقيق الحسابات الإجراءات العملية، تدقيق الحسابات- الإجراءات العملية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2015.
- ✓ سامح مُحَمَّد رضا رياض احمد، اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية، معهد الإدارة العامة مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2010.
- ✓ سرايا مُحَمَّد سيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2007.
- ✓ الشيشيني مُحَمَّد حاتم، أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- ✓ صالح بن عمارة نوال، المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- ✓ الصبان مُحَمَّد سمير وعبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- ✓ الصبان مُحَمَّد سمير، نظرية المراجعة آليات التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002.
- ✓ الصحن عبد الفتاح مُحَمَّد ودرويش مُحَمَّد ناجي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 1998.
- ✓ الصحن عبد الفتاح مُحَمَّد وآخرون، "أصول المراجعة" ،دار الجامعية، مصر، 2000.
- ✓ طلبة حامد وأبو هيبة مُحَمَّد، أصول المراجعة، الطبعة 1، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، 2012.
- ✓ طواهر مُحَمَّد التهامي وصديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات – الإطار النظري والممارسة التطبيقية-، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- ✓ العامري صالح مهدي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005.
- ✓ عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وفقا للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني، الدار الجامعية، مصر، 2008/2007.
- ✓ عبد الوهاب نصر علي والسيد شحاتة السيد، مراجعة حسابات المؤسسات المالية وشركات وصناديق الاستثمار والتمويل العقاري وفقا لمعايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية،دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
- ✓ عبد الوهاب نصر علي، مسؤولية مراقب الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسل الأموال، الدار الجامعية، مصر، 2011.

- ✓ عبد الوهاب نصر علي، معايير الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث الإصدارات الدولية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016/2015.
- ✓ عطوي جوزت عزت ، أساليب البحث العلمي" مفاهيمه، أدواته، طرقه الإحصائية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- ✓ عفانة مُحَمَّد كمال، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن،2017.
- ✓ عوض لبيب فتح الله الديب وشحاتة السيد شحاتة، أصول المراجعة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013.
- ✓ القاضي حسين وآخرون، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق ، سوريا، 2006.
- ✓ القاضي حسين وآخرون، أصول المراجعة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014/2013.
- ✓ قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- ✓ كايد سعود ، تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- ✓ متولي عصام الدين، المراجعة وتدقيق الحسابات (1)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة1، صنعاء، اليمن، 2009.
- ✓ مُحَمَّد فضل مسعد والخطيب خالد راغب، دراسات متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العملية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- ✓ مُحَمَّد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2014.
- ✓ المطارنة غسان، تدقيق الحسابات المعاصر، طبعة2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- ✓ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016.
- ✓ نعمات مُحَمَّد مصطفى، إدارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- ✓ هاري رايدر، ترجمة ناصر القحطان بكر، الدليل الشامل في مراجعة العمليات، الإدارة العامة للطباعة والنشر، السعودية، 1994.
- ✓ الوقاد سامي مُحَمَّد وورديان لؤي مُحَمَّد، تدقيق الحسابات 1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

✓ الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الثاني، 2010.

✓ الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل بيانات التدقيق والتأكيد والسلوك الأخلاقي الدولية إصدار عام 2010 الجزء الأول، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010، ص159.

✓ الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل بيانات التدقيق والتأكيد والسلوك الأخلاقي الدولية إصدار عام 2010 الجزء الثاني، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2010.

المؤتمـــــــرات والملتقيات:

✓ رقايقية فاطمة الزهراء، مساهمة حوكمة الشركات في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم الدالية- دراسة ميدانية- ، الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، 25 – 26 نوفمبر، 2013.

✓ الطرايرة جمال، منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد، الورقة الثالثة- التدقيق، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان – الأردن، 2013.

القوانيـــــن:

✓ المرسوم التنفيذي 11-32 المؤرخ في 2011/1/27 والمتعلق بتعيين محافظي الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 7، 2 فبراير 2011.

✓ المرسوم التنفيذي 11-25، المؤرخ في 27 /1 / 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبيين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7 ، الصادرة في 2011/2/2.

✓ المرسوم التنفيذي 11-26، المؤرخ في 2011/1/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7 ، الصادرة في 2011/2/2.

✓ المرسوم التنفيذي 11-27 المؤرخ في 2011/1/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد7، الصادرة في 2011/2/2.

✓ قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمّن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 25 نوفمبر 2007، ص5.

- ✓ نظام رقم 09-05 المؤرخ في 29 شوّال عام 1430الموافق 18 اكتوبر 2009 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية، العدد 76 الصادر في 29 ديسمبر 2009، ص17.
- ✓ المرسوم التنفيذي 11- 24 المؤرخ في 22 صفر 1432 الموافق ل27 يناير 2011 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، العدد 07، 2 فبراير 2011.
- ✓ القانون 10 -01، المؤرّخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، العدد 42، 2010.
- ✓ الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2003، الجريدة الرسمية، العدد 52، 27 أوت 2003.
- ✓ الأمر رقم 10- 04 المؤرخ في 26 غشت (أوت) 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 50، 1 سبتمبر 2010.
- ✓ قرار مؤرخ في 15 شعبان 1434 الموافق ل 24 يونيو سنة 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية، العدد 24، 2014.
- ✓ القانون 90- 10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق ل14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة .....

الأطروحات:

- ✓ أبو جراد إبراهيم حسين، علاقة جودة التدقيق الخارجي بإدارة الأرباح في المصارف المحلية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2011.
- ✓ أصلان حاتم رياض مصطفى، مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز اكتشاف الغش والتلاعب بالتقارير المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.
- ✓ الأغا عماد سليم، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2011.
- ✓ باخجة عبد الله مُحَمَّد طالب، تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في جودة المعلومات المحاسبية، في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق، 2013.

- ✓ البطنيجي فادي عبد الرحيم محمود، مدى إدراك محللي الائتمان لإجراءات المحاسبة الإبداعية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة، فلسطين، 2011.
- ✓ بوعيشاوي يوسف، اتجاه النظام المحاسبي لشركات التامين بالجزائر نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية –الجزائر–، 2018.
- ✓ حسن نمر الحلبي ليندا، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.
- ✓ خواجة موسى جمعة نادية، دور التخصص الصناعي للمراجع الخارجي في التنبؤ باستمرارية المنشآت الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
- ✓ سوياد أمينة، دور مراجع الحسابات في اكتشاف التضليل في التقارير المالية وفق معايير المراجعة الدولية، اطروحة دكتوراه، الجزائر، 2017.
- ✓ كاسر لايقة رولا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، مذكرة ماجستير، سوريا، 2007.
- ✓ كراز شادي، دور المراجعة في حوكمة الشركات للحد من التلاعب في التقارير المالية المنشورة، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق سوريا.
- ✓ لعروس لخضر، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.
- ✓ مصطفى الحلو شرين، المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2012.

المقالات:

- ✓ أبو ظهير مُحَمَّد الأمين وبيوض نجيب سالم، اثر التخصص الصناعي القطاعي للمراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 15، جانفي 2020.

- ✓ بالرقي تيجاني، المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد12، 2012.
- ✓ جعارة اسامة عمر، أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال /الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 39 ، العدد 2، 2012.
- ✓ الجعلي مُحَمَّد واحمد مُحَمَّد، أثر التزام مراجع الحسابات الخارجي بأخلاقيات المهنة في الحد من التلاعب بالقوائم المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية العدد الثالث – المجلد الأول، ماي 2017.
- ✓ حمادة رشا، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الثاني، 2010.
- ✓ الخالدي ناهض نمر مُحَمَّد، دور المحاسبة القضائية في مواجهة ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على القوائم المالية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس، يناير2014 .
- ✓ خلاوي ستار جبار وحسن كاظم إيناس، القيمة العادلة وتأثير استخدامها في تطبيقات المحاسبة الإبداعية للقطاع المصرفي التجاري العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 24، 2016.
- ✓ رؤوف احمد نضال وكاظم صادق جعفر، تأثير إدارة الأرباح في تحديد وعاء ضريبة الدخل بحث تطبيقي في عينة من الشركات المساهمة لقطاع المصارف، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 4، 2016.
- ✓ سمير كامل مُحَمَّد عيسي، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الإسكندرية، المجلد 45، العدد رقم 2، مصر، 2008.
- ✓ شقبقب عيسى وزغار يحيى، فعالية لجان المراجعة للحد من آثار المحاسبة الإبداعية، مجلة المؤسسة، العدد 4، 2015.
- ✓ الشواورة فيصل محمود ، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009.

- ✓ صيام وليد زكريا، مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5، العدد 2، الأردن، 2009.
- ✓ عادل رزق، المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف القسم الثاني، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 2، السنة 19، الأردن، 2011.
- ✓ علي عبد الله أحمد شاهين، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية –دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية–، مجلة الجامعة الخليجية المجلد3 قسم العلوم الإدارية والمالية العدد4، 2011.
- ✓ فداوي فريد أمينة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، المجلة الجامعة، العدد 16، المجلد الأول، فبراير، 2014.
- ✓ القطيش حسن فليح مفلح والصوفي فارس جميل حسين ، أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، العراق، 2011.

مراجع أخرى:

- ✓ الخشاوي محمود والدوسري ناصر، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة، السعودية، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ Abbadi,H. Slihat,N., International audit standard No. 240 and Its impact on the practical procedures of auditors in detection the manipulation of financial statements, International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 5, No. 1, 2015.
- ✓ Akinyomi, O. J., Examination of fraud in the nigerian banking sector and its prevention, Asian Journal of Management Research, Volume 3, Issue 1, 2012.
- ✓ Al Momani, M. A., and Obeidat, M. I., The effect of auditors' ethics on their detection of creative accounting practices: a field study, International Journal of Business and Management, 8(13), 2013.

- ✓ Amat, O. B. and Dowds., The ethics of creative accounting, Journal of Economic Literature Classification: M41, 1999.
- ✓ Anderson, S., Earnings management and creative accounting activities, Disclosure Practices Update January, 2002.
- ✓ Arnis1, N. and karamanis1, k. and kolias, G., Detecting creative accounting in businesses in financial distress, Accounting and Finance Research, Vol. 8, No. 2, 2019.
- ✓ Balaciu, D., Is creative accounting a form of manipulation, university of oradeor, faculty of economics, department of finance accounting, Journal Accredited CNCSIS category B+, tom xvII,– volume III, 2008.
- ✓ Bartlett, R. G., A scale of perceived independence: New evidence on an old concept, accounting, Auditing and Accountability Journal, 6(2), 1993.
- ✓ Baz, R. Samsudin, R. Che-Ahmad, A., The role of internal control and information sharing in preventing fraud in the saudi banks, Journal of Accounting and Financial Management, Vol. 3 No. 1, 2017.
- ✓ Berisha,V. and Shala, A., Effect of creative accounting on the company, 8th international scientific conference on economic and social development and 4th eastern european ESD conference: Building resilient economy, Zagreb, Croatia, 19 december 2014.
- ✓ El-Faki, A., The use of the financial analysis in improving the efficiency and effectiveness of the external auditor in detecting financial fraud – an analytical study, International Journal of Business and Social Research (IJBSR), Volume -3, No.-11, November, 2013.
- ✓ Firas, A. N. Al-Dalabih., The practice of creative accounting on the jordanian banking sector: A Case study in the Northern Region, Australian Academy of Accounting and Finance Review,Volume 3, Issue 3, July 2017.
- ✓ Georgios, L., The critical role of internal auditing in addressing bank fraud: aconceptual framework, Journal ISSN (2305-509X) – Volume 5, Issue 3–March-2016.
- ✓ Godwin, E. O., Any justification for creative accounting: where are fraud, examiners?, ACFE African conference october 15-17, 2018, Johannesburg.
- ✓ Grima, C., Impacts des normes ifrs sur la manipulation comptable des societes francaises cotees, Thèse de doctorat, Conservatoire national des arts et metiers – CNAM, Français, 2017.

- ✓ Lal Bhasin, M., Accounting manipulation practices in financial statements: an experience of an asian economy, International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 2, No. 11, 2016.
- ✓ Mamo,J. Aliaj, A., Accounting manipulation and its effects in the financial statements of albanian entities, Interdisplinary Journal of Research and Development, Vol (I), No.2, 2014, Albania.
- ✓ Martin, S. Kenney., The problem presented by bank fraud conference on bank froud of the bank of communications, Shanghai, China, wednesday, 4TH JULY, 2007.
- ✓ Mukhlasin, M., Auditor tenure and auditor industry specialization as a signal to detect fraudulent financial reporting, Academy of Accounting and Financial studies Journal, 22(5), 2018.
- ✓ Naser. K, and M., Pendlebury: A note on the use of creative accounting, British Accounting Review 24, 1992.
- ✓ Nikolaos Arnis1, Konstantinos Karamanis1 & Georgios Kolias, Detecting Creative Accounting in Businesses in Financial Distress, Accounting and Finance Research, Vol. 8, No. 2, 2019.
- ✓ Remenarić, B. Mijoč, I. Kenfelja, I., Creative accounting –motives, techniques and possibilities of prevention, ekonomski vjesnik/ econviews, God.31, 2018.
- ✓ Ronser, R., Earnings manipulation in failing firms contemporary, Accounting Research, Vol 20, No 2, 2003.
- ✓ Sarwoko, I. Sukrisno, A., An empirical analysis of auditor's industry specialization, auditor's independence and audit procedures on audit quality: evidence from Indonesia, International conference on accounting studies 2014, ICAS 2014, 18-19 august 2014, Kuala Lumpur, Malaysia.
- ✓ Schilit, H., Financial shenanigans, 2ND edn, McGraw-hill, New York, 2002.
- ✓ Stolowy, H. Breton, G., A review of research on accounts manipulation, 23rd annual congress of the european accounting association munich, Germany, March 29-31, 2000.
- ✓ Supriyati, E. H., Creative accounting model for increasing banking industries competitive advantage in indonesia, *International Research Journal of Business Studies vol.* 8, No. 3, 2016.

- ✓ Theoharry,G.I. Papanikolaou., Applying benford's law to detect accounting data manipulation in the banking industry, LSF Research Working Paper Series, Université du Luxembourg, november 2016.
- ✓ Tosunoğlu, B. Yazan, O., An alternative approach for accounting: Evaluating accounting manipulation methods with ahp international conference on business management and economics 06-08 October 2011, Izmir, Turkey.
- ✓ Zabihollah, R., Causes consequences and deterrence of financial statement fraud, Critical Perspectives on Accounting, vol. 16, no 3, 2005.
- ✓ Zhou,Y., The Role of external auditors in detecting and reporting corporate fraud in public listed companies in china, International Journal of Business Administration Vol. 3, No. 1; January, 2012.

الملاحق

الملحق رقم (1)

جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والمجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص :مالية وبنوك

استبيان

سيدي، سيدتي:

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه بعنوان: **"دور المراجع الخارجي في اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك التجارية (دراسة ميدانية)"** .

يسعدنا سيدي، سيدتي اختياركم ضمن عينة الدراسة للمشاركة في إثراء هذا الموضوع كأكاديميين ومهنيين، قناعة منا بموضوعيتكم وكونكم ستولون كل الاهتمام والجدية في الإجابة على هذه الأسئلة، كما نتعهد لكم أن تحاط مساهماتكم بالسرية التامة، و أنها لن تستخدم سوى لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا منا فائق عبـــــارات الاحترام والتقدير.

من إعداد الطالبة: محامي زليخة. **تحت إشراف الدكتور:** مولوج كمال.

الجـــــــــــزء الأول: البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة :

يرجى التكرم بوضع إشارة (**x**) أمام الخيار المناسب لكل عبارة من العبارات التالية :

1-الفئة العمرية :

اقل من 30 سنة ( ) من 30 إلى 40 سنة ( )

من 40 إلى 50 سنة ( ) أكثر من 50 سنة ( )

2-المؤهل العلمي:

ليسانس ( ) ماستر / ماجستير ( )

دكتوراه ( ) شهادة مهنية ( )

3-الوظيفة:

أستاذ جامعي متخصص في المحاسبة والتدقيق ( ) محافظ حسابات ( )

خبير محاسبي ( ) أخرى ( )

4-سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 إلى 10 سنوات ( )

من 10 إلى 15 سنة ( ) أكثر من 15 سنة ( )

المحور الأول: لاستقلالية المراجع الخارجي تأثير ايجابي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك التجارية.

العبـــــــــارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
***تؤثر العوامل التالية على استقلالية المراجع الخارجي:**					
- طول العلاقة مع العميل.					
- ارتباط دخل المراجع بعميل واحد					
- تقديم خدمات استشارية للعميل الذي يقوم بمراجعة حساباته					
- وجود لجنة مراجعة للعميل أو الجنة المصرفية.					

المحور الثاني: التخصص الصناعي للمراجع له تأثير ايجابي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية للبنوك.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
***يؤثر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية من خلال:**					
– الامتثال لمتطلبات قواعد التدقيق المهني					
– زيادة مستوى فهم المراجع الخارجي لطبيعة الأنظمة المحاسبية والمالية للبنك					
– زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك					
– إبداء رأي مهني سليم عن القوائم المالية للبنوك، نتيجة لإلمامه بالمخاطر البنكية وهو ما يساهم في الحد من ممارسات أساليب التلاعب.					
– إدراك المراجع الخارجي لنماذج التلاعب المرتبطة بالصناعة البنكية يمكنه من القيام بإجراءات مراجعة أكثر كفاءة وفعالية فيما يتعلق باكتشاف تلك التلاعبات.					
– تحسين جودة المراجعة وجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.					

المحور الثالث: الالتزام الأخلاقي للمراجع خ له تأثير ايجابي على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
***الالتزام الأخلاقي للمراجع الخارجي يتطلب منه:**					
– الصدق والأمانة.					
– الوفاء بالوعود والعقود وتنفيذ الالتزامات					

– الحرص على عدم ربط اسمه بأي تقارير أو معلومات تحتوي على تاريخ مشبوه أو مضلل أو أي غموض يؤدي للتضليل.					
***الالتزام الأخلاقي للمراجع يحقق ما يلي:**					
– تحسين جودة المراجعة وجعل التقارير المالية أكثر موثوقية					
– زيادة قدرة المراجع الخارجي على اكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك.					
– زيادة الجهد المبذول من المراجع الخارجي لاكتشاف التلاعب بالقوائم المالية للبنوك.					

المحور الرابع: يستطيع المراجع الخارجي اكتشاف التلاعب الذي تقوم به الإدارة أو موظفي البنك التجاري.

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
***يستطيع المراجع اكتشاف:**					
– ما إذا تم إخفاء المودع الحقيقي وهويته، أو عمليات منح القروض لمقترضين وهميين.					
– الودائع غير المسجلة بحسابات البنك، أو أي تعديلات في مكونات هيكلية أنواع الودائع.					
– أي سرقة لودائع و/ أو استثمارات عميل البنك الذي يقوم بمراجعة وتدقيق حساباته.					
– الصفقات المزيفة أو الصفقات غير المسجلة أو أية مخصصات لصفقة مؤجلة.					
– البيانات الدفترية المزيفة.					

– التواطؤ والتحريف عند القيام بالتقييمات، أو أي استغلال للمرونة في السياسات المحاسبية لإحداث تحريفات متعمدة على الأرباح.					
– عمليات الابتزاز أو الإغراءات التي تقوم بها إدارة البنك و/أو موظفيه، أو أي عمليات لابتزاز الوسيط.					
– التلاعب الناتج عن عمليات البنك مع الشركات ذات العلاقة.					
– الأساليب المستخدمة لإخفاء استخدام أموال البنك لعمل دفعات قرض واضحة (تحويلات الأموال).					
– ما إذا تم بيع الضمانات المستردة بأقل من سعرها في السوق لتحقيق هدف احتيالي معين، أو استعمال الرشاوى لاسترجاع الضمانات أو لتخفيض المبالغ المطلوبة.					
– التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به إدارة البنك و/أو موظفيه.					

المحور الخامس: يستطيع المراجع الخارجي اكتشاف عمليات التلاعب التي تقوم بها أطراف خارجية للبنك التجاري

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
* **يستطيع المراجع اكتشاف:**					
– عمليات غسيل الأموال أو ما إذا كان البنك على دراية بها أو متواطئ أو مشترك بهذه العمليات.					
– التقييمات الاحتيالية التي تقوم بها الأطراف الخارجية للبنك، أو مبيعاتها الاحتيالية، أو أية تعليمات احتيالية تصدر عن هذه					

الأطراف.					
– ما إذا كان هناك استغلال احتيالي لفترة تحصيل الشيكات.					
– المعلومات والوثائق الكاذبة التي تتعلق بالنظراء.					
– العملات أو الحوالات المزيفة.					
– عمليات انتحال الشخصية والمعلومات الزائفة في طلبات القروض وبالتالي تزييف الوثائق المرفقة.					
– ما إذا تم استخدام الرهن لأكثر من مرة.					
– ما إذا قامت أطراف خارجية بتلفيق الضمانات أو أنها ليست ذات قيمة.					
– سوء استخدام أموال القروض من قبل الوكلاء أو العملاء، أو قيامهم ببيع غير مصرح به للضمانات.					
– التلاعب الذي يتم بواسطة الحاسوب والذي تقوم به أطراف خارجية للبنك.					

أنواع أخرى يمكن للمراجع الخارجي اكتشافها:

.....

.....

.....

الملحق رقم (2): قائمة المحكمين.

الرقم	اسم ولقب المحكم	الجامعة
1	شبوطي حكيم	جامعة المدية
2	حمادي نبيل	جامعة المدية
3	مزيود ابراهيم	جامعة المدية
4	بولصنام مُحَمَّد	جامعة المدية
5	شنوف شعيب	جامعة بومرداس

الملحق رقم (3): مخرجات spss.

الاتساق الداخلي للأسئلة مع المحاور.

المحور الأول:

Correlations

		A	a1	a3	a2	a4
A	Pearson Correlation	1	,806**	,746**	,820**	,539**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81
a1	Pearson Correlation	,806**	1	,449**	,685**	,221*
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,048
	N	81	81	81	81	81
a3	Pearson Correlation	,746**	,449**	1	,491**	,194
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,083
	N	81	81	81	81	81
a2	Pearson Correlation	,820**	,685**	,491**	1	,198
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,076
	N	81	81	81	81	81
a4	Pearson Correlation	,539**	,221*	,194	,198	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,048	,083	,076	
	N	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المحور الثاني:

Correlations

		B	b1	b2	b3	b4	b5	b6
B	Pearson Correlation	1	,633**	,774**	,773**	,707**	,785**	,763**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
b1	Pearson Correlation	,633**	1	,361**	,244*	,296**	,344**	,364**
	Sig. (2-tailed)	,000		,001	,028	,007	,002	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81
b2	Pearson Correlation	,774**	,361**	1	,610**	,523**	,519**	,510**
	Sig. (2-tailed)	,000	,001		,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
b3	Pearson Correlation	,773**	,244*	,610**	1	,517**	,549**	,630**
	Sig. (2-tailed)	,000	,028	,000		,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
b4	Pearson Correlation	,707**	,296**	,523**	,517**	1	,569**	,351**
	Sig. (2-tailed)	,000	,007	,000	,000		,000	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81
b5	Pearson Correlation	,785**	,344**	,519**	,549**	,569**	1	,498**
	Sig. (2-tailed)	,000	,002	,000	,000	,000		,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
b6	Pearson Correlation	,763**	,364**	,510**	,630**	,351**	,498**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,000	,001	,000	
	N	81	81	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المحور الثالث:

Correlations

		C	c1	c2	c3	c4	c5	c6
C	Pearson Correlation	1	,762**	,679**	,600**	,785**	,690**	,665**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
c1	Pearson Correlation	,762**	1	,407**	,461**	,600**	,346**	,390**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,002	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
c2	Pearson Correlation	,679**	,407**	1	,179	,406**	,423**	,472**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,110	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
c3	Pearson Correlation	,600**	,461**	,179	1	,459**	,206	,125
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,110		,000	,066	,267
	N	81	81	81	81	81	81	81
c4	Pearson Correlation	,785**	,600**	,406**	,459**	1	,556**	,314**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,004
	N	81	81	81	81	81	81	81
c5	Pearson Correlation	,690**	,346**	,423**	,206	,556**	1	,410**

	Sig. (2-tailed)	,000	,002	,000	,066	,000		,000
	N	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,665**	,390**	,472**	,125	,314**	,410**	1
c6	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,267	,004	,000	
	N	81	81	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المحور الرابع:

Correlations

		D	d1	d2	d3	d4	d5	d6	d7	d8	d9	d10	d11
	Pearson Correlation	1	,576**	,760**	,707**	,736**	,638**	,666**	,651**	,637**	,682**	,685**	,516**
D	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,576**	1	,507**	,399**	,432**	,371**	,328**	,298**	,278*	,260*	,196	,176
d1	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,000	,000	,001	,003	,007	,012	,019	,079	,115
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,760**	,507**	1	,444**	,591**	,561**	,409**	,572**	,405**	,365**	,334**	,238*
d2	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,001	,002	,033
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,707**	,399**	,444**	1	,479**	,311**	,633**	,371**	,310**	,484**	,495**	,287**
d3	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000		,000	,005	,000	,001	,005	,000	,000	,010
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,736**	,432**	,591**	,479**	1	,571**	,340**	,442**	,459**	,338**	,388**	,243*
d4	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000	,002	,000	,000	,002	,000	,029
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,638**	,371**	,561**	,311**	,571**	1	,422**	,352**	,502**	,210	,257*	,042
d5	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,005	,000		,000	,001	,000	,060	,020	,711
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,666**	,328**	,409**	,633**	,340**	,422**	1	,465**	,340**	,401**	,435**	,103
d6	Sig. (2-tailed)	,000	,003	,000	,000	,002	,000		,000	,002	,000	,000	,359
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,651**	,298**	,572**	,371**	,442**	,352**	,465**	1	,250*	,249*	,395**	,138
d7	Sig. (2-tailed)	,000	,007	,000	,001	,000	,001	,000		,024	,025	,000	,220
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,637**	,278*	,405**	,310**	,459**	,502**	,340**	,250*	1	,484**	,309**	,370**
d8	Sig. (2-tailed)	,000	,012	,000	,005	,000	,000	,002	,024		,000	,005	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,682**	,260*	,365**	,484**	,338**	,210	,401**	,249*	,484**	1	,614**	,665**
d9	Sig. (2-tailed)	,000	,019	,001	,000	,002	,060	,000	,025	,000		,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,685**	,196	,334**	,495**	,388**	,257*	,435**	,395**	,309**	,614**	1	,546**
d10	Sig. (2-tailed)	,000	,079	,002	,000	,000	,020	,000	,000	,005	,000		,000

d11	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
	Pearson Correlation	,516**	,176	,238*	,287**	,243*	,042	,103	,138	,370**	,665**	,546**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,115	,033	,010	,029	,711	,359	,220	,001	,000	,000	
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المحور الخامس:

Correlations

		E	e1	e2	e3	e4	e5	e6	e7	e8	e9	e10
E	Pearson Correlation	1	,606**	,709**	,504**	,601**	,676**	,758**	,525**	,594**	,658**	,727**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e1	Pearson Correlation	,606**	1	,458**	,304**	,242*	,181	,411**	,165	,350**	,388**	,373**
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,006	,029	,107	,000	,142	,001	,000	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e2	Pearson Correlation	,709**	,458**	1	,407**	,323**	,463**	,529**	,253*	,407**	,291**	,440**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,003	,000	,000	,023	,000	,008	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e3	Pearson Correlation	,504**	,304**	,407**	1	,565**	,308**	,324**	,047	,085	,161	,199
	Sig. (2-tailed)	,000	,006	,000		,000	,005	,003	,678	,449	,151	,075
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e4	Pearson Correlation	,601**	,242*	,323**	,565**	1	,401**	,375**	,174	,206	,225*	,376**
	Sig. (2-tailed)	,000	,029	,003	,000		,000	,001	,121	,066	,044	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e5	Pearson Correlation	,676**	,181	,463**	,308**	,401**	1	,507**	,336**	,203	,394**	,458**
	Sig. (2-tailed)	,000	,107	,000	,005	,000		,000	,002	,070	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e6	Pearson Correlation	,758**	,411**	,529**	,324**	,375**	,507**	1	,438**	,535**	,350**	,372**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,003	,001	,000		,000	,000	,001	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e7	Pearson Correlation	,525**	,165	,253*	,047	,174	,336**	,438**	1	,333**	,303**	,276*
	Sig. (2-tailed)	,000	,142	,023	,678	,121	,002	,000		,002	,006	,013
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e8	Pearson Correlation	,594**	,350**	,407**	,085	,206	,203	,535**	,333**	1	,324**	,358**
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,449	,066	,070	,000	,002		,003	,001
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81
e9	Pearson Correlation	,658**	,388**	,291**	,161	,225*	,394**	,350**	,303**	,324**	1	,637**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,008	,151	,044	,000	,001	,006	,003		,000
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81

e10	Pearson Correlation	,727**	,373**	,440**	,199	,376**	,458**	,372**	,276*	,358**	,637**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,001	,000	,075	,001	,000	,001	,013	,001	,000	
	N	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

الاتساق الداخلي للمحاور:

Correlations

		T	A	B	C	D	E
T	Pearson Correlation	1	,694**	,774**	,730**	,856**	,623**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	81	81	81	81	81	81
A	Pearson Correlation	,694**	1	,408**	,266*	,432**	,216
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,017	,000	,053
	N	81	81	81	81	81	81
B	Pearson Correlation	,774**	,408**	1	,645**	,608**	,278*
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,000	,012
	N	81	81	81	81	81	81
C	Pearson Correlation	,730**	,266*	,645**	1	,622**	,294**
	Sig. (2-tailed)	,000	,017	,000		,000	,008
	N	81	81	81	81	81	81
D	Pearson Correlation	,856**	,432**	,608**	,622**	1	,548**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000		,000
	N	81	81	81	81	81	81
E	Pearson Correlation	,623**	,216	,278*	,294**	,548**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,053	,012	,008	,000	
	N	81	81	81	81	81	81

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثبات الاستبيان:

المحور الأول:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,707	4

المحور الثاني:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,821	6

المحور الثالث:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,778	6

المحور الرابع:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,868	11

المحور الخامس:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,838	10

محاور الاستبيان ككل:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,919	37

اختبار التوزيع الطبيعي:

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		T
N		81
Normal Parameters[a,b]	Mean	3,8589
	Std. Deviation	,41117
Most Extreme Differences	Absolute	,072
	Positive	,072
	Negative	-,048
Kolmogorov-Smirnov Z		,652
Asymp. Sig. (2-tailed)		,790

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة المحاور.

المحور الأول:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
a1	81	3,8889	,98742
a2	81	3,6543	1,05072
a3	81	3,5926	1,08141
a4	81	3,2222	,97468
A	81	3,5895	,74719
Valid N (listwise)	81		

المحور الثاني:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
b1	81	3,8889	,83666
b2	81	4,1481	,59395
b3	81	4,1358	,56465
b4	81	4,1481	,57252
b5	81	4,0864	,72797
b6	81	4,0988	,73493
B	81	4,0844	,49380
Valid N (listwise)	81		

المحور الثالث:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
c1	81	4,3333	,67082
c2	81	4,2840	,65640
c3	81	4,1481	,80795
c4	81	4,2222	,65192
c5	81	4,0988	,66342
c6	81	4,0370	,81309
C	81	4,1872	,49187
Valid N (listwise)	81		

المحور الرابع:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
d1	81	3,7160	,71124
d2	81	3,5556	,89443
d3	81	3,8889	,72457
d4	81	3,8025	,87206
d5	81	3,9630	,81309
d6	81	4,0123	,76638
d7	81	3,6049	,99598
d8	81	3,8889	,72457
d9	81	3,8395	,69744
d10	81	3,6667	,83666
d11	81	3,7531	,82962
D	81	3,7901	,53274
Valid N (listwise)	81		

المحور الخامس:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
e1	81	3,6790	,86353
e2	81	3,5926	,80277
e3	81	3,9136	,65570
e4	81	3,6296	,85797
e5	81	3,6667	,90830
e6	81	3,4198	,87841
e7	81	3,8642	,83296
e8	81	3,5062	,79252
e9	81	3,6667	,90830
e10	81	3,4938	1,00154
E	81	3,6432	,54519
Valid N (listwise)	81		

الانحدار الخطي البسيط:

الفرضية الرئيسية الأولى: **H1**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,367[a]	,135	,124	,44380

a. Predictors: (Constant), A

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,424	1	2,424	12,305	,001[b]
	Residual	15,560	79	,197		
	Total	17,984	80			

a. Dependent Variable: Y

b. Predictors: (Constant), A

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2,881	,243		11,834	,000	2,396	3,365
	A	,233	,066	,367	3,508	,001	,101	,365

a. Dependent Variable: Y

الفرضية الفرعية: H11

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,432[a]	,187	,177	,48338

a. Predictors: (Constant), A

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,246	1	4,246	18,174	,000[b]
	Residual	18,458	79	,234		
	Total	22,705	80			

a. Dependent Variable: D

b. Predictors: (Constant), A

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2,683	,265		10,121	,000	2,156	3,211
	A	,308	,072	,432	4,263	,000	,164	,452

a. Dependent Variable: D

الفرضية الفرعية: H12

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,216[a]	,047	,035	,53569

a. Predictors: (Constant), A

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,109	1	1,109	3,863	,053[b]
	Residual	22,670	79	,287		
	Total	23,779	80			

a. Dependent Variable: E
b. Predictors: (Constant), A

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	3,078	,294		10,475	,000	2,493	3,663
	A	,158	,080	,216	1,966	,053	-,002	,317

a. Dependent Variable: E

الفرضية الرئيسية الثانية: H2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,501[a]	,251	,242	,41278

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,523	1	4,523	26,544	,000[b]
	Residual	13,461	79	,170		
	Total	17,984	80			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), B

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1,750	,384		4,552	,000	,985	2,515
	B	,482	,093	,501	5,152	,000	,295	,668

a. Dependent Variable: Y

الفرضية الفرعية: H21

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,608[a]	,370	,362	,42558

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,396	1	8,396	46,357	,000[b]
	Residual	14,309	79	,181		
	Total	22,705	80			

a. Dependent Variable: D
b. Predictors: (Constant), B

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1,111	,396		2,802	,006	,322	1,900
	B	,656	,096	,608	6,809	,000	,464	,848

a. Dependent Variable: D

الفرضية الفرعية: H22

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,278[a]	,077	,066	,52700

a. Predictors: (Constant), B

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,838	1	1,838	6,619	,012[b]
	Residual	21,941	79	,278		
	Total	23,779	80			

a. Dependent Variable: E
b. Predictors: (Constant), B

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2,389	,491		4,868	,000	1,412	3,366
	B	,307	,119	,278	2,573	,012	,069	,544

a. Dependent Variable: E

الفرضية الرئيسية الثالثة: H3

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,518[a]	,269	,259	,40800

a. Predictors: (Constant), C

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4,833	1	4,833	29,032	,000[b]
	Residual	13,151	79	,166		
	Total	17,984	80			

a. Dependent Variable: Y
b. Predictors: (Constant), C

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	1,624	,391		4,155	,000	,846	2,403
	C	,500	,093	,518	5,388	,000	,315	,684

a. Dependent Variable: Y

الفرضية الفرعية: H31

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,622[a]	,386	,379	,41992

a. Predictors: (Constant), C

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8,774	1	8,774	49,759	,000[b]
	Residual	13,931	79	,176		
	Total	22,705	80			

a. Dependent Variable: D
b. Predictors: (Constant), C

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	,971	,402		2,413	,018	,170	1,772
	C	,673	,095	,622	7,054	,000	,483	,863

a. Dependent Variable: D

الفرضية الفرعية: H32

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,294[a]	,087	,075	,52435

a. Predictors: (Constant), C

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2,058	1	2,058	7,485	,008[b]
	Residual	21,721	79	,275		
	Total	23,779	80			

a. Dependent Variable: E

b. Predictors: (Constant), C

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95,0% Confidence Interval for B	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	2,278	,502		4,533	,000	1,278	3,278
	C	,326	,119	,294	2,736	,008	,089	,563

a. Dependent Variable: E